القسم الثانى

العلاقات الاقتصادية الدوليــة

دكتور
خالد سعد زغلول حلمي
كلية الحقوق - جامعة المنوفية

١٩٩١-١٩٩٢

الولاء للطبع والتوزيع
شبين الكوم - ت ٣٢٤٩٠١

مقـــدمه

ماهيه العلاقات الاقتصادية الدوليه

ظهرت العلاقات الاقتصاديه الدوليه منذ اقدم العصور ، فقـد عرف التاريخ القديم كثيرا عن قيام العلاقات الاقتصادية بين الدول فـي العصور القديمه ، فكان قدماء الفينيقيين مـن انشط تجار البحـار ، وقامت روما بتطوير التجارة وقطعت شوطا كبيرا لا للاسباب التجاريـة وحدها بل لانها تريد ان تسخر التجارة لربط الاجزاء المتباعدة مـن امبراطوريتها • وكان لشعوب بحر البلطيق وشعوب بحر الشمال علاقـات اقتصادية منذ فجر التاريخ •

وقد انتشرت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثـر والحيوى فى دائرة النشاط الاقتصادى لمختلف الدول منذ قيام الاقتصاد الرأسمالى ونشوء الدول ذات السيادة ، التى أخذت الآن تسـك نقدها الخاص وتضع لنفسها القوانين الخاصة بها ، وتتفاوت الـدول فى انظمتها ، فهناك دول ، كبريطانيا وهولندا ، تكاد تعتمد اعتمادا كليا على التجارة الخارجية وهناك بلاد اخرى كالولايات المتحـدة الامريكية ، لا تعتمد على التجارة كل الاعتماد ولكنها تهتم بها ، وقـد لا تهتم بعض البلاد الاخرى كالاتحاد السوفيتى •

ويمكن القول بأن كل دوله عصرية تدخل فى علاقات اقتصاديه مـع الدول الاخرى بشكل يتفق مع مصالحها ، وتتأثر التجارة الدوليـه بطبيعة النظام الانتاجى لكل دوله ، كما تؤثـر فى الانتاج القومى وفـى العادات الاستهلاكية •

ولننظر اولا فى تأثير التجارة الدولية فى الاستهلاك متخذين من شعب الولايات المتحدة مثلا لما نقول . فهنا نرى ان الاميركى يشرب القهوة المستوردة من البرازيل ويأكل السكر المستورد من كوبا ويقرأ الجرائد المصنوع ورقها من لب الخشب الكندى ، ويستعمل الاوانى الفولاذية الصلبة التى دخل المنجنيز الهندى فى صنعها . وفى مقدورنا ان نتوسع فى تعداد هذه المواد توسعا لاحد له . ومع ان الولايات المتحدة تنتج الكثير من هذه المواد بمقادير قليلة ومع ان باستطاعتها انتاج المزيد منها اذا دعت الضرورة ، فان تكاليف انتاجها ستزداد زيادة كبيرة لو اضطرت الى ان تعتمد على مواردها منها اعتمادا كليا ، وربما افتقدت بعضها افتقادا تاما بسبب العجز عن انتاجها .

وبالرغم من ان واردات الولايات المتحدة الامريكية لا تشكل عادة سوى ٣ الى ٥ بالمئة من مجموع انتاجها [illegible] فان نمطها الاستهلاكى سيتغير تغييرا كبيرا لو لم تتوفر لها هذه الواردات .

والتجارة الخارجية تشكل اهمية كبيرة لتنظيم الانتاج القومى سواء تمثلت فى الصادرات أو الواردات ، فالصناعات المعدنية فى الولايات المتحدة الامريكية مثلا تحتاج الى كميات كبيرة من الخام المستورد من الخارج ، الا اضطرت الى ان تعمل بطاقة تقل عن طاقتها الكاملة .

وقد شاهدنا اثر هزيمة ألمانيا فى الحرب السابقة ، مثلا واضحا عن اهمية التجارة الدولية ، فقبل الحرب كانت المانيا هى المركز الرئيسى للتجارة والصناعة فى القارة الاوربية ، وكانت أهم مورد للفولاذ ، والفحم والالات التى تحتاجها صناعات البلاد الاوربية الاخرى . وعندما تهدمت المانيا تقدمت الولايات المتحدة لتوفير البضائع التى كانت المانيا توفرها قبلا ولو لم تفعل الولايات المتحده ، ذلك لتأخرت عمليه اعادة تعمير اوربا تأخرا خطيرا .

مادة العلاقات الاقتصادية تهتم بدراسة جميع وجوه النشاط الاقتصادى التى تتم عبر الحدود السياسية . ولا تشترط ان تقوم المبادلات الدولية بين حكومات الدول المختلفة ، اذا يمكن ان تتم بين اشخاص وهيئات خاصة يتبعون دولا مختلفة .

وتنقسم العلاقات الاقتصادية الدولية على اختلاف صورها الى قسمين :-

الاول : علاقات ناشئة عن حركات اشخاص ، وتتمثل فى الهجرة الدولية .

الثانى : علاقات ناشئة عن حركات السلع والخدمات ورؤوس الاموال ،

وتعرف اصطلاحيا بالمعاملات الاقتصادية الدولية ، وتنقسم المعاملات الاقتصادية الدولية بدورها الى طائفتين الاولى التبادل الدولى للسلع والخدمات والثانية الحركات الدولية لرؤوس الاموال .

اختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية •

وقد جرى عرف الاقتصاديين على تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية ، ويرجع ذلك الى مجموعه من الاعتبارات • ويتعلق أول هذه الاعتبارات بصعوبة تنقل عوامل الانتاج من دوله الى اخرى ، فمن الملاحظ ان مقدرة العمال وروؤس الاموال على التنقل داخل الدوله الوحدة أيسر من مقدرتهم على التنقل من دوله الى أخرى نظرا لما تصادفه من عقبات طبيعية اوجغرافية أو سياسية او اجتماعية او قانونيــة •

فالارض بالرغم من ثباتها الطبيعي يستحيل انتقالها من دولـة لاخرى وان كان من الممكن تغيير استعمالها داخل الدولة الواحدة •

ورأس المال والعمالة ايضا من السهوله بمكان أن تنتقل داخـل الدولة الواحدة ، سعيا وراء الفائدة او الاجر المرتفع ، اما انتقـال رأس المال والعماله على الصعيـد الدولى يكون محفوف بالحواجـز والموانع ، وقد تكون هذه الحواجز قانونية مثل القيود او الموانع التى تفرض على انتقال العمال او رأس المال ، أو اقتصادية مثل المخاطـر التى قد يتعرض لها رأس المال فى بلد اجنبى ولا يتعرض لها فى موطنه الاصلى كالتأميم او المصادرة ، او ثقافيـة مثل الاختلاف فى اللغـة والعادات والتقاليد التى قدتعوق حرية العمل وسهولته من دوله الـى اخرى •

ويترتب على صعوبة انتقال عناصر الانتاج بين الدول اختلاف العوائد التى تحصل عليها عناصر الانتاج من دولة الى اخرى، فقد يتمتع عمال الدوله (أ) مثلا بارتفاع فى الاجور نظرا لقلة عرض العمل أو لندرته ولا يستطيع عمال الدولة (ب) التى يتوافر بها عنصر العمل وتنخفض بها الاجور بالتالى ، من الانتقال بسهولة او بحرية الى الدولة (أ) للاستفادة من الاجر المرتفع حتى تتساوى الاجور تقريبا فى الدولتيين •

وثانى الاعتبارات التى تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية هو اختلاف الوحدة النقدية فلكل دولة عملتها الخاصة كما ان لها نظامها النقدى الخاص ، وهكذا على حين يستعمل الناس عمله واحدة فى المعاملات الداخلية ،يستخدم العالم عددا كبيرا من العملات التى لا تستعمل الواحدة منها فى مقياس القيم ولا تتمتع بقبول عام فى الوفاء بالالتزامات خارج حدود دولتها • ومثالها الجنيه فى مصر ، والفرنك فى فرنسا والمارك فى المانيا •

فالجنيه المصرى مثلا يقبل التعامل المحلى فى مصر والفرنك الفرنسى يستعمل فى التعامل المحلى بفرنسا • وبالتالى لايستطيع حامل الجنيه المصرى الشراء من السوق المحلية لفرنسا قبل ان يستبدل العملة المصرية بفرنكات فرنسية •

ولهذا تختلف طرق الدفع في الداخل عنها في الخارج ، حيث يتم تسوية المعاملات في الداخل بالعملة المحلية ويتم في التجارة الدولية على اساس التحويل الى العملات الاجنبية وذلك باستخدام سعر الصرف الذى يعرف بانه سعر الوحدة من العملات الاجنبية مقوما بالعملة المحلية .

وثالث هذه الاعتبارات هي اختلاف النظم السياسية والاقتصادية يوجد بكل دولة نظام سياسي واقتصادى يختلف الى حد ما عن غيرها من الدول ، ذلك انه على حين تستطيع الدولة ان تفرض ما شاءت من النظم والسياسات الاقتصادية والاجتماعية بأقليمها ، فلا سلطان لها على سياسات الدول الاخرى او على مايسود بالعالم الخارجي من سياسات .

وهكذا تختلف القوانين والتشريعات الاجتماعية ، وتتباين التشريعات والنظم والسياسات الاقتصادية من دولة الى اخرى ، وتختلف بالتالي ظروف المنتجين في كل دولة من الدول تبعا لاختلاف الاطار الاقتصادى والاجتماعي الذى يزاولون نشاطهم فيه . فالدول الرأسمالية المتقدمة تنادى بحرية التجارة وتخفيف القيود المفروضة على التجارة الدولية مثل الرسوم الجمركية والحصص وغيرها من القيود . والدول الاشتراكية تنادى بتدخل الدولة في شئون التجارة الخارجية وقيام التبادل التجارى على اساس اتفاقيات التجاره والدفع . والدول المتخلفة اقتصاديا تنادى بضرورة فرض قيود على التجارة الدولية لحماية اقتصادها القومى مثل

حماية الصناعات الناشئة وتقييد حرية انتقال روؤس الاموال منها للخارج وفرض رقابة على الصرف والاستيراد • كما انها تنادى فى نفس الوقت بضرورة عدم فرض قيود على صادراتها من المواد الاولية من قبل الدول الصناعية المتقدمة •

ورابع هذه الاعتبارات التى تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن التجارة الداخلية هى مدى التأثير على ميزان المدفوعات ،حيث ان اقاليم الدولة الواحدة لا تواجه اى مشكله فى ميزان معاملاتها المالية فى حين تواجه اغلب دول العالم مشاكل متعددة ناجمة عن خلل ميزان مدفوعاتها • ويرجع هذا اساسا الى اختلاف وحدات النقود وما يترتب عليها من عدم مقدرة رأس المال على التنقل بسهولة ويسر بين الدول المختلفة ويرجع ايضا الى ان اقاليم الدولة الواحدة تشترك فى الميزانية العامة للدولة •

وخامس هذه الاعتبارات التى تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن التجارة الداخلية هى انفصال الاسواق • حيث ان الانواع المختلفة من القيود التى تضعها الدول على تجارتها الخارجية تتسبب فى انفصال اسواقها عن بعضها البعض وتؤدى هذه الظروف فى حد ذاتها الى تأكيد استمرار ظروف اقتصادية معينة ذات طابع محلى داخل سوق كل دوله • الا ان انفصال اسواق الدول المختلفة قد ينشأ ايضا نتيجة لفعل عوامل اخرى غير سياسية التجارة الخارجية •

من أهم هذه العوامل صعوبة المواصلات والاتصالات على المستوى الدولى والتى تلعب دورا هاما فى انفصال الاسواق وبالرغم مما شهده العالم من تقدم فى اجهزه الاتصالات المختلفة الذى ساعد بلاشك على الربط بين اسواق الدول ، الا ان الفجوة مازالت متسعة،كما ان اختلاف اللغات بين البلدان يمثل عائقا ضخما فى سبيل قيام او اتمام المعاملات الاقتصادية معهم ، الا ان التوسع فى التعليم ، وسيطرة بعض الدول الكبرى على اجزاء مختلفة من العالم ادى الى انتشار عدد قليل من اللغات على المستوى الدولى مما سهل كثيرا فى نمو المعاملات الاقتصادية الدولية .

ومن العوامل التى تساهم ايضا فى الفصل بين اسواق البلاد المختلفة هو اختلاف الاذواق ، وهذه تنشأ بفعل عوامل عديدة مثل اختلاف العادات والتقاليد الاجتماعية من بلد لاخر ، اختلاف المناخ الجغرافى ، اختلاف الاديان ، او الفا [illegible] مرحلة التقدم العلمى واختلاف الاذواق يؤدى الى اختلافات فى انواع السلع المطلوبة او فى اشكالها او حجومها .

ونلاحظ فى هذا الصدد ان التقدم المستمر فى وسائل المواصلات والاتصالات الدولية والانتظام بالتقدم فى وسائل الدعاية والاعلان وانتشار الرحلات السياحية والتعليم ، كل هذا ساعد على تقليل

[illegible]

الفجوات بين الاذواق الدولية ، وساعد ايضا على الحد من انفصال الاسواق ، الامر الذى ساعد على انتشار المعاملات الاقتصادية بين الدول ، وبالتالى فان العلاقات الاقتصادية الدولية تمثل محور دراستنا فى هذا المؤلف .

مراجع المقدمة

١ ـ احمد جامع ،العلاقات الاقتصادية الدولية (١٩٨٩ ـ دار الثقافة الجامعية للنشر) .

٢ ـ محمد ذكي شافعي ،مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية (سنة ١٩٧٢ دار النهضة العربية) .

٣ ـ صلاح نامق ، التجارة الدولية (القاهرة ـ ١٩٦٤)الفصل الاول .

٤ ـ زكريا بيومي ،النقود والبنوك والتجارة الدولية (١٩٨٩ ـ دار النهضة العربية) .

٥ ـ احمد الغندور ، العلاقات الاقتصادية الدولية (دار النهضة العربية) .

1 - Baunol, Willian J. and Chandler, Lester V: Economic Processes and Policies, Harper & Brolhers Publishers, New York, 1954, PP. 489 - 490 .

2 - P.T. Ellsworth, the International Economy (3rd. edition . London . 1964), Chapter 1.

3 - C.P Kindleberger, International (3rd edition, illinois, 1963) Chapter 1.

4 - Wells, Sidney J: International Economics, George Allen and Unwin LTD, London, 1969, P/P. 15-21 .

خطـــه الدراســـة

تنقسم دراستنا للعلاقات الاقتصادية الدولية الى ابواب ثلاثة :-

الباب الاول : نظرية التجارة الدوليـــة •
الباب الثانى : المدفوعات الدوليـــة •
الباب الثالث : التعاون الاقتصادى الدولـى •

الباب الاول

نظريه التجارة الدوليه

مقـــدمه :ـ

تقوم نظريه التجاره الدوليه على التبادل الدولى للسلـــع والخدمات بين دوله واخرى ، وانسياب روؤس الاموال من دولة الـــى اخـــرى .

وقد اختلف الاقتصاديون فى تفسير القواعد التى تحكم التبادل الدولى فالبعض يرى انـه من الممكن معالجة المسائل الاقتصاديـــة الدولية بالرجوع الى الاصول الاقتصادية العامة فى القيمة والتوزيـــع والاجور والنقود وغيرها . ومن هوءلاء الاقتصادى المشهور "ادم سميث" الذى يرى ان التجاره الخارجية ما هى الا امتداد للتجارة الداخليـــة حيث ان كل منهما ما هو الا وسيلة للتخلص من الانتاج الفائض ومقايضته بانتاج اخر به عجز ، وكلاهما ايضا يعمل على التغلب على ضيق السوق عن طريق اتاحه الفرصة لتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص ورفـــع الانتاجية . كذلك لا تزال المدرسة الحديثة للتجارة الخارجية المدرسة السويدية للتجارة الخارجية " والتى يتزعمها " اولين " ترى عـــدم التفرقة بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية على اساس ان لـــكل منهما ظواهر اقتصادية واحدة وليس ما يمنع من اندماجها فى دراسة واحدة .

ويرى البعض الاخر من الاقتصاديين ضرورة قيام نظريات اقتصادية مستقلة لتفسير قيام التجارة الدولية ، ومن هؤلاء " ريكاردو " الـذى نادى بالتفرقة على اساس صعوبة انتقال عناصر الانتاج من دوله الـى اخـرى •

وسوف نتناول بحثنا الباب في فصول اربعـة :ـ

الفصل الاول : اسس قيام التبادل الدولـي

الفصل الثانى : النظرية التقليدية للتجارة الخارجية •

الفصل الثالث : النظرية الحديثة للتجارة الخارجيـة •

الفصل الرابع : سياسة التجارة الخارجيـة •

الفصل الاول

أسس قيـــام التبادل الدولى

ان التجاره الدولية ، كالتجارة المحلية ، تقوم على اساس التخصص فى الانتاج وتقسيم العمل ، فالدول مثل الافراد لا تستطيع ان تنتـــج جميع ما تحتاج اليه من سلع او خدمات، وانما يغلب عليها ان تتخصص فى انتاج السلع التى تؤهلها طبيعتها وظروفها الاقتصادية ان تنتجـــه بتكاليف اقل وبكفاءة اكثر من غيرها ثم تبادله بمنتجات دول اخـــرى لا تستطيع ان تنتجها داخل حدودها او تنتجها بنسب اقل مـــن احتياجاتها او بتكاليف اكثر من غيرها من الدول .

وهذا التخصص يعنى ان جميع البلاد المشتغله بالتجاره الدولية تنتج بعض البضائع بكميات تزيد عن حاجاتها منها . وبياع الفائـــض لبلاد لا تنتج هذه البضائع او تنتج كميات تقل عما تحتاجه منهـــا . وطبيعى ان لايجرى هذا التبادل الدولى على اساس بضاعة مقابـــل بضاعة، فالعادة ان تبيع كل دولة فائض انتاجها فى الاسواق الملائمـــة التى تدفع افضل الاسعار ، وتشترى حاجاتها من الاسواق التى تعرض ارخص الاسعار .

ويقوم التبادل اساسا على مبدأ التخصص الدولى [1] ، فمثـــلا

١) راجع فى ذلك
Jacab viner studies in the theory of international Trade, Chapter V 111 .

مصر تتخصص الى حد كبير فى انتاج القطن ، كما تتخصص انجلترا فى المنتجات الصناعية ، وتتخصص المانيا الغربية بصفة اساسية فى المنتجات الكيميائية والصناعات الكهربائية ، وتتخصص سويسرا فى انتاج الساعات ، واستراليا فى انتاج الصوف والالبان وهكذا بالنسبة لباقى دول العالم • وترتبط ظاهرة التخصص بين الدول المختلفة بظاهرة التجارة الدولية ارتباطا وثيقا • فالتخصص يؤدى الى زيادة الانتاج ومن ثم تستطيع كل دوله من انتاج السلع المتخصصه فى انتاجها بكميات اكبر من حاجاتها الاستهلاكية ، ويتم التبادل بين هذه الدول على اساس تخصص كل منهما .ومن ثم يمكن القول بأن التخصص بين الدول هو الاساس القوى لقيام التبادل الدولى •

فلو ان التخصص لم ينتشر بين الدول لا نتجت كل دولة ما تحتاجه من السلع فقط ولما قامت التجارة الدولية وتطورت كما هى عليه الان •

وتخصص الدول فى انتاج السلع المختلفة يرجع الى عدة عوامل مختلفة ، بعضها جغرافى يتعلق بالبيئة الطبيعية وبعضها يتصل بمراحل النمو الاقتصادى التى تمر بها البلاد وبالاطار السياسى والاجتماعى الذى تعيش فيه • وبالتالى يستند التخصص على عوامل طبيعية كالطقس والتربة واخرى مكتسبة كتوفر الخبره الفنية وادوات الانتاج . وقد ادى التفاوت الكبير فى هذه العوامل الطبيعية والمكتسبة بين الدول المختلفة الى تفاوت فى تكاليف الانتاج مما ادى بدوره الى قيام التخصص الدولى •

ويمكن توضيح اهم العوامل التى تمثل اساس قيام التخصص الدولى وبالتالى التبادل الدولى بين الدول المختلفة وتتمثل هذه العوامل فيما يلى :—

أولا — المناخ والبيئه الطبيعية

اذ يؤدى اختلاف الطقس والتربة مثلا بين مختلف مناطق العالم الى اختلاف امكانيات الانتاج الدولى ، فالمناخ له اثر فى تكاليف الانتاج بصفة عامة ونفقات الانتاج الزراعى بصفة خاصة • فالحرارة وكمية الامطار والرطوبة تختلف من دولة الى اخرى ولذا فهى تؤثر تأثيرا ملحوظا فى الانتاج الزراعى الذى يتوقف على هذه العوامل مما يؤثر بدوره فى تحديد التخصص والتبادل الدولى •

فاذا نظرنا الى مصر وجوها الصحو وتربتها الخصبة ، والتدرج فى ارتفاع وانخفاض درجة الحرارة خلال صيفها الطويل كل هذا يمثل عوامل ملائمة لزراعة الاقطان الطويلة التيلة الممتازه بها • وفى المرتفعات الاستوائية حيث الطقس حار غزير المطر تتهيأ الظروف لزراعة البن كما هو الحال فى البرازيل والحبشة واليمن كما ان انتاج المناطق الحارة من الموز والتوابل والمطاط لا يمكن انتاجه بالمناطق الباردة •

يعد استمرار اهمية المناخ كعامل اساسى فى قيام التخصص والتبادل الدولى وخاصا فى الانتاج الزراعى ، الا ان التقدم العلمى بدأ يضعف تدريجيا من هذا العامل ، فقد اصبح من الممكن احداث

تغيير مصطنع فى الظروف المناخية لتلائم والظروف الانتاجية المطلوبة .
فضلا عن ذلك فان كثيرا من المنتجات الزراعية اصبح يستعاض عنهـــا
بمنتجات صناعية بديلة. فالمطاط الصناعى بدأ يحل محل المطـــاط
الطبيعى والالياف الصناعية قد حلت محل كثيرا من منتجات القطن
الحرير والصوف .

كذلك تختلف دول العالم اختلافا كبيرا فيما وهبتها الطبيعـــة
من ثروات طبيعية كالاراضى الزراعية الخصبة والمعادن كالفحم والحديد
والنحاس والبترول . وتتفاوت دول العالم تفاوتا كبيرا ، حيث تتركـــز
عناصر الثروة المعدنية النادرة فى عدد محدود من البلدان ، فالدول
التى بها حقول البترول وبالتالى تتخصص فى انتاج البترول تتمثل فى
دول الشرق الاوسط مثل الكويت ، والمملكة العربية السعودية ، والعراق
ودول الخليج العربى ، بينما دول اخرى يتوافر بها مساقط الميـــاة
الطبيعية والفحم وتمكنت هذه الدول من تعويض فقرها فى مصادر البترول
باستغلال المصدرين السابقين فى توليد القوة المحركة اللازمة لقيـــام
الصناعات كسويسرا ، والنرويج ، والسويد وايطاليا .

لا شك ان الطبيعة الجغرافية ايضا تختلف من دولة الى اخرى ،
فبعض الدول تتميز بموقع جغرافى يمكنها من نقل منتجاتها الـــــى
الاسواق، فمن الدول ما تتوافر به الظروف الملائمة لبعض انواع الانتـــاج ،

ويحول دون قيامه وعورة التضاريس التى تجعل نقله الى الاسواق باهظ التكاليف لذلك يختلف التخصص من دولة الى اخرى حسب تفاوت الموارد الطبيعية ويتم التبادل الدولى على اساس هذا التخصص. (١)

وهكذا تختلف دول العالم من حيث توافر الايدى العاملة المتمثلة فى زيادة معدل النمو السكانى، فهناك من الدول وخاصتا الدول المتخلفة تعانى من ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية للسكان وبالتالى يتوافر لديها الايدى العاملة ، والبعض الاخر وبالذات الدول المتقدمة تعانى من نقص نسبى فى القوة البشرية ، فوفرة الايدى العاملة فى بعض الدول وبالتالى انخفاض الاجور ، يساعد تلك الدول على التفوق فى انتاج بعض السلع ذات الكثافة العمالية والتى تتطلب مهارة فنية ، ورؤوس اموال قليلة نسبيا مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية وبالتالى تتخصص الدول النامية ذات الكثافة العمالية العالية مثل مصر والهند فى مثل هذه الصناعات .

بينما الدول الاخرى التى تعانى من نقص الايدى العاملة وبالتالى ارتفاع الاجور ، فانها تتجه الى التخصص فى الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية ، اذا توافرت لديها مقومات هذه الصناعات مثل المادة الخام ، ورأس المال والخبرات الفنية والاسواق وبذلك تتخصص الدول الصناعية الكبرى كأمريكا وانجلترا والمانيا فى انتاج السلع الكثيفة

---

١) على حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الدولية ، مطبعة الدجوى سنة ١٩٨١ . ص ١٥ ـ ٢٧ .

رأس المال كالالات والسفن والسيارات ، ومرة أخرى يمكن القول بأن الدول تختلف فى التخصص وفقا لتوافر القوة البشرية .

ثانيا - العوامل المكتسبة :-

بالاضافة الى العوامل المناخية والبيئة الطبيعية ، هناك عوامل اخرى تكتسبها الدول مع تقدمها العلمى عبر سنوات طوال يمكن ان تؤدى الى التفاوت فى الانتاج بين دولة واخرى ، وتعتبر هذه العوامل المكتسبة احدى العوامل الهامة التى توجه الدول نحو التخصص فى الانتاج وقيام التبادل الدولى .

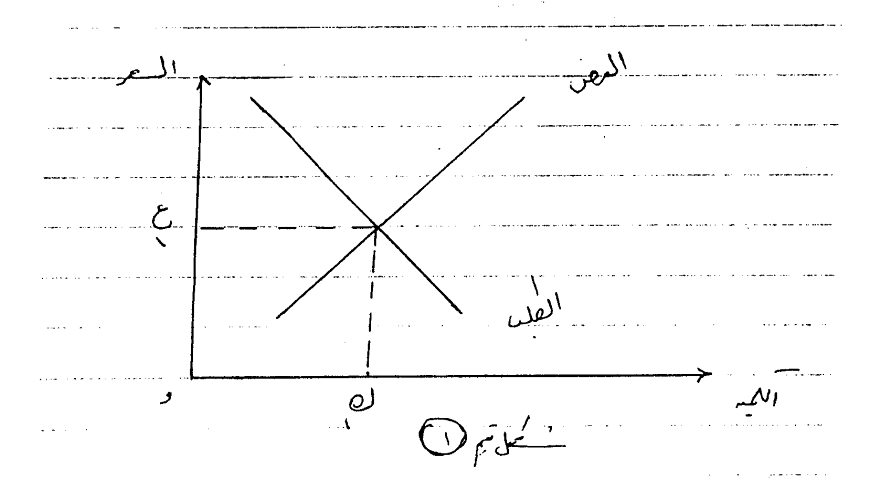
ويعتبر رأس المال من اهم العوامل المكتسبة التى تؤدى الى التفاوت فى الانتاج بين دوله واخرى . فبعض الدول تتمتع برصيد ضخم من رؤوس الاموال المنتجة اى السلع الانتاجيه كالالات والادوات والمهمات وغيرها من سلع الانتاج ، فضلا عما يهيؤه لها ارتفاع دخلها القومى من تنمية ذلك الرصيد باستمرار ، فالدول التى تتميز بوفره فى رؤوس الاموال المنتجه يمكنها ان ترفع من مستوى الكفاية الانتاجية واستغلال كافة الموارد الطبيعية ، وهكذا تتيح وفرة رؤوس الاموال المنتجة لبعض البلدان ان تتخصص فى صناعات معينة يقتضى التخصص فيها توافر مقادير ضخمة من اموال الانتاج كالصناعات الكيماوية او صناعات السيارات والاجهزة الاليكترونية .

هناك دول اخرى تعانى من قصور شديد فى روؤس الاموال المنتجة مما يعرقل تقدمها الصناعى بصفة خاصة.فضلا عما تجده هذه الدول من عثره فى تنمية رأس المال القومى واستغلال مواردها الطبيعية نظرا لانخفاض مواردها من روؤس الاموال المنتجه •

ومن العوامل المكتسبة ايضا امكانية نقل عوامل الانتاج من بلد الى اخر ،فهى أحد العوامل الموءثرة فى التوطن الدولى للصناعة . فان القدرة على نقل بعض عوامل الانتاج من مكان توافرها الى حيث يوجد الطلب على السلع التى تقوم بانتاجها ، مما يترتب على ذلك من انتفاء الضرورة لتخصص كل بلد فى انتاج انواع معينة من السلع اوالخدمات وحصول تبادل السلع بعد ذلك بين مختلف البلدان،غير انه لما كان من هذه العوامل ما يستحيل نقله حتى داخل الدولة نفسها (كالتربة الملائمة والمناجم مثلا) ومنها ما يصعب انتقاله من دولة الى اخرى، وخاصة فى الظروف التى يجتازها العالم اليوم (كما هو الحال بالنسبة لهجرة العماله مثلا)، فقد اتجهت كل دوله الى التخصص فى انتاج السلع التى تستطيع انتاجها بأقل النفقات على ان يقوم تبادل السلع بعد ذلك بين مختلف الدول ، حيث ان كل دولة ليست الا سوقا لمنتجات الدول الاخرى • وبذلك ساعد النقل على قيام التخصص الدولى بين الدول المختلفة ، ولولا ذلك لبقى نظام الانتاج بالوضع البدائى ، اذ تعتمد كل دوله على انتاجها المحلى من كافة السلع تقريبا •

ومحصلة هذه العوامل المكتسبة لكافة دول العالم هو اختلاف الدول فيما تخصص فيه من انتاج سلعة معينة وفقا لتفاوت الاسعار ، ولهذا فان الاساس المبدئى لقيام التجارة الدولية يكاد ينحصر فى فروق الاسعار بين السلع المنتجة محليا والسلع المستوردة من الخارج . فالمستهلك يسعى الى الشراء من ارخص الاسواق لكى يتمكن من تحقيق اقصى اشباع ممكن من دخله المحدود ، وبالتالى فهو يفضل السلع ذات الاثمان المنخفضة سواء منتجة محليا او مستوردة من الخارج، كما ان المنتج يرغب فى بيع منتجاته فى اغلى الاسواق سواء السوق المحلية او السوق الخارجية وذلك لتحقيق اكبر ربح ممكن .

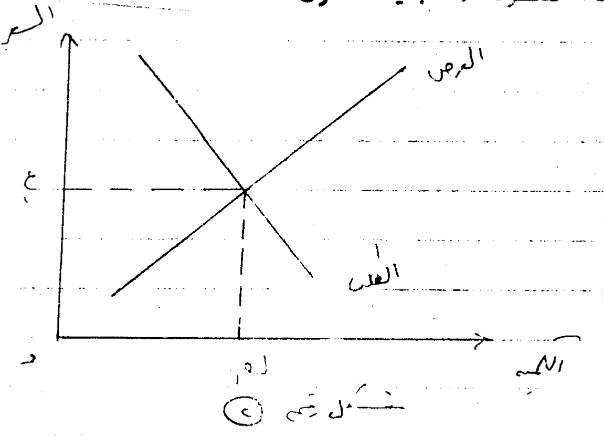
ولتوضيح اثر فروق الاسعار على قيام التجارة الدولية نأخذ المثال التالى :— فاذا كنا نستورد جزءا مما نحتاجه من القمح من استراليا ، فذلك لان السعر الذى ندفعه للمنتج الاسترالى يقل عما كنا سندفعة لو ان هذا الجزء المستورد انتج محليا .
ويمكن ايضاح ذلك بيانيا كما يلى :—



شكل رقم (١)

يوضح الشكل رقم (١) سوق القمح فى مصر قبل قيام التجارة الخارجية بين مصر والعالم الخارجى (استراليا). وكما هو متبع تقاس الكمية على المحور الانقى والسعر على المحور الرأسى . ويتحدد السعر التوازنى القمح داخل السوق المصرى عند نقطة تقاطع منحنى الطلب والعرض .

ويوضح الشكل رقم (٢) سوق القمح فى استراليا قبل قيام التجارة الخارجية بين استراليا والعالم الخارجى (مصر) . ويتحدد السعر التوازنى للقمح داخل استراليا عند نقطة تقاطع منحنى الطلب والعرض . ولسهوله التحليل سوف نفترض ان السعر فى كل من السوقين يقاس بنفس وحدة النقود (الجنية المصرى)



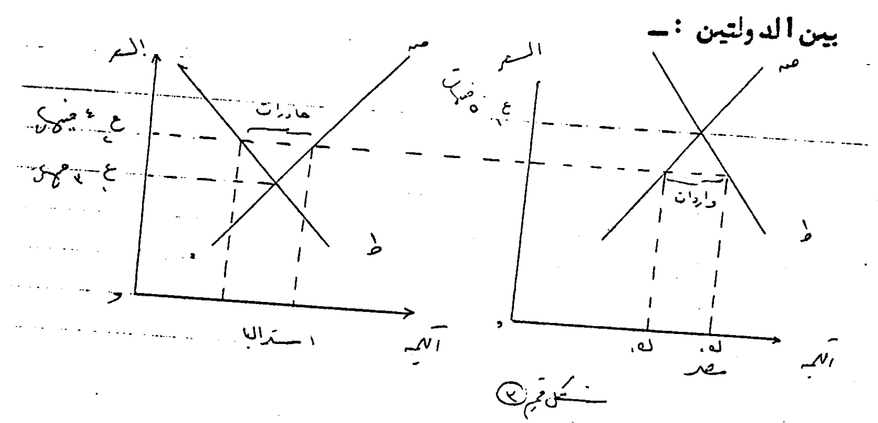
شكل رقم (٢)

ونفترض ان ثمن اردب القمح فى مصر قبل قيام التجارة الخارجية هو خمسة جنيهات للاردب وان الكمية المطلوبة والمعروضة هى ٥ مليون

اردب ، ونفترض ايضا ان السعر التوازنى للقمح فى استراليا قبـــل قيام التجارة الخارجية هو ثلاثة جنيهات وان الكمية المطلوبة والمعروضة هى ١٥ مليون اردب ٠

يلاحظ بعد قيام التجارة بين مصر واستراليا ان السوق المصريـة والسوق الاسترالية تصبح سوقا واحدا طبقا لظروف العرض والطلـب الجديدين ، ولسهوله التحليل نفترض عدم وجود مصاريف نقل اورسوم جمركية ٠

ويمكن الاستعانة بالشكل رقم (٣) لتوضيح ما يترتب على قيام التجارة بين الدولتين :—



يتضح من الشكل السابق انه يوجد فرق فى اسعار القمح فى كل من مصر واستراليا،فان ذلك يعتبر مبررا لقيام التبادل التجارى بينهمـــا ، ويلاحظ ان السعر فى مصر ع١ يزيـد عن سعر القمح فى استراليا مـــا

مما يؤدى الى قيام منتجى القمح فى استراليا لبيع قمحهم فى مصــــر للاستفادة بفرق السعر • وكذلك يتجه المستهلك المصرى لشــــراء القمح الاسترالى نظرا لرخص ثمنه •

ونظرا لزيادة عرض القمح فى السوق المصرية نتيجة لمزاحمة القمح الاسترالى للقمح المصرى يميل السعر الى الانخفاض فى السوق المصرية ، كما ان زيادة الطلب فى السوق الاسترالية نتيجة لمزاحمة المشـــترى المصرى المشترى الاسترالى تؤدى الى رفع السعر فى السوق الاسترالية وبذلك نصل الى سعر جديد للتوازن فى كلتا الدولتين وليكن اربعــة جنيهات للاردب •

وبفرض عدم وجود نفقات نقل او رسوم جمركية فان انخفاض السعر فى مصر وارتفاع السعر فى استراليا يستمر الى ان يتساوى السعر فى كل من البلدين وتصبح صادرات استراليا من القمح مساوية تماما لواردات مصر منه • ويتم هذا عند السعر م٢ فى الشكل رقم (٣) حيث تتساوى الصادرات مع الواردات •

وفى مثالنا السابق نفترض ان السعر التوازنى الجديد بعد قيام التجارة الخارجية قد اصبح اربع جنيهات • وعند هذا السعر الجديد تزداد الكمية المطلوبة فى مصر من ك١ الى ك٢ (٩ مليون اردب مثلا) فى حين تنخفض الكمية المعروضة الى ك٣ (٥ مليون اردب مثلا) اما فى استراليا فيؤدى زيادة السعر الى زيادة العرض من ك١ الى ك٢

(١٥ مليون اردب مثلا) فى حين ينخفض الطلب الى (١١ مليـون اردب)• وبذلك يكون الفرق بين العرض والطلب فى استراليـــا مساويا تماما للفرق بين الطلب والعرض فى مصر (٤ مليون اردب)• وهذا الفرق يمثل صادرات استراليا من القمح وواردات مصر منه •

خلاصة القول : ان وجود فرق بين ثمن السلعة فى بلـــد التصدير وبين ثمنها فى بلد الاستيراد سيؤدى الى قيام التجـــارة الدولية بين البلدين ولا يتحقق التوازن الا اذا تساوى الثمـــن فيهما • ولكن وجود نفقات نقل او رسوم جمركية او تفاوت فى اســعار الصرف سيؤدى الى تغيير فروق الاسعار بين الدولتين مما قـــد يؤثـر على حجم التبادل الدولى •

الفصل الثانى
النظريه التقليديه للتجارة الخارجية

لقد حظت نظرية التجارة الدولية باهتمام الكثير من الاقتصاديين عبر مراحل التاريخ المختلفة ، وكانت نقطة الانطلاق فى تحليل نظرية التجارة الدولية هى آراء مذهب التجاريين التى انتشرت فى اوربا فى منتصف القرن السادس عشر وظلت سائدة حتى مستهل القرن التاسع عشر ، وتتلخص اراء التجاريين فى ان ثروة ايه دولة لا تقاس بما تملكه من موارد طبيعية او ما يستطيع انتاجه من سلع وخدمات وانما تقاس بمقدار ما لديها من مخزون الذهب والفضة ، كما ان الوسيلة الرئيسية للحصول على هذه المعادن النفيسه هى التجارة الخارجية . ولذا بدأت الحكومة المختلفة تتدخل بطرق متعدده لتنظيم تجارتها الخارجية بهدف زيادة الصادرات عن الواردات وتدفق المعدن النفيس.

الا ان هذا المذهب التجارى لم يلق تأييد بين الاقتصاديين بل ثبت فيما بعد ان تفكير اراء التجاريين للتجارة الدولية خاطئة [1] .

وقد نشأت النظرية التقليدية كرد فعل لمذهب التجاريين حاملة لواء حرية التجارة ومبينة ان قوة الدولة لا تقاس بما لديها من معادن

---

1) Winer Jacob: Studies in the theory of internation Trade, George Allen & Unwin, itd, London 1937 P.P. 1-113 .

نفيس فقط وانما ايضا بما لديها من ثروه حقيقية مثله فى الاراضي والمنازل وسلع الاستهلاك[1] . وقد اوضحت ان حرية التجارة هي السبيل لزيادة ثروة البلاد وبالتالى قوتها .

وسوف نتناول أهم الفروض التى تقوم عليها النظرية التقليدية فى التجارة الخارجية . ثم نتناول أهم النظريات التى جاء بها كل من ادم سميث وديفيد ريكاردو . وجون استيورت ميل فى مباحث ثلاثة :—

فروض النظريه التقليديه

لقد جاء الاقتصاديون التقليديون بمجموعه من الفروض اهمها :

الفرض الاول

ان تكاليف انتاج السلع يتحدد بقيمة العمل المبذول فى انتاجها (نظرية العمل للقيمة) ، وهى من دعائم المدرسة التقليدية في الفكر الاقتصادى ، وقد قرر "ادم سميث" ان قيمة اى سلعة بناء على ذلك للشخص الذى يملكها ولا يبغى استعمالها او استهلاكها بنفسه بل مبادلتها بسلع اخرى ، تساوى كمية العمل التى تمكنه من شرائها فالعمل يعتبر المقياس الحقيقى للقيمة التبادلية لجميع السلع .

---

1) Adam Smith, An quiry into the Nature and Couses of the wealth of Nations, 4th ed(London: Methuen & Co . Ltd, 1925) Vol . I,P . 416 .

ولايعنى ذلك ان تحدد للسلعة قيمة مساوية او ثمن مساولكمية العمل المبذول فى انتاجها وانما يعنى كما يقرر ريكاردو ان نسبة المبادلة بين اى سلعتين تساوى نسبه ما بذل فى انتاجها من عمل فاذا كان انتاج متر القماش يتطلب ساعة عمل واحدة وانتاج اردب القمح يتطلب عشر ساعات عمل فان القيمة النسبية لكل من القماش والقمح تكون

١ اردب قمح = ١٠ أمتار قماش •

ونلاحظ فى هذا المثال ءان لايهم بعد ذلك اذا كان اردب القمح يباع نقدا بمبلغ عشره جنيهات ومتر القماش بجنيه واحد • او ان يباع اردب القمح بعشرين جنيها ومتر القماش بجنيهين ••• ••••• الخ • ففى كل هذه الحالات هناك نسبة مبادلة واحدة بين كل من السلعتين اساسها كمية العمل المبذول فى انتاج كل منهما •

الفرض الثانى

ان عناصر الانتاج تتمتع بحرية كاملة فى الانتقال داخل الدوله الواحدة • فى حين ان هذه العناصر لا تتمتع بمثل هذه الحرية بين الدول المختلفة •

ويعنى ذلك انه ليست هناك قيود امام العناصر القابلة بطبيعتها للانتقال داخل الدوله الواحده • ويصبح فى مقدور عنصر الانتاج القابل

للانتقال ان يتحول من نشاط انتاجى الى اخر ومن مكان الى اخـــر داخل الدوله سعيا وراء العائد الاعلى،وهذه الحاله تعرف بحالـــة المنافسة الكاملة فى سوق عناصر الانتاج •

وفى المقابل لا تستطيع عناصر الانتاج الانتقال من دوله الى اخرى، والاسباب التى تحول دون انتقال هذه العناصر متعدده بعضهـــا اجتماعى او ثقافى وبعضها ادارى والبعض الاخر له طبيعة سياسية •

الفرض الثالث

ان الانتاج يخضع لقانون ثبات النفقه ـ اى ان زيادة الانتـــاج لن يترتب عليها تزايد فى النفقة • وهذا يعنى ثبات النفقـة المتوسـطة للانتاج بغض النظر عن حجم الانتاج •

الفرض الرابع

ان هناك تشغيلا كاملا للموارد • وبالتالى ينحصر اثر التجـــارة الدولية فى اعادة تخصيص الموارد • فعندما تتحول دوله عن انتـــاج سلعة معينة الى سلعة اخرى فان عناصر الانتاج تنتقل من انتـــاج السلعة الاولى الى انتاج السلعة الثانية • طالما انـه ليست هنـــاك اى موارد عاطلـــه •

الفرض الخامس

ان التبادل الدولي يتم فى صورة مقايضه ، بمعنى ان كل سلعة يتم مبادلتها بالسلعة الاخرى على اساس نفقتها ، ولاتدخل النقود لاتمام عملية التبادل .

الفرض السادس

ان التبادل الدولي يتم بين بلدين فقط ، كما ان التبادل يتم فى سلعتين فقط ، وذلك تسهيلا لشرح نظرية التجارة الخارجية بصورة مبسطه .

الفرض السابع

عدم وجود ايه عقبات فى سبيل قيام التبادل الدولى ،فلا تفرض رسوم جمركية ولا يستلزم انتقال السلع نفقات نقل [illegible] تأمين او غير ذلك من النفقات .

وسوف نتناول الان أهم نظريات التجارة الدولية .

المبحث الاول

نظريه النفقات المطلقة — ادم سميث .

كانت نقطه البدء فى نظرية التجارة الدولية لدى التقليديين ما نادى به ادم سميث من ان قيام التخصص والتجارة الدولية يرجع لاختلاف النفقة

الحقيقية او المطلقة لانتاج السلعة موضوع التبادل بين دولتين ، ولقد كانت الافكار التى جاء بها ادم سميث فى كتابه (ثروة الامم) تأثير كبير فى القضاء على قيود التجاره الخارجية ، وتشجيع حرية هذه التجارة فى اوربا الغربيه ، وقد انتقد ادم سميث مذهب التجاريين وبين انه لايوجد اى معنى للمزيد من الذهب من اجل الذهب فى حد ذاته وانه ينبغى العمل على الاستزادة منه هو السلع الكفيله باشباع حاجات الافراد ورغباتهم وان الدخل الذى يحصل عليه الشخص لايتكون فى الواقع من عدد من القطع الذهبية بقدر مايتكون مما يستطيع هذا الشخص ان يشتريه فى السوق او يحصل عليه بهذه القطع (١) .

كما انصرف ادم سميث لتوضيح فوائد مبدأ تقسيم العمل بين الافراد ومن اهم هذه الفوائد هو القدرة على الحصول على مقادير من المنتجات اكبر بكثير جدا مما كان يمكن الحصول عليه فى حاله عدم اتباع تقسيم العمل وذلك بالقدر نفسه من عوامل الانتاج .

وقد ركز سميث على ضرر القيود التى دعا اليها التجاريون من اجل جلب المعادن النفيسه الى الدولة ووضع اساس الحجه الرئيسية

---

(١) راجع فى ذلك — حازم الببلاوى ، نظرية التجارة الدولية ، ١٩٦٨ الفصل الثانى والثالث .
راجع فى ذلك — سعيد النجار ، تطور الفكر الاقتصادى فى نظرية التجارة الدولية ، ١٩٥٩ .

فى مذهب حرية التجارة عندما اظهر ان التجارة بين الدول كفيلة
بتمكين كل دولة من زيادة ثروتهاولواساس دفاعه عن حرية التجارة بين
الدول هو انه " اذا كان فى مقدور بلد اجنبى ان يمدنا بسلعة ارخص
مما لو انتجناها نحن ، فلنشتريها منه ببعض انتاج صناعتنا " . اى ان
ادم سميث يرى انه يكفى وجود فرق بين نفقات الانتاج فى بلدين حتى
تقوم التجارة بينهما (١).

ولتوضيح رأيه فقد افترض وجود دولتين هما انجلترا والبرتغال
ينتجان سلعتين هما المنسوجات والنبيذ وان نفقة انتاج السلعتين
كالاتى :ـ

البلد / السلعة	المنسوجات	النبيذ
انجلترا	٣ ساعة عمل	٢ ساعة عمل
البرتغال	٦ " "	١ " "

فاختلاف النفقات المطلقة يشكل عند ادم سميث اساسا للتخصص
وتقسيم العمل الدولى ، ولذلك فهذا الاختلاف فى رأيه هو سبب قيام
التجارة الدولية ، وهو يرى ان التجارة متى قامت فانها تتيح للطرفين

١) راجع فى ذلك :

A. Smith: Wealth of Nations " Vol I. P. 413 .

الحصول على منافع اكبر من ذى قبل ٠

وفى المثال السابق الذى اورده سميث ، اذا كانت نفقة انتاج المنسوجات فى انجلترا اقل منها فى البرتغال فان ثمن المنسوجات فى انجلترا سيكون اقل من ثمنها فى البرتغال وهذا الامر وحده كفيل بقيام التجارة بين الدولتين وتصدير فائض المنسوجات من انجلترا الى البرتغال وتصديرا فائض النبيذ من البرتغال الى انجلترا تحقيق فائدة لكل من الدولتين ٠ فافتراض حرية التجارة الدولية وعدم وجود نفقات نقل ، يمكن للبرتغال ان تحصل على وحدة من المنسوجات بمجهود ٣ ساعات عمل وهو اقل بكثير من نفقات انتاج المنسوجات فى البرتغال التى يصل الى ٦ ساعات عمل ١٠اما انجلترا فسوف تكسب اتساع نطاق السوق امام منتجاتها من المنسوجات بشراء البرتغال منها مما يساعدها على المزيد من تقسيم العمل والتخصص الدولى وكذلك الوضع بالنسبة للسلعة التى تتفوق البرتغال فى انتاجها وهى النبيذ بحيث ان نفقة انتاج النبيذ فى البرتغال اقل منها فى انجلترا فان تصدير النبيذ من البرتغال الى انجلترا يحقق فوائد مماثلة بالنسبة للدولتين ومما يساعد ايضا على المزيد من تقسيم العمل والتخصص الدولى ٠

وبمعنى اخر لقد برهن سميث على انه يمكن لدولتين ان تستفيدا من التخصص فى الانتاج اذا ما كانت الاولى اكثر كفاءة من الثانية فى انتاج السلع أ ولكنها اقل كفاءة منها فى انتاج السلعة ب ، وذلك اذا ما انصرفت

الدولة الاولى الى انتاج السلعة أ وحدها والدوله الثانية الى انتاج السلعة ب وحدها وعمدت كل منهما الى استيراد حاجتها من السلع التى لا تنتجها من الدوله الاخرى •

تقييم اراء سميث

يلاحظ ان ماذهب اليه سميث يمكنه الاخذ به اذا كانت كل من الدولتين طرفى العلاقة تتمتع بميزه مطلقة فى انتاج احدى السلعتين، لكن الامر يختلف اذا كانت احدى الدولتين تتمتع بميزه مطلقة فى انتاج كل من السلعتين فيها ، والدولة الثانية محرومه من كل ميزه مطلقة فى انتاج ايه سلعة مهما كانت بالمقارنة بالدول الاخرى ، ويرد تساؤل فى هذا الصدد : هل تنصرف الدولة الاولى الى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتى وتحرم التجاره بينهما وبين الدوله الاخرى ؟ ام تتجه على العكس الى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتما من تعريض صناعاتها الى منافسة مدمرة من قبل الدوله الثانية ؟ لقد ظل هذا التساؤل مطروحا واحد واربعين عاما حتى اتى ريكاردو بالاجابة عليه فى نظريته النفقات النسبية •

المبحث الثانى :ـ

نظريه النفقات النسبية دافيد ريكاردو

جاءت افكار ريكاردو مكملة لما جاء به ادم سميث وكان لدافيد ريكاردو العديد من المقالات والمؤلفات ومن بينها مؤلفه :

(مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب)[1] . وقد عالج ريكاردو في هذا المؤلف موضوع القيمة والتوزيع معالجة نظرية ، ولم يتناول موضوع العلاقات الاقتصادية الخارجية الا في باب واحد فقط هو الباب السابع .

ولقد ساهم ريكاردو في وضع مبادئ جديدة في نظرية التجارة الخارجية ، عرفت فيما بعد باسم نظرية النفقات النسبية او النفقات المقارنة . ولم يعترض ريكاردو على هذا التحليل الذي قدمه لنا ادم سميث. فاذا كان ادم سميث اوضح لنا في نظرية النفقات المطلقة ان التجارة الخارجية بين دولتين تحقق الفائدة لكل منهما اذا كان لاحداهما ميزه مطلقة على الاخرى ، اى نفقة مطلقة اقل ، في انتاج احدى السلعتين محل المبادلة ، وكان للدولة الاخرى ميزه مطلقة على الدولة الاولى ، اى نفقة مطلقة اقل ، في انتاج السلعة الثانية فقد اوضح ريكاردو انه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى ولو كان لاحدى الدولتين ميزة مطلقة على الاخرى ، أى نفقة مطلقة اقل ، في انتاج السلعتين كلتيهما وذلك اذا ماكانت هذه الميزة اكبر في احدى السلعتين منها في السلعة الاخرى وهو مايعرف باختلاف النفقات النسبية .

---

1) Ricardo, David: The principles of political Economy and Taxation, London, 1817 .

ويقصد باختلاف النفقات النسبية احد معنيين مترادفين :ـ

المعنى الاول :ـ

هو اختلاف النسبة بين نفقة الانتاج لنفس السلعة فى البلدين •

المعنى الثانى :ـ

هو اختلاف النسبة بين نفقة الانتاج للسلعتين داخل البلد الواحد •

اختلاف النفقات النسبيه هو الشرط الضرورى والكافى للتبادل التجارى :

اوضح ريكاردو ان اختلاف النفقات النسبية لانتاج السلع يصبح هو الشرط الضرورى والكافى لقيام التخصص والتجاره الدولية • الضرورى بمعنى ان تساوى النفقات النسبية يمنع من قيام التجاره الدولية ولو تميز احد البلدين على الاخر تميزا مطلقا فى انتاج احدى السلعتين اوكلاهما• وشرطا كافيا لقيام التخصص والتجارة الدولية ولو لم يتميز احد البلدين على الاخر تميزا مطلقا فى انتاج اى من السلعتين •

ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية يمكن الاستعانه بالمثال الحسابى نفسه الذى اورده ريكاردو •

وفى هذا المثال نفترض وجود دولتين ، هما انجلترا والبرتغال كما نفترض وجود سلعتين هما المنسوجات والنبيذ ونفترض ايضا انه يلزم فى انجلترا لانتاج وحدة واحده من المنسوجات ١٠٠ ساعة عمل

ولانتاج وحدة واحدة من النبيذ ١٢٠ ساعة عمل ، أما في البرتغال فانه يلزم لانتاج وحدة واحدة من المنسوجات ٩٠ ساعة عمل ولانتاج وحدة واحدة من النبيذ ٨٠ ساعة عمل .

وتبسيطا للشرح يمكن رصد البيانات السابقة في صورة جدول كالتالي :-

الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من النبيذ
انجلترا	١٠٠ ساعة عمل	١٢٠ ساعة عمل
البرتغال	٩٠ " "	٨٠ " "

يتضح من البيانات السابقة ان البرتغال تتمتع بميزه مطلقة على انجلترا . اى بالمقارنة بها ، فى انتاج كل من سلعتى المنسوجات النبيذ ، حيث تستطيع البرتغال ان تنتج اى من السلعتين بنفقة مطلقة اقل من تلك التى يمكن لانجلترا ان تنتجها بها .

وباستخدام النفقات النسبية يمكن تفسير قيام التبادل الدولى بين كل من انجلترا والبرتغال ، وتحسب النفقات النسبية باحدى طريقتان متكافئتان .

الطريقة الاولـــى :ـ

يمكن حساب النفقات النسبية فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث بأن نستخرج نفقة انتاج احدى السلعتين بالنسبة الـــى نفقة انتاج السلعة الاخرى في كل بلد على حدة ثم نقارن هذه النفقـــة النسبية ما بين البلدين ويتضح من المثال السابق ، ان نفقة انتـــاج النبيذ بالنسبة الى نفقة انتاج المنسوجات في البرتغال هي $\frac{\text{٨٠ ساعة عمل}}{\text{٩٠ ساعة عمل}}$

أى ٨٨ر ، بمعنى ان نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٨٨ر من وحدة واحدة من المنسوجات، وبالنسبة لدولة انجلترا فان نفقة انتاج النبيذ بالنسبة الى نفقة انتاج المنســوجات $\frac{\text{١٢٠ ساعة عمل}}{\text{١٠٠ ساعة عمل}}$ اى ٢ر١ ، بمعنى ان نفقة انتاج وحدة واحدة مـــن النبيذ في انجلترا انما تعادل نفقة انتاج ٢ر١ من وحدة واحدة مـــن المنسوجات .

وحيث ان النفقة النسبية لانتاج النبيذ في البرتغال هي اقـــل من النفقة النسبية لانتاجه في انجلترا ، فمن مصلحة البرتغال ان تتخصص في انتاج النبيذ وتصدير الفائض عن حاجتها الى انجلترا وكذلك مـــن مصلحة انجلترا ان تتخصص في انتاج المنسوجات وتصدير الفائـــــض عن حاجتها الى البرتغال .

الطريقة الثانية

لحساب النفقات النسبية فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث ، وهى ان نستخرج نفقة انتاج احدى السلعتين فى احد البلدين بالنسبة الى نفقة انتاجها فى البلد الاخر وذلك فى كل سلعة على حده ، ثم نقارن هذه النفقة النسبية ما بين السلعتيين ويتضح من المثال السابق ، ان نفقه انتاج النبيذ فى البرتغال بالنسبة الى نفقة انتاجه فى انجلترا هى $\frac{\text{٨٠ ساعة عمل}}{\text{١٢٠ ساعة عمل}}$ ، اى ٦٦ر بمعنى ان نفقه انتاج وحدة واحدة من النبيذ فى البرتغال انما تعادل نفقة انتاج ٦٦ر من وحدة واحدة منه فى انجلترا .

وبالنسبة للسلعة الاخرى فان نفقه انتاج المنسوجات فى البرتغال بالنسبة الى نفقة انتاجها فى انجلترا فهى $\frac{\text{٩٠ ساعة عمل}}{\text{١٠٠ ساعة عمل}}$ ، اى ٩٠ر ، بمعنى ان نفقه انتاج وحدة واحدة من المنسوجات فى البرتغال انما تعادل نفقه انتاج ٩٠ر من وحدة واحدة منها فى انجلترا .

وحيث ان النفقه النسبية للبرتغال فى انتاج النبيذ اقل من النفقة النسبية فى انتاج المنسوجات ، فمن مصلحة البرتغال ان تتخصص فى انتاج النبيذ وتصدير الفائض عن حاجتها الى انجلترا وكذلك من مصلحة انجلترا ان تتخصص فى انتاج المنسوجات وتصدير الفائض عن حاجتها الى البرتغال (١) .

(١) راجع الدكتور احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٨ - ٢٦ .

وطبقا لتخصص كل دولة تستطيع البرتغال تصدير النبيذ الى انجلترا مقابل المنسوجات كما تستطيع انجلترا تصدير المنسوجات الى البرتغال مقابل النبيذ • وينتج عن هذا التبادل فائدة للدولتين فمثلا لو تم التبادل على اساس وحدة منسوجات مقابل وحدة نبيذ فان انجلترا بتصديرها وحدة من المنسوجات (التى تكلفها ١٠٠ ساعة عمل) ستحصل على وحدة من النبيذ (التى تكلفها ١٢٠ ساعة عمل) وبذلك ستوفر انجلترا ٢٠ ساعة عمل • (١)

كذلك الوضع بالنسبة للبرتغال بتصديرها وحدة من النبيذ (التى تكلفها ٨٠ ساعة عمل) مقابل وحدة من المنسوجات (التى تكلفها ٩٠ ساعة عمل) ستوفر ١٠ ساعات عمل أى انه هذا التبادل يعود بالفائدة على كل من الدولتين •

لا فائدة من التبادل التجارى اذا تساوت النفقات النسبيه :ـ

ويتضح ذلك انه فى حالة تعادل النفقات النسبية لانتاج السلعتين فى انجلترا والبرتغال لن يقوم التبادل التجارى

---

١) نلاحظ ان هذا المثال طبقا للشروط التى وضعها ريكاردو للتبادل بين الدولتين والسابق ذكرها فى هذا الفصل ومنها عدم وجود مصاريف نقل او ايه مصاريف اخرى بين الدولتين •

فلو غيرنا فروض المثال السابق ، واصبح كالاتـــي :–

الدولــة	وحدة من المنسوجات	وحدة من النبيذ
انجلترا	١٠٠ ساعة عمل	٢٠٠ساعة عمل
البرتغال	٥٠ " "	١٠٠" "

نلاحظ في هذا المثال ان النفقة النسبية لانتاج كل من المنسوجات والنبيذ في انجلترا هي ضعف نفقه الانتاج في البرتغال ($\frac{١٠٠}{٥٠}$ = ٢ و $\frac{٢٠٠}{١٠٠}$ = ٢)

وبالتالي لا فائدة لانجلترا في تخصصها في انتاج احدى السلعتين ، وكذلك الوضع في البرتغال حيث ان نفقه انتاج كل من المنسوجات والنبيذ نصف نفقه انتاجه في انجلترا ($\frac{٥٠}{١٠٠}$ = ٥ر و $\frac{١٠٠}{٢٠٠}$ = ٥ر) وبالتالي لا ترى البرتغال اى فائده في تخصصها في انتاج احدى السلعتين .

تطبيقا لذلك نفترض ان انجلترا صدرت الى البرتغال وحدة من المنسوجات تتكلف ١٠٠ ساعة عمل ، فان اقصى ما يمكن ان تصدره البرتغال الى انجلترا مقابل وحدة منسوجات هو ما يمكن انتاجه من

النبيذ في البرتغال بتخصيص ٥٠ ساعة عمل اى نصف وحدة من النبيذ ولكن اذا نظرنا الى تكلفة الانتاج فى انجلترا نجد انه بتخصيص ١٠٠ ساعة عمل يمكنه انتاج نصف وحدة من النبيذ محليا وهى نفس الكمية الممكن الحصول عليها من التبادل الدولى .

ولذلك وفقا لهذا الفرض فانه لا فائدة لاى من الدولتين من التخصص وقيام التبادل التجارى بينهما وبهذا يكون اختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضرورى والكافى لقيام التبادل الدولى بين البلدين .

منطقة التبادل المفيد لكل من الدولتين

لاشك ان هناك قيود تحكم معدل التبادل الدولى الذى يعود بالفائدة على كل من الدولتين ، الا ان ريكاردو اغفل تلك القيود التى يتوقف عليها تحديد تلك الكمية من المنسوجات التى ستتبادل فى مقابل وحدة واحدة من النبيذ عندما تقوم التجارة بين انجلترا والبرتغال ، ولكنه افترض انه توجد منطقة سيكون من المفيد فى داخلها لكل من البلدين ان تتبادلا السلعتين فيما بينهما بعد ان تتخصص انجلترا فى المنسوجات والبرتغال فى النبيذ .

فاذا لاحظنا البيانات الواردة فى الجدول الاول يتضح لنا ان البرتغال عندما تنتج الوحدة من النبيذ فانها تتكلف ٨٠ ساعة عمل

ولانتاج وحدة من المنسوجات سوف تتكلف ٩٠ ساعة عمل وفى حالة عدم وجود تجاره خارجية ستكون تكلفة وحدة المنسوجات فى البرتغال اكبر من تكلفة وحدة النبيذ ، وتتبادل وحدة النبيذ مقابل ٨٨ر من الوحدة من المنسوجات ، وفى هذه الحاله يكون من مصلحة البرتغال ان تحصل من انجلترا مقابل وحدة من النبيذ على ايه كمية من المنسوجات تزيد عن ٨٨ر من الوحدة منها •

وبالنسبة لدوله انجلترا يلاحظ انها عندما تنتج وحدة من المنسوجات فانها تتكلف ١٠٠ ساعة عمل ولانتاج وحدة من النبيذ سوف تتكلف ١٢٠ ساعة عمل ، وفى حالة عدم وجود تجاره خارجية ستكون تكلفة وحدة النبيذ فى انجلترا اكبر من تكلفة وحدة المنسوجات وتتبادل وحدة النبيذ مقابل ٢ر١ من الوحدة من المنسوجات وفى هذه الحالة يكون من مصلحة انجلترا ان تعطى البرتغال مقابل وحدة من النبيذ ايه كمية من المنسوجات اقل من ٢ر١ وحدة منها •

يتضح من ذلك ان هناك حدود للتبادل الدولى بين الدولتين وهى ما تعرف بمنطقة التبادل المفيد نظرا لاستفادة كل من الدولتين من التبادل التجارى متى تم التبادل على اساس اى معدل يقع فى هذه المنطقة، ومنطقة التبادل التجارى المفيد بين البلدين وفقا للمثال السابق تلك الواقعة ما بين ٨٨ر من الوحدة من المنسوجات و ٢ر ١وحدة

منها فى مقابل الوحدة الواحدة من النبيذ ، أى ما بين معدلى التبادل داخل كل بلد قبل قيام التجارة بينهما . ومتى كان معدل التبادل الدولى هو العدل التبادل الداخلى فى البرتغال قبل قيام التجارة الخارجية ، أى ٨٨ر من الوحدة من المنسوجات مقابل الوحدة من النبيذ ، عادت الفائدة باكملها على انجلترا . ومتى كان معدل التبادل الدولى هو معدل التبادل الداخلى فى انجلترا قبل قيام التجارة الخارجية ، أى ٢ر١ من الوحدة من المنسوجات مقابل الوحدة من النبيذ عادت الفائدة باكملها على البرتغال . ومتى كان معدل التبادل الدولى واقعا فى منتصف تلك الحدود مثل معدل (١) منسوجات الى (١) نبيذ عادت الفائدة على كل من الدولتين وكلما اقترب معدل التبادل الدولى من معدل التبادل الداخلى فى البرتغال عادت الفائدة على انجلترا ، وكلما اقترب معدل التبادل الدولى من معدل التبادل الداخلى فى انجلترا عادت الفائدة على البرتغال .

وجاء بعد ذلك جون استيورت ميل ليوضح ما اغفله ريكاردو ، وهو حدود التبادل بين الدولتين بحيث يمكن معرفة الحد الاقصى والحد الادنى لشروط تبادل السلعتين ، ومعرفة تلك القوة التى تحكم معدل التبادل الدولى .

المبحث الثالث :ـ

نظريه القيمة الدوليه ـ جون استيوارت ميل

يرجع الفضل فى تحديد القيمة الدولية الى الاقتصادى جون ستيورات ميل فى مؤلفه " مبادئ الاقتصاد السياسى " عام ١٩٤٨[1] وتناول مسأله القيم الدولة ، أى المعدلات التى ستتبادل بها السلع الواحدة بالاخرى ما بين الدول ، محاولا بيان الكيفية التى تتحدد بها هذه القيم او المعدلات وكذلك الكيفية التى تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولى بين الدول التى تطبقه عندما تتخصص الدولة فى انتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية اكبر ، اى بنفقة نسبية اقل بالمقارنه بالدوله الاخرى .

ولقد ضرب جون ستيورات ميل مثالا لشرح نظريته ، فأفترض كمية ثابتة من العمل فى كلا الدولتين وان الاختلاف هو فى كمية الناتج منها وبالتالى فان الاختلاف يكون فى الكفاءة النسبية للعمل فى كل من البلدين وذلك على خلاف مثال ريكاردو وحيث كان التركيز على النفقة النسبية للعمل فى كل منهما . فافترض دولتين هما انجلترا والمانيا يقومان بانتاج سلعتين المنسوجات والكتان ، وان انتاج ١٠ ياردات من المنسوجات يكلف انجلترا قدرا من العمل مثلما يكلفها انتاج ١٥ ياردة ،

1) Mill, John stuart : Principles of Political Economy, London 1848 .

كتان ، اما فى المانيا فان انتاج ١٠ ياردات من المنسوجات انمـــا يكلف قدرا من العمل مثلما يكلف انتاج ٢٠ ياردة مـن الكتان ،ويمكـن رصد هذه البيانات فى الجدول التالـــى :ــ

جدول كميـــة الانتاج لكل دوله من نفقة متساويه

البلــد	المنسوجـــات	الكتـــان
انجلترا	١٠ وحدات	١٥ وحدة
المانيــا	١٠ "	٢٠ "

ويتضح من هذه البيانات ان انجلترا تتمتع بميزة نسبية فـــى انتاج المنسوجات والمانيا بميزة نسبية فى انتاج الكتان ، وسوف تتخصص كلا منهما بالطبع فى انتاج السلعة التى تتمتع فيها بميزه نسبيه .

وعند قيام التجارة بينهما فان منطقة التبادل التجارى المفيــد لكل من الدولتين سوف تقع ما بين ١٥ وحدة من الكتان فى مقابـــل ١٠ وحدات من المنسوجات و ٢٠ وحدة من الكتان فى مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات وان تم التبادل على اساس الحد الاول للمنطقة اى ١٥ وحدة من الكتان فى مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات فستعود فائـــدة التبادل كلها على المانيا وتكون الفائدة فى هذه الحالة مساوية للفــرق بين معدل التبادل الداخلى لالمانيا ومعدل التبادل الخارجـــى

مع انجلترا اما لو تم التبادل على اساس الحد الاخير للمنطقة اى ٢٠ وحدة من الكتان فى مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات فستعود فائدة التبادل كلها على انجلترا وتكون الفائدة فى هذه الحالة مساوية للفرق بين معدل التبادل الداخلى لانجلترا ومعدل التبادل الخارجى مع المانيا .

اما اذا وقع معدل التبادل فى منتصف تلك المنطقة ، أى ١٧٫٥ وحدة من الكتان فى مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات فان فائدة التبادل التجارى سوف تعود على كل من الدولتين بالتساوى، كلما اتجه معدل التبادل الدولى نحو معدل التبادل الداخلى فى المانيا اتجهت النسبة الاكبر من الفائدة الى انجلترا ، والعكس صحيح ، اى كلما اتجه معدل التبادل الدولى نحو معدل التبادل الداخلى فى انجلترا ، اتجهت النسبة الاكبر من الفائدة الى المانيا .

ويثور التساؤل الان عن ما هى العوامل التى يتحدد على اساسها المعدل الفعلى لتبادل السلعتين ما بين المانيا وانجلترا ؟ وفى اى مكان يستقر معدل التبادل الدولى داخل هذه المنطقة ؟

لقد اجاب جون ستيوارت ميل عن هذا ويمكن عرض هذه الاجابة باختصار بأن هناك عوامل يتحدد على اساسها المعدل الفعلى للتبادل ما بين دولتين وسلعتين ، وهى ان تتعادل القيمة الكلية لكل من السلعتين محل التبادل ما بين الدولتين ، فاذا رجعنا الى مثالنا

السابق ، فان معدل التبادل الفعلى يتحدد عندما تتعادل القيمة الكلية لكل من المنسوجات والكتان محل التبادل ما بين المانيا وانجلترا ، بمعنى ان معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين سيتحقق عندما تكون القيمة الكلية لما تستطيع كل دوله ان تصدره الى الاخرى كافيا للوفاء بالقيمة الكلية لما تريد كل دولة ان تستورده من الاخرى على اساسهايهـا .

وبناء على ذلك فان معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين انما يتحقق عندما تكون الكمية الكلية للكتان التى يصدرها او تعرضها المانيا مقسومه على الكمية الكلية للمنسوجات التى تصدرها اوتعرضها انجلترا مساوية لثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنها فى شكل وحدات من الكتان ، ويمكن توضيح ذلك بالمعادلتين الاتيتين :ـ

$$\frac{\text{عرض الكتان}}{\text{عرض المنسوجات}} = \text{ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان} \quad (1)$$

اى ان منتجات دوله ما ستتبادل فى مقابل منتجات دولة اخرى على اساس تلك القيمة التى يكون من شأنها ان تكفى القيمة الكلية لكل صادراتها للوفاء بالقيمة الكلية لكل وارداتها . (١).

---

١) راجع أحمد جامع ، مرجع سابق ص ٢٧ ـ ٣٥

ومعنى هذا ان يكون في نفس الوقت

$$\frac{\text{عرض المنسوجات}}{\text{عرض الكتان}}$$ = ثمن الكتان معبرا عنه بالمنسوجات . (٢)

و يتحقق المعادلة الاولى او الثانية ، فان القيمة الكلية لكمية الكتان المصدرة او المعروضة بواسطة المانيا ستتساوى تماما مع القيمة الكلية لكمية المنسوجات المصدرة او المعروضة بواسطة انجلترا ، وبالتالي يتحدد معدل التبادل الدولي فيما بينهما .(١)

وذهب جون ستيوارت ميل الى ابعد من ذلك محاولا معرفة الكمية التي تتوزع بها الفائدة الكلية للتجارة الدولية ، فقرر ان فائدة الدولة تزداد اذا زاد طلب الدول على منتجاتها وقل طلبها هي على منتجات هذه الدول واستعان لتوضح ذلك بأن افترض اذا كان معدل التوازن للتبادل هو ١٧ وحدة من الكتان مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات وانه حدث تطور في فنون الانتاج في المانيا دون انجلترا ادى الى ان كمية العمل اللازمة لانتاج ٢٠ وحدة كتان تؤدي الى انتاج ٣٠ وحدة

---

(١) Barre, Raymond : Economic Politique, tome II, Unwersitauies de france, 1960, P.P. 518 - 520 .

Ellswarth, P.T. The international Econamy, third edition, the Macmillan Company, New yonk, 1964, P.P. 64 - 66 .

منه ، فى هذه الحالة فان معدل التبادل الجديد سوف يتوقف على مرونه طلب انجلترا على الكتان،فان كان الطلب متكافىء المرونه أى يساوى واحد صحيح فان معدل التبادل سوف يصبح ٢٥ وحدة كتان مقابل ١٠ وحدات منسوجات ، أما اذا كان الطلب غير مرن اى اقل من واحد صحيح فسينخفض الشيء عن ٥ر٢٥ وحدة من الكتان مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات وهنا يتعين على المانيا بذل مزيد من المجهود للحصول على نفس الكمية من الكتان وستعود الفائدة على انجلترا والعكس اذا كان معامل مرونة الطلب اكبر من الواحد صحيح حيث ستعود الفائدة على المانيا .

مما سبق يتضح لنا ان معدل التبادل الدولى لا يعدو ان يكون ثمنا فهو عبارة عن ثمن السلعة مقدره بوحدات سلعة اخرى ، أى ثمن الوحدة من المنسوجات مقدرة بوحدات من الكتان ، وثمن الوحدة من الكتان مقدرا بوحدات من المنسوجات . وقد انتهى جون ستيوارت ميل من تحليله للطلب المتبادل الى ان التبادل الدولى يستقر عند المعدل الذى يحقق التكافوء بين الكمية التى يطلبها كل من البلدين فى السوق الدولى من السلعة التى ينتجها البلد الاخر والكمية التى يعرضها كل من البلدين من هذه السلعة ، ويعبر ميل عن هذا بقوله " ان القانون الذى عرضناه الان يمكن ان يطلق عليه بدقة معادلة الطلب الدولى " وسوف نتعرض حالا الى الكيفيه التى تتكون بها منحيات الطلب الدولى .

منحنيات الطلب المتبادل (مارشال ـ ادجورت)

أوضح جون ستورات ميل ان معدل التبادل الفعلى يتحدد فى التجارة الدولية على اساس قانون الطلب المتبادل وانه فى حالة التجارة البسيطة بين دولتين وسلعتين ان معدل التبادل سوف يتحدد على اساس طلب كل من الدولتين على سلعة الدولة الاخرى ومرونة هذا الطلب •

وقد عبر ميل عن فكرته فى الطلب المتبادل بكل وضوح بعد ان ذكر ان قانون القيم الدولية ان هو الا امتداد للقانون العام للقيمة • أى بقانون العرض والطلب •

وقد تناول الفريد مارشال (١) ومن بعده • فرانسيس ادجورث (٢).

---

1) Marshall, Alfred: The pure theory of international trade, 1879 , London school of Economic and Political science, London 1930 .
Marshall: Money, credit and comerce, the Mcmillan company, 1923 .

2) Edgeworth, Francis Y. " Theory of international values ". Economic journal, Iv, March, september, december 1894 .

تحليل ميل الطلب المتبادل بطريقة بيانيه وسوف تناول تحليل كل منهما .

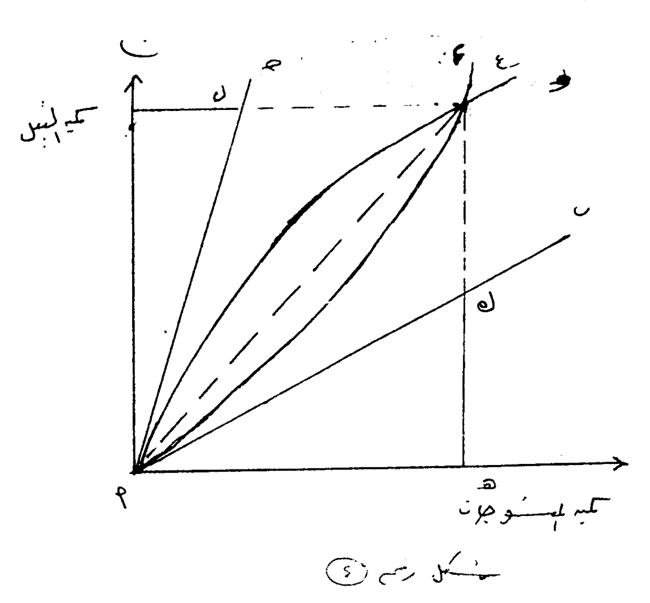
تحليل مارشال وادجورث :—

أستند مارشال فى تحليله على نظرية الطلب المتبادل التى وضع اساسها جون ستيوارت ميل ،واوضح مارشال الكيفية التى يتكون بهـــا منحنيات الطلب المتبادل ، وافترض وجود دولتيين تنتج الدولة الاولى السلعة (أ) والدوله الثانية السلعة (ب) وان كلا من الدولتيـــين ترغب فى مبادلة بعض الكميات من السلعة التى تنتجها فى مقابل كميـات من السلعة التى تنتجها الدولة الاخرى • بمعنى ان التبادل الدولى يتم على اساس انه عملية مقايضة،ويعبر الطلب المتبادل عن علاقـــة مركبه تشمل العرض والطلب معا ، لان كل دولة تعرض كميه معينة مـــن صادراتها تتأثر فى ذلك بما يمكن الحصول عليه من واردات فـــى مقابلها ، كما انها تطلب كمية معينـة من الواردات تراعى فـــى ذلك كمية الصادرات التى يجب ان تتنازل عنها فى مقابلها •

ويحدد الطلب المتبادل معدل المقايضة الدولى ، اى النسبـة التى يجرى وفقالها تبادل احدى السلعتين مع السلعة الاخـــرى بين الدولتيين،وهو ايضا النقطة التى تتعادل عندها قيمة صـــادرات الدوله مع قيمة وارداتها • ويتوقف تحديد نقطه التعادل على قـــوة طلب الدوله على ناتج الدولة الاخرى ومرونة هذا الطلب•

وعلى سبيل المثال يتوقف معدل التبادل الدولى بين انجلترا والبرتغال ، على شدة طلب كل من الدولتين على المنسوجات والنبيذ فكلما زاد طلب انجلترا على النبيذ البرتغالى كلما مالت نسبة التبادل الى صالح البرتغال ، العكس صحيح كلما زاد طلب البرتغال على المنسوجات الانجليزية كلما مالت نسبة التبادل الى صالح انجلترا كما ان حجم السوق والقدرة الشرائية يؤثران على معدل المقايضة، وكما هو معلوم ان حجم السوق فى انجلترا ومقدرته على الشراء تفوق حجم السوق ومقدره المستهلك البرتغالى ، وبالتالى سوف تتجه الفائدة الاكبر من التبادل الدولى لصالح البرتغال •

يمكن الاستعانه بالشكل البيانى التالى لتوضيح منحنيات الطلب المتبادل :



شكل رقم (٤)

ويوضح الرسم البيانى رقم (٤) التبادل الداخلى والدولى والطلب المتبادل لكل من النسيج والتيل فى كل من انجلترا والمانيا ، وفى هذا الشكل ترصيد على المحور الافقى وحدات المنسوجات ، وبالتالى نخصص هذا المحور لدوله انجلترا ونرصد على المحور الرأسى وحدات الكتان ، وبالتالى نخصص هذا المحور لدوله المانيا .

واذا افترضنا ان نسبة التبادل الداخلى بين المنسوجات والكتان هى ٢ : ١ فى انجلترا و ١ : ٢ فى المانيا فان الخط أ ب يمثل معدل التبادل الداخلى فى انجلترا والخط أ ج يمثل معدل التبادل الداخلىّ فى المانيا . ونظرا لان هذين المعدلين مختلفين فمن الممكن قيام التجارة الدولية بين الدولتيين .

ويمثل الخط أ ب معدل التبادل الداخلى فى انجلترا بين المنسوجات والكتان ، وهو يمثل الحد الادنى الذى تقبله انجلترا لاستيراد التيل ، ويمثل الخط أ ح معدل التبادل الداخلى فى المانيا بين المنسوجات والكتان وهو يمثل الحد الادنى الذى تقبله المانيا لاستيراد المنسوجات ، وعلى هذا يقع معدل التبادل الدولى بين الحدين الادنى والاعلى ، اى بين الخطين أ ب ، أ ج ويتحدد المكان الذى يستقر فيه معدل التبادل الدولى طبقا لظروف الطلب المتبادل فى كلتا الدولتيين . ويمثل المنحنى (أ د) الطلب

المتبادل لانجلترا ، أى طلب انجلترا لسلعة التيل وعرضها للمنسوجات كما يمثل المنحنى (أ و) الطلب المتبادل لالمانيا اى طلب المانيا لسلعة المنسوجات وعرضها للتيل • وعند التقاء كل من المنحنى أ د والمنحنى أ و فى النقطة م تتحدد النسبة الجديدة للتبادل الدولى للدولتين ويمثل ذلك بميل الخط (أ م) • وعند هذا المعدل فان انجلترا تصدر (أ هـ) من المنسوجات الى المانيا وتحصل مقابلها على الكمية (هـ م) من التيل،بذلك تكون انجلترا قد حققت كسبا من التبادل الدولى يعادل الكمية (ك م) • وتكون المانيا قد حققت كسبا من التبادل الدولى يعادل الكمية (ل ع م) وبذلك فان التبادل الدولى يحقق عائدا لكل من الدولتين •

ويتضح ايضا من الرسم البيانى السابق ، انه كلما كان معدل التبادل الدولى الممثل بالخط (أ ء) اقرب الى معدل التبادل الداخلى لانجلترا الممثل بالخط (أ ب) كلما قل مقدار الفائدة التى تعود عليها ، وزادت مقدار الفائدة التى تعود على المانيا والعكس صحيح ، واذا ما انطبق معدل التبادل الخارجى (أ م) على معدل التبادل الداخلى فى المانيا (أ ج) عادت الفائدة بالكامل على انجلترا ولن تعود اى فائدة على المانيا •

خلاصة القول اذا كان الفريد مارشال قد توصل الى كيفية تكوين منحنيات الطلب المتبادل الخاص بدولتين ، فان ادجورث (١)

---

(1) Edgeworth: Paper Relating to political Economy, the Mcmillan co, New york, 1925.

قد أخذ خطوة أخرى بعد مارشال وجمع فى شكل واحد معدلات التبادل الداخليه للسلعتين التى كانت ستسود فى كل دوله على حده قبل قيام التجارة وذلك الى جانب معدل التبادل الخارجى للسلعتين الذى سيتحدد بين الدولتين بعد قيام التجارة بينهما •

نقد النظرية التقليدية

لقد ساهمت النظريه التقليديه اسهاما كبيرا فى تفسير قيام التخصص والتجارة الدوليه على يد كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيورت ميل • الا أن هناك بعض الانتقادات وجهت الى النظريه التقليديه وبالذات نظرية النفقات النسبيه • وابرز هذه الانتقادات مايلى :

أولا — لقد قامت النظرية التقليديه على أساس أن قيمة أى سلعه من السلع انما يتحدد على أساس كمية مابذل فى انتاجها من عمل، دون غيره من عناصر الانتاج، وان اختلاف نفقة العمل من سلعة الى أخرى هى التى تفسر قيام التجارة الخارجيه •

ويعاب على ذلك بأن العمل ليس بعنصر الانتاج الوحيد الذى يساهم فى انتاج السلعه فهناك من العناصر كالطبيعة ورأس المال

والتنظيم . ويعاب على هذا التحليل ايضا بأن العمل ليس عنصر متجانس يصلح مقياسا للقيمة ، فهناك من انواع العمل ما يتباين فى نوعه كعمل الطبيب وعمل المزارع وعمل الصانع وفيها ما يتفاوت من حيث المهارة والذكاء والنشاط وبالتالى لن تتجه الاجور داخل الدولة الواحدة الى التعادل ويلاحظ ايضا ان نظرية العمل للقيمة لم تستطيع ان تفسر اسعار الكثير من السلع التى لها قيمة تبادلية كبيرة بالرغم من انه لم يبذل اى مجهود فى انتاجها او ان المجهود المبذول لا يتناسب مع هذه القيمة المرتفعة ، مثل الذهب والماس التى يكون لها قيمة مرتفعة على الرغم من قلة المجهود المبذول فى انتاجها .

ثانيا - قامت النظرية التقليدية على اساس ان المقدرة الانتاجية لكل دولة تبقى ثابتة اثناء عمليات التبادل ، وهذا يعنى ان التخصص الذى تنادى به النظرية هو تخصص مؤبد لا يلحقه اى تعديل نتيجة لتقدم فنون الانتاج ، فالدولة التى تتخصص فى انتاج صناعى معين تظل ايضا محتفظة به رغم ماقد يصيب هذا التخصص من تدهور بالنسبة للتقدم فى دول اخرى . ومن جهة اخرى فالدولة التى هيأتها ظروفها الطبيعية للتخصص الزراعى تظل كما هى رغم ما قد يحدث من تطور فى الانتاج الصناعى بها ، وبهذا تكون النظرية قد اعتمدت على فروض ساكنة وهو ما يصل بنتائج التحليل الى توازن ساكن لا يمت

الى الواقع الديناميكى المتحرك للاقتصاد حيث يجرى التغير والتطور المستمر فى مستوى فنون الانتاج وكميات ونوعيات العناصر الانتاجية فضلا عن اذواق المستهلكين .

ثالثا : ــ لقد اعتمدت النظرية التقليدية على ان عناصر الانتاج سهلة التنقل داخل حدود الدولة الواحدة ولكن توجد صعوبة او استحالة نسبية فى تنقل عناصر الانتاج من دولة الى اخرى ولهذا فان تمتع ايه دولة بعناصر انتاج معينة يظل كما هو كما ان الدولة التى تعانى من نقص معيين فى عناصر الانتاج لا تستطيع تعويض هذا النقص من الدول الاخرى نظرا لاستحالة انتقال عناصر الانتاج من دولة الى اخرى . ولكن من الملاحظ ان بعض عناصر الانتاج يمكن انتقالها من دولة الى اخرى مما قد يؤثر فى وفره او ندوه عناصر الانتاج ، واكبر دليل على ذلك هو انفصال رؤوس الاموال من الدول الصناعية المتقدمة الى الدول المتخلفة لتنمية الموارد الطبيعية الموجودة بها واكتساب هذه الدول بعض التخصصات التى لم تكن موجوده بها قبل انتقال رؤوس الاموال .

رابعا : ــ تفترض النظرية التقليدية ثبات نفقة الانتاج وغلة الانتاج بغض النظر عن حجم او اتساع النطاق الانتاجى ويعنى ذلك سيادة ظاهرة النفقات الثابتة وهذا الفرض لا يتفق والواقع حيث ان معظم

مشروعات الانتاج تخضع ، لقانون تزايد النفقة الحدى

يشير الى ان تزايد كمية الناتج من سلعة ما قد يصاحبه تغير متوسط النفقة اللازمة لانتاج الوحدة من السلعة.وعلى سبيل المثال اذا زاد الطلب على القطن المصرى وارادت مصر زيادة الانتاج فانها قد تضطر الى زراعة ارض اقل خصوبة او استخدام موارد اقل كفاءة فى انتاج القطن مما يترتب عليه ارتفاع نفقات الانتاج لكن بعض المشروعات الصناعية قد تخضع لقانون تناقص الغلة الذى ، يؤدى الى انخفاض نفقات الوحدات المنتجه كنتيجة لزيادة حجم الانتاج وتحقيق الحجم الامثل للانتاج .

خامسا :- يفترض النظرية التقليدية ان جميع عناصر الانتاج فى حالة تشغيل كامل وبالتالى فان زيادة انتاج ايه سلعة لابد وان يكون على حساب سلعة اخرى .

ولكن من المشاهد ان ظاهرة التشغيل الكامل غير منتشرة فى اى مجتمع ، فالدول الرأسمالية لا تزال تعانى من تقلبات درجة التشغيل من وقت لاخر وانتشار البطالة ، كما ان التجمعات الاشتراكية لم تصل ايضا الى حالة التشغيل الكامل ، ولهذا فزيادة انتاج بعض السلع قد لا يعنى بالضرورة نقص انتاج السلع الاخرى لانه من الممكن زيادة الانتاج عن طريق تشغيل الطاقة المعطلة .

سادسا - تفترض النظرية التقليدية سيادة مبدأ حرية العمل في الداخل دون قيود من جانب الحكومة تحد من حرية التخصص وحرية العمل ، كما تفترض ايضا حرية التجارة الدولية • ولكن الملاحظ ان دول العالم جميعا بما في ذلك الدول الرأسمالية تعمل على التدخل في الشئون الاقتصادية الداخلية والتجارة الخارجية بوسيلة او أخرى بهدف حماية الاقتصاد القومي ، كما ان الدول الاشتراكية تسيطر تماما على كل من التجارة الداخلية والخارجية وفقا للخطة العامة للدولة •

مما سبق يتبين الى اى حد قامت النظرية التقليدية على فروض غير واقعية ، وتبسيطها للامور ، كما اقتصرت على تفسير الظروف الاقتصادية المحيطة بالبيئة الانجليزية بالذات مما جعلها لا تصلح للتطبيق فى دول اخرى مختلفة عن انجلترا ، الامر الذى جعلها تتعرض لكثير من الانتقادات ، وابرز الحاجة الى نظرية واقعية تتوافق مع النظرية الحديثة في القيمة وهو ما تعرضت له نظرية هكشر وتلميذه اولين في التجارة الدولية •

* الفصل الثالث *

النظرية الحديثة للتجارة الدولية

نظريه وفره عوامل الانتاج

(هيكشر - اولين)

لقد ساهمت النظرية التقليدية للتجارة الدولية اسهاما كبيرا في بيان أهمية التخصص في الانتاج والتبادل الدولي بين الدول، ان فائدة التجارة الدولية يتوقف على اختلاف معدلات التبادل الداخلية بين السلع من بلد الى اخرى وان اكبر مكسب يتحقق لكل بلد في حالة تخصصه في انتاج السلعة التي يتميز فيها نسبيا - اى التي ينتجها بنفقة منخفضة نسبيا، ولم تفسر النظرية لماذا تختلف النفقات النسبية من دوله الى اخرى ؟

بمعنى اخر فان النظرية التقليدية تحدد لنا متى تقوم التجارة الدولية ولكنها لا تفسر لنا لماذا تقوم هذه التجارة . فهى اذن تصف حالة مشاهده ولا تفسرها .

من هنا جاء نقد الاقتصادى السويدى ايلى هكشر - ومن بعده تلميذه تربل اولين للنظرية التقليدية فى تفسيرها لاسباب اختلاف النفقات النسبية واعتمادها على نظرية العمل للقيمة

وقد عاب عليها اهتمامها فقط باختلاف درجات الكفاية او المهارة داخل العامل الواحد من عوامل الانتاج وهو العمل • بينما يقع الاختلاف الاكبر فى نظرتهما فى الكميات المتوافرة من كل عنصر من عناصر الانتاج بين البلاد •

بعبارة اخرى فبينما يكمن تغيير نظرية النفقات النسبية فى ان الاختلاف فى انتاجية العمل (عنصر الانتاج الوحيد) هو سبب قيام التجارة الخارجية فان كل من هكشر واولين يرجع قيام التجارة الخارجية الى ان البلاد المختلفة تتمتع بموارد مختلفة من عناصر الانتاج حيث يصير الاعتراف فى هذه النظرية بوجود اكثر من عامل من عوامل الانتاج •

وترجع جذور هذه النظرية الجديدة فى الواقع الى مقال الاقتصادى السويدى هكشر فى عام ١٩١٩ ولم ينشر باللغة الانجليزية الا فى عام ١٩٥٠ (١) وجاء بعد ذلك الاقتصادى اولين مطورا افكار

---

1) Hickscher, Eli:" The effects of foreign trade on the distribution of income". Ekonomisk Tidskrift ., 1919.
- Translated and reprinted in readings in the thoery of international trade . 1950 .

استاذه هكشر وقدم تفسيرا مباشرا لسبب التجارة الخارجية وذلك في كتابه "التجارة الاقليمية والتجارة الدولية" في عام ١٩٣٣ (١).

والواقع ان نظرية هكشر — اولين هي امتداد وتكملة لنظرية النفقات النسبية ولا تهدف الا الى السير خطوة اخرى الى الامام. واذا كانت نظرية النفقات النسبية تنتهي الى ان اختلاف هذه النفقات هو اساس التجارة الخارجية او شرط قيامها، فان هكشر يتساءل عن "اسباب الاختلاف في النفقات النسبية بين الدول" وهكذا تبدأ نظرية هكشر — اولين بما انتهت اليه نظرية النفقات النسبية .

ويرجع الفضل لكل من هكشر واولين في تطبيق نظرية الثمن وتحليل التوازن ، الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من اجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها واثرها على نظرية التجارة الخارجية .

---

(١) Ohlin, Bertil : interregional and international trade (1933), revised edition, Harvard university press, cambridge, Massachusetts, 1968 .

ويتجه الكتاب الاقتصاديين نحو تسميه تطبيق نظرية الثمن في مجال التجارة الخارجية باسم " النظرية الحديثة " .

ولقد جاء تطور النظرية الحديثه على مرحلتين الاولى تتمثل في مساهمة هكشر وتتلخص في تفسيره لاسباب اختلاف النفقات النسبية كاساس لقيام التجارة الدولية . اما المرحلة الثانية والتى وضعت النظرية في صيغتها النهائية فتتمثل في مساهمة اولين الذى اهتم ببحث اسباب اختلاف الاسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية . ولقد تبنى اولين تفسير هكشر لاختلاف النفقات النسبية لانه يحيط بجانب العرض في الصورة الكلية وقام بتنقيحة ثم أضاف تفسيرا يخص جانب الطلب أيضا .

لقد اوضح كل من هكشر واولين ان الاختلاف في هياكل الاثمان النسبية الذى يبرر قيام التجارة بين الدول يقوم اساسا على ماهو ملحوظ من تفاوت بين الدول في مدى وفرة عوامل الانتاج المختلفة في كل منهما فبينما تتمتع بعض البلاد بالوفرة النسبية في عنصر الارض كاستراليا والسودان والعراق نجد بعضها الاخر يتمتع بالوفرة في الايدى العاملة كمصر واليابان وباكستان ، بينما تتميز بلاد اخرى كالمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة بالوفرة النسبية في رأس المال .

ولا يخفى ما تعكسه وفرة احدى عناصر الانتاج من انخفاض ثمنه ، فعلى سبيل المثال فان توافر عنصر الايدى العاملة بكثرة فى بلد ما فلا بد وان ينعكس هذا فى شكل انخفاض الاجور ، وحيث يتوافر رأس المال فى بلد آخر ، فلا بد وان ينعكس هذا فى شكل انخفاض اسعار الفائدة ، وهذا يعتبر تطبيقا لنظرية العرض والطلب .

ووفقا لنظرية هكشر - اولين فسيكون للتجارة الخارجية فائدة فيما بين الدول المختلفة عندما تتمكن هذه الدول من الاستفادة من الاختلاف فيما بينهما من حيث وفرة عوامل الانتاج المختلفة فى كل منهما ، اى من اختلاف الندرة النسبية ، اى ندرة العرض بالنسبة للطلب على عوامل الانتاج المختلفة من دولة الى اخرى ومن هنا كانت تسمية نظرية هكشر - اولين ايضا باسم " نظرية الندرة النسبية لعوامل الانتاج " وذلك بالاضافة الى تسميتها وفرة عوامل الانتاج .

ويلاحظ ان الاختلاف فى وفرة عوامل الانتاج او فى ندرتها النسبية من بلد الى اخر من شأنه ان يؤدى الى اختلاف فى اثمان عوامل الانتاج ، وبالتالى اختلاف فى اثمان المنتجات التى تدخل فى تكوينها هذه العوامل من بلد الى اخر ، مما يوجد سببا للتبادل التجارى الخارجى بين مختلف الدول ويحقق الفائدة للدول المشتركة

فـي التبادل التجـــارى •(١)

وتطبيقا لذلك لو قارنا بـــين بلدين كالسودان ومصـــــــــر فـنجد ان السودان غنية بالموارد الطبيعية كالارض ولكنهـــــــا فقيرة فـي العمل، اما مصـر فعلى العكس تماما بلـد غنـى فـــي العمل ولكنه فقـير فـي الارض ، وهكـذا تتميز السودان بوفـــرة كبيره فى الارض ، فـي حين تتميز مصر بوفـرة كبيرة فـي العمــــل، ونتيجة لهذا فسيكون ايجار الارض بالنسبة الـى اجور العمال اقـــل فى السودان منه فـي مصـر ، وبالتالى سيكون من مصلحـــــة السودان ان تتجه الـى انتاج السلع التى تستلزم الكثير من الارض والقليل من العمل مثل القمح واللحوم لان تكلفتها فيها ســــتكون ارخص نسبيا منها فـي مصـــر •

هذا فى حين سيكون من مصلحة مصر ان تتجه الى انتاج السلـــع التى تستخدم الكثير من العمل والقليل من الارض مثل الاقمشة والمنسوجات لان تكلفتها فيها ستكون ارخص نسبيا منها فـي السودان•

ومن ثم فان تخصص كل دولة فى انتاج السلع التى يدخل فـــي تكوينها بكثرة خدمة عامل الانتاج المتوافر فيها بغزارة بالمقارنـــة

(١) Hickscher: " The Effects of foreign trade on the distribution of income" op. cit. 273 .

بالدول الاخرى فانها تستطيع ان تنتج مثل هذه السلعة بأرخص مما تستطيعه هذه الدول الاخرى • هذا الاختلاف في اثمان عوامل الانتاج وما يترتب عليه من اختلاف في اثمان المنتجات اساسا لقيام التجارة بين الدول،اذ ستتجه كل دولة الى تصدير تلك السلع التي يمكنها ان تنتجها في داخلها برخص نسبي • أى بأرخص مما تنتجها الدول الاخرى •

يعود هكشر ويضيف الى ذلك شرطا اخر لقيام التجارة الخارجية • وهو اختلاف النسب التي تتركب بها عوامل الانتاج في العملية الانتاجية من سلعة الى اخرى،ولو لم يتوافر هذا الشرط ستظل نسبه ثمن كل سلعة في بلد ما الى ثمنها في أى بلد اخر ثابتة دون تغيير وذلك بالرغم من الاختلاف في الاثمان النسبية لعوامل الانتاج من بلد لاخر ولولا هذا الاختلاف فان النفقات النسبية لانتاج السلع من بلد الى اخر سوف تكون متساوية تماما •(١)

---

(١) Hickscher: " The effects of foreign trade on the distribuition of income" op. cit. 278 .

بعد هذا العرض السريع لما جاء به هكشر فى كتاباته ، يمكننا القول بأن نظرية هكشر توضح أن أساس اختلاف النفقات النسبية فى الدول المختلفة يرجع الى :-

١) ان كل بلد يتمتع بوفرة نسبيه فى عنصر ما من عناصر الانتاج ، يجب ان يتخصص فى انتاج السلع التى تعتمد اساسا على هذا العنصر • وتصدر فائض انتاجها من هذه السلع مقابل استيراد السلع التى تحتوى على نسبه كبيره من عناصر الانتاج النادرة بها •

٢) ان انتاج السلع المختلفة يحتاج الى نسب متفاوته من عناصر الانتاج •

وجاء اولين بعد ذلك موضحا انه فى حالة تساوى بلدان تماما فى توافر عوامل الانتاج فيها ، فمن الممكن ان توجد امكانية لتبادل تجارى مفيد لكل من البلدين ، مادام من الممكن ان يوجد بالرغم من هذا اختلاف فى اثمان عوامل الانتاج وبالتالى فى اثمان السلع من بلد الى اخر وذلك بسبب الاختلاف فى ظروف الطلب من بلد الى اخر • ومن المعروف ان ظروف الطلب تختلف من دولة الى اخرى بسبب الاختلاف فى كيفية توزيع الدخل القومى فى كل من البلدين او بسبب اختلاف اذواق السكان فى كل منهما او لغير ذلك من الاسباب • ويقرر اولين فى هذا الصدد " ان التجارة بين الدول انما تعنى ان الطلب الخارجى

سيؤثر فى عوامل الانتاج فى السلع المحلية ، والعكس صحيح [١].

ولهذا يمكن ان نلاحظ ان توافر عامل انتاج كالارض بمساحات كبيرة فى دوله من الدول ، ولكن نظرا لظروف الطلب المحلى الذى يتميز بالارتفاع ، الامر الذى يؤدى بثمن الارض الى الارتفاع نسبيا ولهذا تتجه هذه الدوله الى انتاج السلع التى يدخل فى تكوينها عوامل الانتاج الاخرى كالعمل ورأس المال التى لا تتوافر بالغزارة نفسها التى تتوافر بها الارض ، وتعمل على تصدير مثل هذه السلع الى الدول الاخرى .

أثر التجارة الخارجية على اثمان السلع :ـ

ان قيام التجارة الدولية يؤدى الى ازالة الاختلاف بين اثمان السلع فى البلاد المختلفة اذا صرفنا النظر عن نفقات النقل بحيث يكون لكل سلعة ثمن واحد فى البلاد اطراف التبادل الدولى . ويكون هذا الثمن اعلى من ثمن السلعة فى بلد التصدير قبل قيام التجارة واقل من ثمن السلعة فى بلد الاستيراد قبل قيام التجارة .

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى ، نفترض ان هناك دولتين هما مصر والولايات المتحدة ينتج كل منهما قبل قيام التجارة

---

1) Ohlin: interregional and international trade, op.cit P. 16 .

سلعتى المنسوجات والسيارات ، وكانت مصر تتميز بوفره نسبيه فـــى عنصر العمل وندره نسبيه فـى عنصر رأس المال ، بينما تتميز الولايات المتحدة بوفره نسبيه فـى عنصر رأس المال وندره نسبيه فـى عنصر العمل فان ثمن المنسوجات (السلعة كثيفة العمل) يكون فـى مصر اقل مـن فى الولايات المتحدة والعكس صحيح بالنسبة لسلعة السيارات (السلعة كثيفة رأس المال) ، اذ يكون ثمنها فى مصر اكبر منه فـى الولايـــات المتحدة • ومن الطبيعى اذن ان يوءدى قيام التجارة الدولية الـــى ان تخصص مصر فى انتاج وتصدير المنسوجات وان تتخصص الولايـــات المتحدة فـى انتاج وتصدير السيارات •

ويتضح من المثال السابق انه قبل قيام التجارة يكون ثمـــن المنسوجات فـى مصر فـى حالة التوازن اقـل من ثمن المنسوجـــات فـى الولايات المتحدة ، ومع قيام التجارة بين البلدين تســـتورد الولايات المتحدة المنسوجات مـن مصـر ، وتصدر اليها السيـــارات.

نلاحظ هنا لكى تعود الفائدة على الاطراف المتبادله ان الثمـن الدولى للمنسوجات يزيد عن الثمن فـى مصر قبـل قيام التجـــارة ، ويقل عن الثمن فـى الولايات المتحدة قبـل قيام التجارة • وتفسـير ذلك ان قيام التجاره يؤدى الى زيادة عرض المنسوجات فـى مصر لمواجهه طلب الولايات المتحده على المنسوجات المصرية ، وتؤدى زيادة انتـاج

المنسوجات فى مصر الى زيادة النفقة الحديدية،وبالتالى الى زيادة ثمن المنسوجات • اما فى الولايات المتحدة فان تحول الطلب من المنسوجات الامريكية الى المنسوجات المصرية يؤدى الى نقص انتاج المنسوجات فى الولايات المتحدة ـ الامر الذى يؤدى الى انخفاض النفقة الحديه وبالتالى ثمن المنسوجات عما كان علية قبل قيام التجارة •

وهذا يعبر عن اثر قيام التجارة الدولية على اثمان السلع بفرض عدم وجود نفقات للنقل • ومن الطبيعى انه اذا ادخلنا نفقات النقل فى الاعتبار ، فان قيام التجارة لايمكن ان يؤدى الى ان يكون ثمن السلعه فى البلد المستورد والبلد المصدر واحدا بل لا بد وان يكون ثمن السلعة فى البلد المستورد اكثر ارتفاعا من ثمنها فى البلد المصدر بمقدار مصاريف النقل •

اثر التجارة الخارجية على أثمان عوامل الانتاج :ـ

وبنفس الطريقة يمكن ان تؤثر التجارة الخارجية على اثمان عوامل الانتاج فى دوله ما بالنسبة الى هذه الاثمان نفسها فى الدول الاخرى • فاذا كانت استراليا غنيه فى الارض بالنسبة الى العمل ورأس المال وذلك بعكس انجلترا فسيكون ثمن الارض كعامل

انتاج فى استراليا ارخص نسبيا منه فى انجلترا ، بينما سيكون ثمن الارض كعامل انتاج فى انجلترا ارخص نسبيا منه فى استراليا . ونتيجة لهذا سيكون القمح الاسترالى ارخص نسبيا والمنتجات المصنوعة الاسترالية اغلى نسبيا وذلك بالمقارنه با نجلترا ، وبالتالى ستصدر استراليا القمح الى انجلترا وتستورد منها المنتجات المصنوعة .

يترتب على التبادل الخارجى بين كل من استراليا وانجلترا ، زيادة الطلب على القمح الاسترالى للوفاء بحاجات التصدير وبالتالى زيادة ثمن الارض فى استراليا ، بينما سيؤدى نقص الطلب على القمح الانجليزى انخفاض ثمن الارض بها ، وفى انجلترا نجد ان أجور العمال فى الصناعات البريطانية سترتفع وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتها للوفاء بحاجات التصدير فى حين ستنخفض هذه الاجور فى استراليا لنقص الطلب على منتجات الصناعات منها، وهكذا ستخف حدة الندرة النسبيه لعوامل الانتاج فى كل اقليم من الاقليمين ، حيث تتسبب التجارة الخارجية بين استراليا وانجلترا فى زيادة ثمن الارض فى استراليا وخفضه فى انجلترا ، الى زيادة خدمة العمل فى انجلترا وخفضه فى استراليا ، وبالتالى تتقارب اثمان عوامل الانتاج بين الدول المختلفة (١)

---

(١)* راجع فى ذلك :
الدكتور احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ص٧٣ ، ٧٥ .
الدكتور فؤاد هاشم ، التجارة الخارجية والدخل القومى ، دار النهضة العربية ، ص ٧٥ ، ٧٨ .

نقـد النظريـة السويديـه :

هناك مجموعه مـن الانتقادات وجهت الـى نظرية وفـرة عوامـل الانتـاج :

١) تقوم نظرية هكشر - اولين على ان التجارة تتحقق بين البـلاد المختلفة نتيجة لاختلاف نسب توافر عناصر الانتاج فـى البـلدان المختلفة ، وهذا يعنى ان التجارة لن تقوم بين البلاد المختلفة التى تتشابه فـى نسب توافر عناصر الانتاج ولكن هـذه النتيجة فـى الواقع عكس مايحدث فـى الحياة العملية ، فهناك عوامـل كثيرة بالاضافة الـى اختلاف نسب توافـر عناصـر الانتـاج يمكن ان تؤدى الـى اختلافات فـى النفقـة مثـل نفقات النقـل وكفاءة الادارة و وفـورات الحجم،ويوجـه النقد الـى نظريـة هكشرـ اولين فـى انها لـم تأخـذ فـى الحسبان كافـه هذه العناصر بالرغـم من انها تؤثـر فـى التجارة الدولية .

٢) ان النظرية الحديثة لم تهتم بنوعية عناصر الانتاج ، فالارض الزراعية او القوى العاملة ليست متماثله فـى جميع دول العالم ، فمثـلا تختلف الارض من حيث درجة الخصوبة وسهوله الاستغلال ، كمـا تختلف القوى العاملة من حيث المهارة والخبرة .

ومن أهم العوامل التى تسبب ظهور اخطاء فى مقاس درجة توافر المصادر الطبيعة لدى البلاد المختلفة هو التقدم التكنولوجى المستمر ، فقياس المصادر الطبيعية بدون أخذ العامل المذكور فى الاعتبار يعطينا صورة بعيد عن العالم الواقعى الذى يتسم بالتطور والحركة • فطبيعة الارض وقيمتها قد تتغير تماما بحدوثه اختراع معين وتطبيقى فى المجال العملى •

٣) ان النظرية الحديثة تقوم على افتراضات غير واقعية ، فهى تشترط قيام المنافسة الكاملة فى الداخل لتحقيق المساواة بين عوائد الانتاج حسب ظروف العرض والطلب ، اى ان العنصر النادر يقل عرضه فيرتفع عائده نسبيا والعنصر الوفير يزيد عرضه فيقل عائدة نسبيا مثل زيادة عرض القوة العاملة لابد ان تؤدى الى خفض مستوى الاجور ،ولكن توجد كثيرا من العقبات التى تعترض مثل هذه المساواة نتيجة لتدخل الدول فى تحديد عوائد الانتاج •

٤) ان النظرية الحديثة قد اهملت امكانية انتقال عناصر الانتاج فى المجال الدولى ، كما هو الحال فى نظرية النفقات النسبية فاذا كان هناك استحالة فى انتقال بعض عناصر الانتاج كالمصادر الطبيعية (الارض) وصحيح ايضا ان العصر الحديث

قد شهد اقامة الكثير من العراقيل والموانع على الهجرات السكانية الواسعة النطاق ،كما اننا ايضا لا ننكر البطء الذى تتسم به تحركات روءوس الاموال الدولية ، الا انه من الملاحظ حتى الان ان استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية فى استراليا وكندا مازال يعتمد الى حد ما على الهجرات السكانية ،وكثيرا من البلدان العربية التى التى تفتقر نسبيا الى السكان والتى لهذا السبب تشجع قدوم العمال والفنيين اليها من الخارج من اجل استغلال مواردها استغلالا اقتصاديا .

٥) لاتفرق النظرية الحديثة بين البلاد المتقدمه والبلاد المتخلفة ، ولاشك ان اهم مايميز كل منهما عن الاخر هو تفاوت اقتصاداتها فى درجة المرونة والقدرة على التكييف كما ان النظرية تفترض سيادة المنافسة الكاملة فى اسواق جميع السلع . وهذا يعنى ان فى مقدور البلد الذى يتخصص ان ينتج ويصرف اى كمية من السلعة التى يتخصص فيها فى السوق العالمية عند سعر

شـابت • ولكن الوضع علـى خلاف ذلك بالنسبة لمعظم البـــــلاد المتخلفة ، حيث لا تستطيع زيادة صادراتها مع ثبات سعرها بســبب تراخي الطلـب عليها ، ومعنى ذلك ان الاختيار بين زيادة الصادرات على اساس الميزه النسبيه وانتـاج بدائـــل للواردات اختيــــار غــير ممكـــن عمليـــا •

لغــز ليونتيــــف

قام عدد من الاقتصاديين بمحاولة لتقييم نظرية هكشر — اولــين من خلال أختبار مدى صحـة هـذه النظرية ، بدراسة التجـــارة الخارجية الدولة ما ، غير ان الابحاث التطبيقية التى اجريــت تلقـي ظلالا من الشك علـى مـدى انطباق النظرية علـى التيـــار الفعلى للتجارة الخارجية وبالتالـي علـى مدى صحة النظرية عمومـا •

فقد قام ماكدوجال مثلا ببحث مقارن على صادرات انجلترا والولايات المتحدة [1] ووجد ان الاحصائيات التى اعتمد عليها لا تتفق مع نظرية اولين فهذه الاخيرة تفترض أن صادرات الولايات المتحدة يجب ان تكون

1- Macdougal. G. "British and American Exports, A study suggested by the theory of comparative Costs," parts 1 and 2 Economic Journal, 1951 and 1952,

اكثر كثافة بالنسبة لرأس المال عن صادرات انجلترا ، بينما ان نتيجة الدراسة التى قام بها ماكدوجال تؤكد ان لافرق هناك بين صادرات البلدين فى هذا المضمار .

وقدم ايضا الاقتصادى المشهور ليونتيف بحثا هاما عن التجارة الخارجية للولايات المتحدة وبقيه دول العالم وذلك لدراسة الاساس الهيكلى (١) للتجارة بين الولايات المتحدة وبقية دول العالم . ويهدف ليونتيف من ذلك هو ان يضع فى بوتقة الاختبار ما تقضى به نظرية هكشر — اولين فى وفره عوامل الانتاج .

ووفقا لنظرية هكشر — اولين — يجب على كل دوله ان تصدر السلعة التى تدخل فى تكوينها بكثرة عوامل الانتاج التى تتوافر فيها بدرجة اكبر مما تتوافر فى الدول الاخرى ، واستيراد السلع التى تدخل فى تكوينها بكثرة عوامل الانتاج التى تتوافر فى الدول الاخرى بدرجة اكبر مما تتوافر فيها .

واوضح ليونتيف ان الولايات المتحدة تتمتع بوفرة فى رأس المال بالنسبة الى العمل اكبر ماتتمتع به الدول المتاجرة معها كما هو معتقد وشائع،فسيكون من المنتظر ان تتجه الولايات

---

(١) يقصد بكلمة هيكلى فى دراسة ليونتييف هو خواص هذه التجارة من حيث معاملات العمل ورأس المال فى الصادرات والواردات .

المتحدة الى تصدير السلع كثيفة الاستخدام لرأس المال وان تكــون وارداتها اساسا من السلع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل • وعندما قام ليونتييــف بمقارنة الاحتياجات الكليــة للصادرات والواردات وجد ان الصادرات الامريكية تستخدم قدرا قليلا من رأس المال وقــــدرا كبيرا من العمل عن تلك الكميات اللازمة لانتاج بدائل الواردات وهذا يعنى ان الولايات المتحدة تتخصص فى انتاج السلع كثيفة العمــــل وليس فى انتاج السلع كثيفة رأس المال • ونظرا للاختلاف الواضــح بين النتيجة التى انتهى اليها ليونتييــف وبين ما هو شائــع بــين الاقتصاديين فقد عرف هذا الموضوع بلغــز ليونتيــف •

وحاول ليونتيــف (١) ان يفسر اللغز بأن الولايات المتحــدة ليست فى الواقع غنية فى رأس المال اكثر مما هى عنيه فى العمـــــل، وذلك بالمقارنة بالدول الاخرى كما يعتقد • ويرجع السبب فـــى الوفره النسبيه فى العمل بالنسبة الى رأس المال [illegible] الكفــاءة الانتاجية العالية جدا للعامل الامريكى نتيجة للتعليم والتدريــب

(١) راجــــع :
Leontief, V.W. " Dokestic Production and Foreign Trade. Th3 Ameriman Capital Phil-ophical Society / Sepcember 1963 .

والخبرة وتنظيم العمل وترشيده ، فى الولايات المتحدة • ويمكن القــول بأن ساعة عمــل للعامل فــى الولايات المتحدة تعادل ثلاث سنوات ، عمل للعامل فــى الدول الاخرى ، وبالتالى تكون الولايات المتحــدة فقيره فــى رأس المال بالنسبة الى العمل ، وذلك بالمقارنة بالــدول الاخرى •

ويختتم ليونتييــف هذا النوع من التحليل بأن الولايات المتحــدة لتحافظ على رأسمالها تقوم باستيراد سلعا يدخل فى انتاجهـــا رأس المال اكثر من غيره من عوامل الانتاج، لتتخلص من العمــل الفائــض لديها (بأن تصدر سلعا يدخل فى انتاجها العمل اكثر من غـــيره من عوامل الانتاج) •

وقد وجه نقدا لتحليل ليونتييــف ، حيث ينفى ان الولايــــات المتحدة انما تقيم تجارتها الخارجية على اساس تصدير السلـــــع التى يلزم لانتاجها مقاديــر من العمل بالنسبة الى رأس المــــال اكبرمما يلزم لانتاج السلع التى تستوردها من الخارج، وبالتالـــى على نحو يخالف نظريـــة هكشـــر ـ اولـــين ، وذلـــك باعتبــار ان الولايات المتحــدة انما تتمتــع فــى الواقـــع

لوفرة فى رأس المال بالنسبة الى العمل اكبر مما تتمتع به الدول الاخرى. (١)

وينتقد تحليل ليونتيف فى انه قارن خطأ ما بين معدل رأس المال العمل فى بعض صناعات التصدير مع معدل رأس المال العمل فى صناعات تنتج سلعا بديلة للواردات ، ولقد كان المفروض ان يقارن ليونتييف ما بين معدلات رأس المال العمل فى سلع التصدير مع معدل رأس المال فى السلع المستوردة فى مكان صناعتها خارج الولايات المتحدة. ذلك لان دالات انتاج السلعة الواحدة قد تختلف احيانا اختلافا كبيرا . فامكانية احلال عامل محل اخر قد تتزايد جدا مع تقدم الفن الانتاجى .

---

١) لقد وجه النقد الاقتصادى الامريكى السورث فى مؤلفه :
Elsworth P.T. "The structure of American foreign Trade A New View Examined" The Review of Economics and statistics, vol XXXVI No.3, Agust 1954, PP279-285.

راجع فى ذلك ايضا :
د. احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ، ص ٧٨، ٧٩

وعلى سبيل المثال فان دوله اندونيسيا والولايات المتحدة ينتجان المطاط ... ولكن هذه السلعة تعتمد على عمله كثيف فى اندونيسيا وعلى رأس مال كثيف فى الولايات المتحدة ، وعليه فلو حسبنا معدل رأس المال العمل بالنسبة لانتاج المطاط فى الولايات المتحدة لوجدناه عاليا ، فاذا كانت الولايات المتحدة تستورد بعض الكميات من المطاط من اندونيسيا فاننا لا نستطيع ان نقول انها تستورد سلعة كثيفة رأس المال .

ويبقى فى النهاية ان نقول ان نظرية هكشر ـ اولين تظل صالحة لتفسير التجارة الخارجية طالما تماثلت درجة التقدم التكنولوجى .

الفصل الرابع
سياسة التجارة الخارجية

ان سياسة التجارة الخارجية تختلف من دولة الى اخرى ، وانقسم التجاريين الى اتجهين مختلفين . الاتجاه الاول يدعو الى حرية هذه التجارة مستندا الى عدد قليل من الحجج والاتجاه الثاني يدعو الى تقييد هذه التجارة مستندا الى عدد كبير من الحجج الا ان كثرة الحجج او قلتها لا يعتبر دليلا على ضعف اتجاه او قوته . ولكن العبرة بقوة الاقناع للحجة التى نشأت لتأييدها الفكرة او لمعارضتها .

وسوف سنتعرض كل من الحجج التى نادى بها انصار مبدأ حرية التجارة . وانصار مبدأ تقييد التجارة . ثم الاساليب الفنية لتقييد التجارة الخارجية وذلك فى مبحثين .

المبحث الاول
سياسة حرية التجارة وتقييد التجارة

اولا - حجج انصار مبدأ حرية التجارة

يستند انصار مبدأ حرية التجارة لدعم ماينادون به الى نظرية المزايا النسبية . فان تقسيم العمل الدولى وتخصص

كل دولة فى انتاج تلك السلع التى تتميز فى انتاجها بنفقات نسبية اقل ، بالمقارنة بالدول الاخرى ، سوف يعود بالفائدة على الدول اطراف التبادل الدولى ، اذ تسمح حرية التجارة بتعظيم الدخول الحقيقية التى تحصل عليها عناصر الانتاج نظرا لاتساع المجال الخاص بتطبيق مبدأ تقسيم العمل والتخصص، بالاضافة الى ذلك فان حرية التجارة تسمح بتعظيم الاشباع الذى يحصل عليه المستهلكين فضلا عن تلافى المساوىء التى يمكن ان تترتب على سياسة تقييد التجارة ،

فان تقييد التجارة من شأنه حجب الصناعات الوطنية عن منافسة الصناعات الاجنبية وبالتالى القضاء على روح التجديد فى الصناعات الوطنية وطبعها بطابع من الجمود والتخلف وذلك الى جانب مايشيعه هذا التقييد للتجارة من روح العداء ما بين الدول وتهديد روابط التبعية المتبادلة والتضامن فيما بينها ، كما ان تقييد التجارة يحرم المستهلكين داخل الدولة من فرصة الوقوف فى مواجهة الاحتكارات الوطنية ويرغمهم على الخضوع لسياستها فيما يتعلق بالكميات التى تنتجها والاسعار التى تبيع بها ،

وقد أتبعت انجلترا سياسة حرية التجارة خلال النصف الاخير من القرن التاسع عشر ، وفرضت هذه السياسة على مستعمراتها

فى انحاء العالم مثل مصر والهند • وقد حققت الصناعة الانجليزية مكاسب ضخمة نتيجة لهذه السياسة • وبالنظر الى الاضرار التى لحقت بهذه المستعمرات فهناك مجموعة من الاسباب — دفعت الاقتصاديين الى المناداة بضرورة قيام البلدان النامية بأتباع سياسة تقييد التجارة •

ثانيا — حجج انصار مبدأ تقييد التجارة

ان سياسة تقييد التجارة تهدف الى حماية الدولة ومنتجاتها السلعية من المنافسة الاجنبية • وهناك العديد من الحجج المؤيده لمبدأ تقييد التجارة وسوف نتناول اهمها •

اولا — الصناعات الوليده

تعتبر حجة الصناعات الوليده من اشهر واقوى الحجج التى قيلت لتأييد تقييد التجارة • ويؤكد انصار هذه الحجة بأن الصناعة الجديده او النامية ينبغى حمايتها من المؤسسات الكبيرة فى البلدان المتقدمة — والتى تتسم بقدر كبير من الكفاءة • لها خبره طويله وعمال مدربين وفنون انتاج متطوره

ومنظمين اكفاء وما تحققه هذه الصناعات من مزايا الانتاج الكبير أو الوفورات الداخلية •

وهذا يعنى انه ينبغى حماية الصناعات المختلفة من منافسة الشركات الكبيرة ذات الخبرة والكفاية فى مرحلة الطفولة الى ان تشب هذه الصناعة على اقدامها وتتخطى مرحلة الطفولة والنمو. وهناك اسباب كثيره لايمكن من اجلها ان تتمكن الصناعة الوليدة من النمو والوقوف على قدم المساواة مع الصناعات الاجنبية القوية اذا ما تركت تواجه منافسه هذه الصناعات منذ بداية عهدها فنلاحظ

اولا: ان العمال غير المدربين فى الصناعة الوليده انما تلزمهم سنوات عديده من التدريب حتى يمكنهم الوصول الى مرحلة متقدمة من المهارة الفنية •

ثانيا: ان الصناعة الوليده لن تتمكن من التوسع الى الدرجة التى تبدأ فيها فى التمتع بمزايا الانتاج الكبير وذلك طالما ان حاجة السوق الداخلية فى الدوله انما تغطى بالواردات الاجنبية الارخص والاعلى جوده •

ومن الجدير بالذكر ان تطبيق حجه الصناعات الوليده هو مسألة محدودة الى حد ما اذا انها تنطبق فقط على تلك الصناعات

الاكثر ملائمة للقدرات الانتاجية للدولة ، والتي يمكن ان تقف على اقدامها بعد الغاء الحماية . وهذا يعني ان الحماية هي مسألة مؤقتة ، سيتم الغاؤها مع تطور الصناعة او في حالة عدم ملائمتها .

وهذه الحجة اكثر الحجج قبولا لدى البلدان النامية ولدى انصار مبدأ حرية التجارة انفسهم ، الا انها تعرضت لبعض الانتقادات ، اولها تتعلق باختيار الصناعات التي تتمتع بالحماية ، حيث ان تقرير الحماية لصناعة معينة سيدفع بصناعات كثيرة اخرى للمطالبة بحماية مماثلة لها . وثانيها — تتعلق بالوقت الذي ترتفع فيه الحماية عن الصناعة التي تمتعت بها ، فمن الصعب معرفة الوقت الذي تكون فيه الصناعة قد نمت ونضجت فعلا ، كما ان بعض المؤسسات في هذه الصناعة والتي تعاني من عدم الكفاءة ، قد تقوم بالضغط على الحكومة للاستمرار في فرض الحماية ، بالاضافة الى ان الغاء الحماية سيؤدي الى الاضرار بالقائمين على شئون الصناعة المحمية والعاملين فيها وهؤلاء فئة محدودة ومتجانسة من حيث المصلحة وستعمد فورا الى العمل المنسق للتعبير عن رأيها ومعارضة الغاء الحماية . اما من يستفيد من الغاء الحماية فهم جمهور المستهلكين

للسلعة التى تنتجها الصناعة المحمية ، وهؤلاء فئة غير منظمة وقد لا يكونون واعين تماما بالخسارة التى تصيبهم نتيجة للحماية وما يترتب عليها من ارتفاع فى اسعار سلعة الصناعة المحمية التى يستهلكونها .(١)

وفى الواقع فانه على الرغم من وجاهة حجة الصناعة الوليد ، من الناحية النظرية فانه يجب تطبيقها عملا باقصى قدر من الاحتراس والحذر فى الوقت نفسه ، وان الاعانات التى تمنحها الدولة للصناعة الوليد ، انما تفضل الحماية التجارية التى تسبغها عليها من اجل تمكين هذه الصناعة من النمو والقدرة على منافسة الصناعات الاجنبية .

ثانيا : الحماية الوطنية

من الحجج التى قيلت للدفاع عن مبدأ تقييد التجارة هو ضرورة حماية المنتجات الزراعية وبالتالى الحفاظ على طبقة المزارعين وكفالة ازدهارها هذا من جهه ، ومن وجهه اخرى ان هناك بعض الصناعات الهامة والاساسية لاتكون قادرة على الازدهار الا فى ظل حماية تجارية تحميها من منافسة الصناعات الاجنبية الاكثر كفاءة والارخص تكلفة . وهكذا تقدم حجة الحماية الوطنية عدد كبير

---

١) راجع الدكتور احمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق ، ص ١٠٠ ـ ١٠٦ .

من الصناعات مثل صناعة البترول والحديد والصلب والغالبية العظمى من المعادن والصناعات الدقيقة مثل الساعات واجهزة القياس وصناعة الطائرات والسيارات والسفن التجارية وغيرها •

فان الدول فى فترات الحروب يجب ان تعتمد على نفسها اقتصاديا (١) الى اقصى حد ممكن حتى لا تتأثر بالحصار الاقتصادى من جانب الدول المعادية الذى ستتعرض له حتما فى حالة نشوب الحرب كما حدث لالمانيا خلال الحرب العالمية الاولى •

وفى تفنيد هذه الحجة • فانه على الرغم من قوتها الا انه اذا كان لابد و من الابقاء على عدد من الصناعات اللازمه فعلا للدفاع الوطنى فانه توجد وسيله اخرى غير الحماية التجارية اقل تكلفة منها ويمكنها ان تحقق تماما الهدف المطلوب • وهى منح اعانات للصناعات المذكورة مما يؤدى بأثمان منتجاتها الى مستوى اثمانها الدوليه •

ثالثا — التنوع الاقتصادى

ان حجة تنوع الاقتصاد القومى تنطبق فقط على تلك الدول التى

---

١) المقصود بأعتماد الدوله على نفسها اقتصاديا ان تنتج كافة السلع الاساسية بنفسها والا تعتمد على غيرها من الدول فى استيراد تلك السلع خشيه نشوب حرب بينهما •

تتخصص فى انتاج وتصدير صناعات قليلة وتعتمد على الاستيراد الى حد كبير فى الوفاء باحتياجتها من مجموعة كبيرة من السلع، الامر الذى يؤدى الى عدم الاستقرار خاصة فى الظروف الاستثنائية مثل حالتى الحرب والكساد .

ويمكن التغلب على كثير من هذه المساوئ اذا ماعمدت الدول المختلفة الى تنويع اقتصادها بطريقة عدم وضع البيض كله فى سلة واحدة . وفى هذه الحالة فان التنوع الصناعى فى انتاج سلع عديدة سيؤدى الى تحقيق الاستقرار فى الاجل الطويل ، ويعمل على حماية الدول من أخطار اتجاه معدلات التبادل الدولى فى صالح المنتجات المصنوعة وفى غير صالح المنتجات الاولية .(١)

ويمكن تفنيد هذه الحجة ايضا اذ انه اولا يعتبر الاكتفاء الذاتى الكامل امر مستحيل فى العصر الحديث ، اذ ان كل دولة تعتمد على الدول الاخرى لتوفير جانب من احتياجاتها ، فضلا عن ان التبادل التجارى ، يساعد على تحقيق التعاون بين الدول المختلفة ، كما انه يدعم العلاقات السياسية ويقضى على روح العداء بينهما .

---

١) راجع دكتور صقر احمد صقر ، النقود والبنوك والاقتصاد الدولى سنة ١٩٨٩ ، ص٣٠٢ .

ثانيا — ان هذه الحجه تسير فى اتجاه مغاير لمبدأ المزايا النسبية ، وان التخصص فى الانتاج وتقسيم العمل بين الدول المختلفة سوف يعظم الانتاج العالمى •

ثالثا — واخيرا انه من الصعوبة بمكان أن تعتمد دوله معينة على الاكتفاء الذاتى بالكامل ، بسبب حاجة الدول الى عناصر الانتاج المختلفة اللازمة للتنوع الصناعى ، والتى قد لاتتوافر داخل الدوله الواحدة •

رابعا — زيادة فرص العماله

يلاحظ ان هذه الحجه التى تؤيد مبدأ تقييد التجارة وخاصتا فى فترات الكساد وزيادة عدد العاملين العاطلين فى الدولة ، حيث ان الضرائب الجمركية التى تفرض على الواردات للحد منها من شأنه الاسهام فى تخليص الاقتصاد القومى من حالة الكساد التى يعانى منها وتزيد من فرص العماله بصفة مباشرة بتشجيعها للصناعات المنتجة لسلع محلية تنافس الواردات ، كما ان انفاق نفس الدخل على السلع المحلية فان هذا سيؤدى الى زيادة الانتاج والتوظيف وبالتالى يحدث اثار مضاعفة فى باقى صناعات الاقتصاد القومى من

شأنها هي الاخرى من زيادة فرص العماله .

وقد تعرضت هذه الحجه لنقد شديد ، ويتمثل هذا النقد بأن تقيد التجارة وان ترتب عليها تقليل الواردات وتنشيط الصناعات المحلية وبالتالي زيادة فرص العماله فانه يمكن ان يترتب على ذلك ان الدول الاخرى التي تتعامل مع الدول المعنية يمكنها ان تتبع نفس السياسة الحمائية وهو ما يعرف بمبدأ المعاملة بالمثل ، مما يؤدي الى انخفاض الصادرات وانخفاض فرص العماله بها .

ويمكن للدوله المعنية بدلا من تقييد التجاره ان تعمل على تحويل جزء من مواردها الاقتصادية من استخداماتها الاصلية الى استخدامات جديده ، مثل زيادة الانفاق العام على الطرق والمرافق العامة والتي لا تؤدي فقط الى توفير فرص العماله بل ان تؤدي ايضا الى تنمية المرافق العامة مثل الطرق والكباري وتحقيق النمو الاقتصادي للدوله .

وفي الواقع هناك اساليب اخرى كثيره في مكافحة البطالة ورفع مستوى العماله تغني تماما عن اللجوء الى الحماية التجارية والحد من الواردات .

خامسا ـ المحافظة على مستوى المعيشه

يعتقد انصار هذه الحجه ، الى انه يتعين المحافظة على مستوى المعيشة فى الدوله والاجور المرتفعه التى تدفع للعمال فيها ، حيث ان هناك فوارق كبيره فى الاجور النقدية بين البلاد المتقدمه والبلاد الناميه يترتب عليها منافسة السلع التى تم انتاجها فى الدول التى تنخفض فيها مستويات الاجور لنفس هذه السلع التى يتم انتاجها فى الدول التى ترتفع فيها مستويات الاجور ، وفى هذه الحاله فان عدم حماية الصناعات المعنيه فى الدول المتقدمه سيترتب عليه عدم قدره هذه الصناعات على بيع منتجاتها .

ولقد وجه النقد الى هذه الحجه بان اساس التجارة الدولية هو المزايا النسبيه ، وبالتالى ليس هناك مايدعو الى الاهتمام بما اذا كانت هذه السلع يتم انتاجها باجور عاليه او منخفضه ، لان الاعتبار الوحيد هو ما اذا كانت الدولة تحصل على السلع الاجنبيه بتكلفة اقل ام لا ، كما ان ارتفاع الاجور فى دوله ما هو الا نتيجة لارتفاع الانتاجية وفى هذه الحالة فان نفقه الانتاج لن تكون مرتفعه بالرغم من ارتفاع الاجور .

بعد هذا العرض السريع للحجج النظرية لانصار مبدأ حرية التجارة وتقييد التجارة ، نلاحظ انه على الرغم من كثرة حجج مبدأ تقييد التجارة لم توجد حجه واحدة قادرة على انتقاد الحجه الاساسية لمبدأ حرية التجارة وهى المزايا النسبية المترتبة على حرية التجارة ، كما ان حجج تقييد التجارة يمكن تصنيفها الى حجج غير اقتصادية ، وحجج قصيره الاجل ، اى لايمكن تطبيقها الا لفترات قصيره .

سوف نتناول بعد ذلك الاساليب الفنية لتقييد التجارة الدولية المتبعة فى الدول المختلفة .

المبحث الثانى
الاساليب الفنية لتقييد التجارة الخارجية

تلجأ الدول الى اساليب مختلفة من اجل تقييد تجارتها الخارجية ، وهناك ثلاث اساليب شائعه فى اغلب الدول ، وتتمثل هذه الوسائل فى الضرائب الجمركية ونظام الحصص ونظام الرقابة على الصرف ، وسوف نترك دراسة هذه الوسيلة الاخيره لدراسة شاملة لسعر الصرف .

اولا - الضرائب الجمركية

تعتبر الضريبة الجمركية من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك تفرضها الدول بمناسبة مرور السلع بحدودها الجمركية . والاصل ان الضريبة الجمركية تفرض على الواردات . وهى التى تقصد عادة عند الكلام عن الضريبة الجمركية بصفة مطلقة . اما الضريبة على الصادرات فهى تفرض استثناء وخاصة فى الدول المتخلفة بهدف الحصول على الموارد المالية للدوله . كما تفرض فى بعض الحالات على المواد الاولية الاوليه تشجيعا للصناعة الوطنية التى تستخدمها كرسم الصادر على تصدير القطن فى مصر .

وهناك طريقتان لفرض الضريبة الجمركية يطلق على الطريقه الاولى الضريبة النوعيه والثانية القيميه . والضريبة النوعيه تفرض فى شكل مبلغ ثابت من المال على كل وحدة من وحدات السلعة المستورده . وهو مبلغ يختلف بحسب نوع السلعة المفروضه عليها الضريبة اما الضريبه القيمية تفرض فى شكل نسبه مئوية من قيم السلعة الخاضعة للضريبة ، والضريبة القيمية اكثر انتشارا من الضريبة النوعية . ويطلق

علـى مجموعة النصوص المتضمنـه لكافـة الضرائـب الجمركيـة المفروضة فـى الدوله اسـم التعريفـة الجمركيـة •

وتهدف الدول المختلفة مـن فرض الضريبـة الجمركية حمايـة الانتاج الوطنى من منافسة السلع المماثلة للسلعة المفروض عليهـا الضريبة او تحقيق غرض مالـى اى تمويل الخزانة العامة بموارد ماليـة وهذا الغرض اساسى فـى الدول المتخلفـة اقتصاديا •ولكـى يتحقـق هـذا الهدف يجب ان تراعـى السلطات المختصة فـى تحديـد الضريبة الجمركية الاتكون مـن الارتفاع بحيث لا تؤدى الـى ارتفاع السلعة فـى الداخل نتيجة فـرض الضريبة وانخفاض السلع المستورد ه وبالتالـى تعجـز الضريبـة عـن تحقيق اكـبر قدر ممكـن من الايرادات العامة للدولة (١)•

يلاحظ فـى هذا الصدد اذا كان الهدف من الضريبة هـو حماية الصناعة الوطنية عـن طريق فرض ضريبـة جمركيـة علـى منتجـات الصناعات الاجنبية المماثلة •ولكـى يتحقق هذا الهدف يجب ان يـؤدى

---

(١) راجـع :
Davidson, Ralph K, smith vernon L. and Wiley, jey W. Economics, An analytical Approach, Richard D, irwin, inc., Homewood, Illinois, 1962, PP. 429.

فرض الضريبة الى زيادة سعر السلعة فى الداخل الى المستوى الذى يمكن معه للمنتج الوطنى ان يبيع سلعته الوطنية بسعر يقل او يتعادل مع سعر السلعة المستوردة •

وبهذا فان الضريبة الجمركية تهدف الى تحقيق هدف مالى أو حمائى أو لتحقيق كل من الهدفين معا •

وتخضع الضريبة لمبدأ هام وهو عمومية الضريبة الجمركية ، بمعنى ان الضريبة الجمركية تفرض على كافة السلع التى تدخل الحدود الاقليمية للدولة ، وقد يقرر المشرع المصرى استثناء بعض الحالات من هذا المبدأ • مثل الاعفاءات الدبلوماسية،تجارة الترانزيت ــ السماح المؤقت ـ نظام الدروباك نظام المناطق الحرة •

ونترك الحديث عن هذا المبدأ والاستثناءات التى ترد عليه للدراسة اوسع واشمل وهى عالم المالية العامة •

وكثيرا ما يتم عقد اتفاقيات جمركية بين الدول المختلفة وقد تتضمن هذه الاتفاقيات شروطا معينة من بينها :ــ

شروط الدوله الاكثر بالرعايه

يقضى هذا الشرط بأن تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة ازاء الاخرى بأن ايه مزايا جمركية تمنحها اى منهما الى دوله أخرى (ثالثه) فى المستقبل تسرى تلقائيا على الدولة الثانية ، كما تمتنع اى دوله منهما ان تطبق على الدوله الثانية اى معامله اسوأ من التي تطبقها على دوله او دول اخرى .

متى وجد مثل هذا الشرط فى احدى اتفاقيات التجارة الخارجية بين الدول ، فان كل من الدولتين المتعاقدتين تتمتع تلقائيا وبدون حاجه الى عقد اتفاق جديد بكل ميزة تمنحها اى منها الى دوله ثالثه ، وقد يكون هذا الشرط مطلقا بحيث تنسحب الاستفادة من المزايا المستقبله على البلاد المستفيده منه فى ايه مسأله من المسائل التجارية وبالنسبة لايه سلعة ، وقد يكون هذا الشرط مقيدا اذا كان حق كل دوله طرف فى الاتفاق مقصورا على الاستفادة من مزايا معينه دون أخرى .

شرط المعاملة بالمثل

يقضى هذا الشرط بأن تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة ازاء الاخرى بمنحها مزايا مماثله لتلك التى تمنحها هذه الدوله اليها .

وهناك فرق بين شرط المعاملة بالمثل وشرط الدوله الاكثر بالرعاية ، فوفقا للشرط الاول يمكن معرفة مضمون المزايا التى تعود على الدولة من الاتفاق الجمركى على وجه التحديد ، وبينما انه وفقا للشرط الثانى تكون هذه المزايا عرضه للتعديل والتبديل .

الاتحادات الجمركية

الاتحاد الجمركى عبارة عن اتفاق بين عدة دول على ان تتم التجارة بينها دون اقتضاء ايه ضرائب جمركية دون فرض اى عائق اخر ، واذا كان هذا الاتفاق يقضى بحرية انتقال السلع بين الدول الداخله فى الاتحاد الا انه لا يعنى ضروره حرية انتقال عناصر الانتاج بين دول الاتحاد .

وهناك امثله كثيره على الاتحادات الجمركية مثال ذلك الاتحاد الجمركى بين امارة موناكو وفرنسا ، والاتحاد الجمركى بين لكسمبورج وبلجيكا .

ويمكن ان نفرق هنا بين الاتحاد الجمركى والوحدة الاقتصادية

فالوحدة الاقتصادية مقتضاها تحقيق الاندماج الكلى بين البلاد الداخله فى الاتحاد بحيث تتضمن الوحدة حرية انتقال السلع

وعناصر الانتاج دون قيود، على خلاف الاتحاد الجمركي فهو يتضمن حرية انتقال السلع فقـــــط .

ويمكن ان نفـرق ايضا بـيـن الاتحاد الجمركي والنطاق الجمركـي، فالنطاق الجمركي يقتضي الغاء الحواجز الجمركية فيما بين الدولتيـــن المتجاورتين مـع ابقاء كل دوله لنظامها الجمركي على ما هـو عليـــة [illegible] بالفائدة علـى الدولتين وقد ينزل ضررا ببعض الـــدول الاخرى . والنطاق الجمركي يؤدى فـى النهاية الـى اتحاد جمركـى وفيه تتلاشى الحواجز الجمركية مـع توجيه النظام الجمركي مـع العالـم الخارجي - ومتى وقفت الدول عند حد تخفيـف الحواجز الجمركيـة بينها كان معنى ذلك انشاء مايسمى بالتفضيل الجمركـــى .

وتلجأ الدول الـى انشاء الاتحاد الجمركي بغرض تنشيط الانتاج فـى كل دولة من دول الاتحاد نتيجة تحرير التجارة بين الــــدول الاعضاء وجعل هذه الدول منطقة واحدة تنتقل داخلها السلع دون تميز او تفرقة . وقد يكون الغرض من انشاء اتحاد جمركي تكوين اتحــــاد سياسى فيما بين الدول المنضمه للاتحاد الجمركي .

ثانيا - نظام الحصص

يعد نظام الحصص أحدى الاساليب الفنية التى تلجأ اليهـــا

الدول بهدف تقييد التجارة الخارجية ، ويمقتضى نظام الحصص تضع الدوله حدا اقصى للكمية او للقيمة من سلعة معينة التى يمكن استيرادها خلال مدة محددة ، وفى الواقع ان نظام الحصص أشد اثرا واكثر فعالية من الضرائب الجمركية فى تقييد الواردات. وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير فى اوائل الثلاثينات كقيد على حرية التجارة الخارجية ، وكانت فرنسا هى الدوله التى بدأت باستخدام سلاح الحصص كقيد على الواردات ثم تبعتها فى ذلك كل الدول الاخرى تقريبا . الا ان اهمية نظام الحصص قد قلت الى حد كبير فى الوقت الحاضر وذلك بفضل جهود منظمه الجات وبيان هافانا الذى لم يسمح الا بتقييد التجارة بواسطة الضرائب الجمركية وذلك فيما عدا استثناءات بسيطة .

ويمتاز نظام الحصص بفاعلية فى تقييد التجارة الخارجية حيث ان نظام الحصص يضمن للدولة بدون اى شك منع استيراد السلع الاجنبية بعد وصولها حدا معينا تقرره الحصة ، الامر الذى لاتستطيع الضرائب الجمركية ان تضمنه .

ويتخذ نظام الحصص اشكالا متنوعه منها حصص الجمارك ووفقا لهذا النوع من الحصص يسمح بدخول حصه معينة من سلعة ما الى الدوله برسم جمركى مخفض ولكن مازاد على ذلك يتم استيراده بمعدل

اعلى • وهذا النوع من الحصص له ملامح كل الحصص المحددة والتعريفه العادية • ونتيجة اعطاء ميزه لمن يسبقون فى التصدير على من يتأخرون فى التصدير •

أما النوع الثانى من الحصص يعرف باسم تراخيص الاستيراد حيث تفرض الحكومة سيطرتها على الواردات من سلعة ما من خلال اشتراط ، حصول المستورد على ترخيص • وفى هذه الحالة فان الحكومة تحدد الواردات من الدول المختلفة اولا ثم تصدر التراخيص تبعا لذلك •

اما النوع الثالث : من الحصص فهو الحصص من طرف واحد على الواردات ، حيث يتم فرض كمية مطلقة على كمية الواردات من سلعة ما ويمكن ان تكون عالمية ، بمعنى ان هذه الكمية من السلعة يمكن استيرادها من اى دوله فى العالم او من دول محددة حيث يتم تحديد نصيب كل دولة فى الحصة فى هذه الحالة •

أما النوع الرابع :- فهو الحصص الثنائية ، عندما يتم التفاوض بشأن هذه الحصص مع المنتجين الاجانب •

وأخيرا هناك ما يعرف بنظام الحصص المختلطة حيث تلزم الدوله المنتجين الوطنيين باستخدام نسبه معينة من المواد الاولية

الوطنية عند انتاجهم لسلعة معينة،كأن يلزم المنتجون باستخدام نسبة معينة من الدقيق الوطنى عند صنع الخبز •

ومن الاثار المترتبة على تطبيق نظام الحصص ، نلاحظ انها تتشابه مع اثار الضريبة الجمركية الى حد كبير ، وتتمثل اوجه الشبه فى اثر كل منهما فى ارتفاع ثمن السلعة فى الداخل وحماية الانتاج الوطنى وتحويل او اعادة توزيع جزء من الدخل القومى من المستهلكين للسلعة الى منتجيها،وتخفيض الواردات الا انه يوجد فرق كبير بين الحصص والضريبة الجمركية فيما يتعلق بالاثر الخاص بتحقيق ايراد لخزانة الدوله ، كما ان الحصص تعنى التحكم الكمى المباشر فى الواردات ، اما بالنسبة للضريبة الجمركية فمن الصعب معرفة الكمية التى سيتم استيرادها الى الدوله بدقة • كما ان الحصص تتسم بالمرونة عن التعريفات الجمركية ، اذ انه يمكن تغيير حجم الحصص بواسطة المسئولين عن الجمارك ، على العكس فان تغيير الضريبة الجمركية يتطلب ضرورة الحصول على موافقة السلطة التشريعية •

الباب الثاني

المدفوعات الدولية

لقد ادرك العالم اليوم فائدة التبادل الدولي فيما بين الدول المختلفة ، وضرورة الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها كل دوله في انتاج سلعة معينة ، الامر الذى دفع بهذه الدول الى الدخول في معاملات اقتصادية قوامها تبادل السلع والخدمات ويتم تسوية هذه المبادلات بواسطة النقود كما هو الحال في التبادل ما بين مختلف اقاليم الدولة الواحدة . وهكذا يقابل التيار المادى من السلع والخدمات تيار اخر عكس من النقود ، ولما كان هذا التيار الاخير انما يتم ما بين الدول فاننا نكون بصدد تيار من المدفوعات الدولية .

ويجرى تسجيل المعاملات الناشئة في سجل شامل يحوى جميع معاملات البلد مع العالم الخارجي ، وهذا السجل يعرف اصطلاحيا باسم ميزان المدفوعات .

وتقوم كل دوله بقيد حقوقها وديونها الدوليه في هذا الميزان حيث ان لكل دوله عملتها المستقله او حدة النقد الرسمي الخاصة بها وان كل دولة ترغب في ان تحصل على ثمن ما تبيعه من سلع في شكل

وحدات من عملتها الوطنيه ، بمعنى ان الشخص المقيم فى فرنسا والذى يبيع سلعه ما لشخص مقيم فى انجلترا يرغب فى الحصول على ثمن سلعته او المقابل النقدى بها فى شكل وحدات من عمله دولته ، اى من الفرنكات الفرنسية ، وان المشترى المقيم فى انجلترا انما يرغب فى دفع هذا الثمن فى شكل وحدات من عمله دولته هو ، اى من الجنيهات الاسترلينية .

وبالتالى اصبح من الضرورى وجود نظام ما يمكن بواسطته اجراء المدفوعات الدولية وهذا النظام موجود بالفعل ويعرف باسم نظم الصرف ، والتى يمكن من خلالها تسوية المدفوعات الدولية .

وفى ختام هذا الباب نتعرض لقضية المحافظة على توازن ميزان المدفوعات وهى أحدى القضايا الرئيسية التى تواجه صانعى السياسة الاقتصادية فى اى دوله ، وتسعى مختلف الدول على تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، حيث انه يعكس الوضع الاقتصادى داخل كل دولة .

وسوف نتناول هذا الباب فى فصول ثلاثة .

الفصل الاول : ميزان المدفوعات
الفصل الثانى : تسوية المدفوعات الدولية (الصرف الاجنبى)
الفصل الثالث : توازن ميزان المدفوعات .

الفصل الاول

ميزان المدفوعات

تعريف ميزان المدفوعات

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه سجل لكافة المعاملات الاقتصادية التى تمت ما بين المقيمين فى الدولة والمقيمين فى الدول الاخرى وذلك خلال مدة معينة هى فى الغالب مدة سنه .

وعادة ما يشتمل ميزان المدفوعات على عدد من السجلات اى ، عدد من موازين المدفوعات يظهر بعضها المركز المالى للدولة مع كل دولة من الدول الاخرى على حدة ويظهر البعض الاخر مركز الدولة مع بعض التكتلات الاقتصادية مثل السوق الاوربية المشتركة ومنطقة الكوميكون (السوق المشتركة للدول الاشتراكية) والسوق العربية المشتركة وكذلك مركز الدولة مع التكتلات النقدية مثل منطقة الدولار ، ومنطقة الاسترليني .

ويقصد بالمقيمين فى تعريف ميزان المدفوعات ، الافراد والمشروعات والهيئات العامة الذين يرتبطون بالدوله برابطه تبعيه اقتصاديه ولو لم تكن تربطهم بها رابطه تبعيه سياسية ،

اى كافة الوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاطها الاقتصادية المعتاد فى الدوله • ولا يشترط لكى يكون الشخص مقيما بالنسبة لبلد معـين ان يقطـن هـذا البلد بصفة دائمة ، فالفرد الذى يسافر للخارج للتعليم او السياحة يعتبر مقيما فـى الدولة التى ينتمى اليهـا وغير مقيم فـى الدوله الموجود بها • اما المقيمون فـى الدول الاخرى او الخارج فيقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التى تمارس نشاطهـا المعتاد فـى الدول الاخرى • وقد يطلق على المقيمين فـى الخـارج تعبير (غير المقيمين) •

ويختص ميزان المدفوعات بقيد كافة المبادلات الاقتصادية الـتى تتم بين دولة ما والدول الاخرى •وما يترتب عليها من نشأة حقـوق والتزامات فيما بينهم وذلك خلال فترة محدده من الزمـن • جـرى العرف علـى ان تكون سنه • وتعتبر فترة السنه كافيـة لتشمل جميـع التغيرات الاقتصادية المتوقعة فـى الاجل القصير مثل تغيرات المنـاخ او المواسم الزراعية • (١)

---

(١) راجـع: Charles P. Kindleoberger, international Economcs. P 17.

وحيث ان ميزان المدفوعات يعتبر سجلا كاملا ، فيكون مرشدا عاما لتحديد موقف الدولة بالنسبة الى الدول الاخرى من حيث حقوقها والتزاماتها المالية • وبذلك يمكننا تحديد مايطرأ على موقف الدولة المالى من حيث مديونيتها ودائنيتها وكذلك يمكن الاسترشاد به فى رسم السياسات النقدية والمالية للدوله واتخاذ القرارات الخاصة بها •

اقسام ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات رأسيا الى جانب دائن جانب مدين وجانب آخر لقيد الفرق بين قيمتى هذين العمودين اى جانب صافى الدائن والمدين •

ويقيد فى جانب الدائن كافة المبادلات الاقتصادية التى تتم بين دولة ما والدول الاخرى والتى من شأنها زيادة دائنة الدوله للدول الاخرى مثل تصدير سلعة بمقابل ، ويقيد فى جانب المدين كافة المبادلات الاقتصادية التى تتم بين دوله ما والدول الاخرى والتى من شأنها زيادة مديونية الدوله للدول الاخرى مثل استيراد سلعة بمقابل •

كما ينقسم الميزان افقيا الى قسمين ، القسم الاول هو حساب

العمليات الجارية او الحساب الجارى ، القسم الثانى هو حساب العمليات الرأسمالية او حساب رأس المال ، وحساب العمليات الجارية ينقسم الى حساب تجارى وحساب تحويلات ، والحساب التجارى بدوره ينقسم الى حسابين نوعين هما حساب التجاره المنظوره وحساب التجارة غير المنظوره ، اما القسم الثانى من الميزان وهو حساب العمليات الرأسمالية فانه ينقسم الى حساب رأس المال طويل الاجل وحساب رأس المال قصير الاجل • وكل من هذين الحسابين الاخيرين ينقسم الى عدة بنود •

ومما هو جدير بالذكر ان تصنيف وتقسيم ميزان المدفوعات يختلف من دوله الى اخرى الا ان المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولى (١) ساهم فى توحيد اسلوب التصنيف وفقا للتقسيم الذى وضعه صندوق النقد الدولى يمكن ان نعرض صورة مختصرة لميزان المدفوعات •

---

(1) راجع : : International Monetary Fund
Balance of Payment Manual Third Edition
Waskingtan , D.C. U.S.A., Guly 1961 .

نوع الحساب	دائن	مدين	الصافى (دائن - مدين)
أولا حساب العمليات الجاريه			
١ - الحساب التجارى			
أ - حساب التجارة المنظوره			
١- السلع			
ب - حساب التجارة غير المنظوره			
٢- النقل			
٣- التأمين			
٤- السياحة			
٥- دخول استثمارات			
٦- خدمات حكومية			
٧- خدمات متنوعة			
٢ - حساب التحويلات			
- هبات وتعويضات			
ثانيا حساب العمليات الرأسماليه			
أ - حساب رأس المال طويل الأجل			
٩- استثمار مباشر			
١٠- أوراق ماليه			
١١- قروض طويلة الأجل			
ب - حساب رأس المال قصير الأجل			
١٢- عملات وذهب			
١٣- حسابات مصرفية			
١٤- اذونات الخزانه			
١٥- القروض قصيرة الأجل			
١٦- أوراق وحقوق تجارية			
١٧- السهو والخطأ			

وقبل ان نتعرض بالبحث لمختلف بنود هذه الحسابات الواحـــد بعد الاخر ، فاننا نود ان نوضح كيفية قيـــد بند معين فـــى جانب الدائن او فـى جانب المديـــن •

١) ان يذهب صندوق النقد الدولى الى تقدير قيمة كلا مـــــن الواردات والصادرات على اساس " فـوب " اى على اساس ثمنهـــا فى ميناء التصدير قبل ان تضاف اليـــا نفقـات النقل والتأمـــين •

٢) ينظر الى كـل بند على حدا ، وهل يشبه هـــذا البند تصـدير سلعة من الدوله من حيث تسببه فى حصول هذه الدوله علـى نقـــدا اجنبى من الخارج ام انه يشبه استيراد الدوله لسلعة من حيـــث تسببه فى ان تدفع هذه الدوله نقدا وطنيا الى الخارج • وفـــى الحالة الاولى يقيـــد البند فى جانب الدائن ، فـى حين انه يقيد فـــى الحالة الثانية فـى جانب المدين •

٣) يتبع فى ميزان المدفوعات مبـــدأ القيد المزدوج ، فـــان كل قيد لعملية ما بين المقيمين وغـير المقيمين فـى جانب الدائـــن يقابله قيـــد مساوى له تماما فـى قيمته فى جانب المدين مـن الميزان ، فاذا صدرت مصـر القطن الى انجلترا فان صادرات القطن تقيـــد فـى الجانب الدائن ومقابل الدفع يقيد فى الجانب المدين ، كذلـــك

اذا استوردت مصر الالات او القمح تقيد الالات المستورده او القمح المستورد فى الجانب المدين ،وتقيد وسيله الدفع فى الجانب الدائن .

وطبقا لمبدأ القيد المزدوج فى ميزان المدفوعات فان اى بند فى جانب الدائن لابد وان يقابله قيد مساوى له تماما فى قيمته فى جانب المدين من شأنه اظهار كيفية تسويه هذا البند او تحويله . وغالبا ما يتم القيد المقابل للقيد الاصلى فى حساب رأس المال قصير الاجل (١).

اولا : حساب العمليات الجارية

وهو يمثل القسم الاول من ميزان المدفوعات ،ويعبر عن الجوهر الحقيقى للعلاقات الاقتصادية الدولية . ينقسم حساب العمليات الجارية الى الحساب التجارى ـ وحساب التحويلات .

١) الحساب التجارى :ـ

وهو يبين الحقوق والديون الناشئة عن التبادل التجارى فى السلع والخدمات خلال فترة الحساب وهى عادة سنه . والفرق بين الحساب التجارى وحساب التحويلات . انه يوجد مقابل للعمليات التى يشتمل عليها الحساب التجارى فى حين لايوجد مقابل

(١) I . M . F: Balance of Payments yearbook washin-gton, D . C . 25, U . S . A .

للعمليات التى يشتمل عليها حساب التحويلات •

وينقسم الحساب التجارى بدوره الـى حساب التجارة المنظـوره وحساب التجارة غير المنظوره •

أ)) حساب التجـارة المنظــورة :ــ

ويقيد فـى هذا الحساب كافة السلع المادية المحسوســـة أو المنظورة والتى تمر عادة تحت نظر السلطات الجمركية عند انتقالهـــا من دوله الى اخرى • ويشمل حساب التجارة المنظورة على بند واحـد وهو الســـلع •

١) الســـلع :ــ

يقيد فـى بنـد السلع ، قيمة كافة البضائع المادية المحسوســة او المنظورة الـتى يصدرها المقيمين الـى غير المقيمين فـى الخــارج وتلك التى يستوردها المقيمين مـن الخارج • ويعتبر بند الســـلع اهم واكبر بند فـى ميزان المدفوعـــات بأكمله • ويستبعد من القيـد فـى بند السلع البضائع العابرة (الترانزيت) فالعبره فـى القيـــد فـى ميزان المدفوعات هو بانتقال ملكية السلعة وليس باجتيازهـــا للحدود الجمركية للدولـــة •

ووفقا لمبدأ القيد المزدوج المتبع فى ميزان المدفوعات يتم قيد الصادرات فى جانب الدائن من الميزان ، ويقابله قيد مساو له فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل • ويتم قيد الواردات فى جانب المدين من الميزان ، ويقابله قيد مساو له فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الاجل •

ويمكن توضيح ذلك بالمثال التالى :ـ نفترض ان دوله ما قد قامت باستيراد او تصدير قطن قيمته ١٠٠ مليون جنيه ، فانه فى حالة التصدير تقيد قيمة القطن فى جانب الدائن بند السلع ويقابله قيد مساو له فى القيمة فى جانب المدين تحت حساب رأسمال قصير الاجل وفى حاله الاستيراد تقيد قيمة القطن فى جانب المدين بند السلع ويقابله قيد مساو له فى القيمة فى جانب الدائن تحت حساب رأسمال قصير الاجل • واذا قام المصدر بشراء اجهزه كهربائية بدلا من الحصول على المقابل النقدى لتصدير القطن ، ففى هذه الحالة يكون القيد المقابل فى جانب المدين تحت حساب رأس المال طويل الاجل بدلا من رأس المال قصير الاجل •

ب) حساب التجارة غير المنظورة :ـ

ويقيد فى هذا الحساب كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة

والخارج ، وتقيد الخدمات التي يؤديها مقيمون لغير مقيمين فــــى
جانب الدائن ، ويقابلها قيد في حساب رأس المال قصير الاجـــل،
وتقيد الخدمات التي يؤديها غير المقيمين لمقيمين فــــى جانـــــب
المدين ، ويقابلها قيد في جانب
الدائن في حساب رأس المال قصير الاجل ويشتمل حساب التجــــارة
غير المنظوره على البنود الاتية :ـ

٢) النقـــــل

يقيد فــى بند النقـــل ، قيمه كافة خدمات النقل البحــــــرى
والبرى والجوى والنهرى التي يقدمها مقيمون لغير مقيمين ، وتقيـــد
في جانب الدائن ، ويقابلها قيـــد في جانـــب المدين في حســـاب
رأس المال قصير الاجل ، وايضا قيمة الخدمات التي تقدمها غـــــير
المقيمين لمقيمين ، وهذه تقيد في جانـــب المدين ويقابلها قيــــد
في جانـــب الدائن فـــى حساب رأس المال قصير الاجل .

٣) التأمـــين:ـ

ويقيد في هذا البند قيمة كافة عمليات التأمين على اختلاف انواعها
ولمعرفة كيفية القيد في الميزان تفرق بين اقساط التأمين التي يدفعهـــا
المؤمن له للمؤمن وقيمة مبالغ التأمين التي يدفعها المؤمن له عند مـــا

يقع الشيء المؤمن ضده . فيتم قيد قيمة اقساط التأمين التى يدفعها غير المقيمين للمقيمين فى جانب الدائن ويقابلها قيد فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل . تقيد قيمه اقساط التأمين التى يدفعها المقيمين لغير المقيمين فى جانب المدين ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى الحساب المذكور .

بينما تقيد قيمه مبالغ التأمين التى يدفعها غير المقيمين للمقيمين فى جانب الدائن فى هذا البند ويقابلها قيد فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل، فى حين تقيد قيمة مبالغ التأمين التى يدفعها المقيمون لغير المقيمين فى جانب المدين ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى الحساب المذكور .

٤) السياحة :-

ويقيد فى هذا البند قيمه كافة خدمات السياحة التى يحصل عليها السائحون فى غير دولتهم . وتقيد المبالغ التى ينفقها المقيمون باعتبارهم سائحين فى الدول الاخرى فى جانب المدين ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب

رأس المال قصير الاجل ، كما تقيد المبالغ التي ينفقها غير المقيمين باعتبارهم سائحين في الدوله في جانب الدائن ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الاجل ٠

٥) دخول الاستثمارات :ـ

ويقيد في هذا البند قيمه دخول رؤوس الاموال المستثمره في الخارج والمتمثله في الارباح والفوائد في جانب الدائن ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الاجل ٠ وتقيد دخول رؤوس الاموال المملوكة لغير المقيمين والمستثمره في الدوله في جانب المدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الاجل ٠

٦) خدمات حكوميـة :ـ

ويقيد في هذا البند قيمة الخدمات المتبادلة بين الدول، ويقيد قيمة ما تؤديه الدوله من خدمات الى حكومات الدول الاخرى في جانب الدائن ويقابله قيد مساوى في جانب المدين تحت حساب رأس المال قصير الاجل ، بينما يقيد قيمة ما تؤديه حكومات الدول الاخرى الى حكومة الدوله في جانب المدين ويقابله قيد مساوى في جانب الدائن تحت حساب رأس المال قصير الاجل ٠

والخدمات الحكومية تتمثل فى نفقات البعثات الدبلوماسية الاجنبية وكذلك المنظمات الدولية والنفقات العسكرية ، وقيمة رسوم الخدمات القنصلية .

٧) خدمات متنوعة :—

ويقيد فى هذا البند مجموعه من الخدمات المختلفة مثل مدفوعات البريد والتليفون والحقوق الادبية ، وحقوق الملكية الفنية والصناعية ، وايجار الافلام السينمائيه .

٢) حساب التحويلات :—

يتضمن حساب التحويلات كافة القيود المقابلة للعمليات التى تمت بدون مقابل بين الدوله والخارج اى العمليات غير التبادليه او من جانب واحد ، ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو هبات وتعويضات .

٨) هبات وتعويضات :—

تقيد الهبات والتعويضات عمليات بدويه مقابل ، فاذ صدرت الدولة سلعة على سبيل الهبه الى دوله اخرى فان هذه العملية غير التبادليه تقيد اصلا فى بند السلع فى جانب الدائن

وذلك باعتبارها تصديرا • أما القيد المقابل فيكون فى بند هبات وتعويضات ولكن فى جانب المدين • اما اذا حصلت الدوله على سلعة على سبيل الهبه من دوله اخرى فان هذه العمليه تقيد فى بند السلع فى جانب المدين وذلك باعتبارها استيرادا أما القيد المقابل فيكون فى بند هبات وتعويضات ولكن فى جانب المدين • وفقا لقاعدة القيد المزدوج •

ثانيا : حساب العمليات الرأسماليه :—

يمثل القسم الثانى من ميزان المدفوعات •ويختص هذا القسم من الميزان بقيد كافة التغيرات التى تطرأ خلال فترة الميزان على اصول الدوله او حقوقها قبل الدول الاخرى وكذلك على خصوم الدوله او التزاماتها فى مواجهه هذه الدول وتنقسم حساب العمليات الرأسمالية الى حساب رأس المال طويل الاجل وحساب رأس المال قصير الاجل •

١) حساب رأس المال طويل الاجل :—

ويقصد برأس المال طويل الاجل • قيمة الاصول التى يملكها المقيمون فى مواجهه الخارج وكذلك قيمة الخصوم التى يلتزمون بها فى مواجهتهم وذلك بالنسبة الى الاصول والخصوم التى يزيد اجلها عن عام • ويقيد تصدير المقيمين لرأس المال طويل الاجل

الى الخارج فى جانب المدين ، اما استيراد المقيمين لرأسمال طويل الاجل من الخارج فيقيد فى جانب الدائن .

ويمكن تفسير طريقة القيد فى هذا الحساب ، هو ان تصدير رأسمال الى الخارج انما يتسبب فى ان تدفع الدوله نقدا وطنيا الى الخارج ، ومن هذه الناحية فانه يتشابه مع استيراد ها لسلعة من الخارج ، ولهذا فانه يقيد فى جانب المدين فى الحساب محل البحث . اما استيراد الدوله لرأسمال من الخارج فانه يتسبب فى ان يدفع الخارج الى الدوله نقدا اجنبيا ، وهو بهذا يتشابه مع تصديرها لسلعة الى الخارج ولهذا فانه يقيد فى جانب الدائن فى الحساب .

ويتضمن حساب رأس المال طويل الاجل على البنود الاتية :-

٩) الاستثمارات المباشرة :-

الاستثمارات المباشرة هى عبارة عن روءوس الاموال التى يستغلها مقيم فى دوله استغلالا مباشرا فى دوله أخرى ، ويشمل الاستثمار المباشر الفروع التى تنشئها الشروطات فى الدول الاخرى . والشروطات التابعة لشروطات اجنبيه اى تلك الشروطات التى يكون مركزها القانونى فى دوله ولكنها خاضعه لسيطره مقيمين فى دوله اخرى كذلك

العقارات التجارية المملوكة لمقيمين فى الخارج •

ويقيد قيمة ما يحققه المقيمون من استثمار مباشر فى الدول الاخرى فى جانب المدين وذلك باعتباره تصديرا لرأسمال طويل الاجل ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الاجل، بينما قيمة ما يحقيقه غير المقيمين من استثمار مباشر فى الدوله فانها تقيد فى جانب الدائن وذلك باعتباره استيراد لرأس مال • ويقابلها قيد فى جانب المدين فى الحساب المذكور غالبا •

١٠) اوراق مالية :-

وتشمل الاوراق المالية كافة الاسهم والسندات التى يطلق عليها (استثمارات الحافظه) نظرا لماتدره من دخل دون ان يحمل ذلك سيطره على المشروع المصدر لها إلا تحول الى نوع من الاستثمار المباشر • وقد تكون السندات خاصة او عامه بحسب ما اذا كانت الجهه المصدرة لها مشروعا خاصا ام الحكومة او احدى الهيئات العامة •

وتقيد قيمة ما يشتريه من اسهم وسندات أجنبيه فى جانب المدين باعتباره تصديرا لرأسمال • وتقيد قيمة ما يشتريه غير

المقيمين من اسهم وسندات وطنيه فى جانب الدائن باعتبارها استيرادا لرأسمال ، ويقابل كل منها قيد فى حساب رأس المال قصير الاجل .

١١) قروض طويله الاجل :-

وهى عبارة عن السلفيات التى منحها المقيمون لغير المقيمين او تلك التى حصل عليها المقيمون من الخارج ، وذلك لمدة اكثر من عام . وقد يكون المقرض فردا اومشروعا او حكومة او هيئة عامة ، وكذلك الحال بالنسبه الى المقترض . وتقيد قيمة ما يمنحه المقيمون لغير المقيمين من قروض طويله الاجل فى جانب المدين باعتبارها تصديرا لرأسمال اما قيمة ما يمنحه غير المقيمين للمقيمين من هذه القروض فانها تقيد فى جانب الدائن باعتبارها استيرادا لرأسمال ، ويقابل كل منها قيد فى حساب رأس المال قصير الاجل .

٢) حساب رأس المال قصير الاجل :-

ويقصد برأس المال قصير الاجل ، قيمة الاصول التى يملكها المقيمون فى مواجهه الخارج وكذلك قيمة الخصوم التى يلتزمون بها فى مواجهته وذلك بالنسبة الى الاصول والخصوم التى لايزيد اجلها عن عام .

وحساب رأس المال قصير الاجل يكون فى شكل نقود او اصول اخرى قريبه من النقود • ويقوم هذا الحساب بدور تسوية المبادلات او العمليات المتعلقة بمختلف بنود ميزان المدفوعات •

ويقيد فى جانب المدين كل تغير بالزيادة فى الاصول أو الحقوق وكذلك كل تغير بالنقصان فى الخصوم او الالتزامات ، ويقيد فى جانب الدائن كل تغير بالزيادة فى الخصوم او الالتزامات وكذلك كل تغير بالنقصان فى الاصول او الحقوق • ويمكن تفسير هذا بأن القيود التى تجرى فى جانب الدائن فى ميزان المدفوعات انما يترتب عليها عرضاً او دفع عمله اجنبيه او عمليه وطنيه من جانب غير المقيمين • ويؤدى هذا العرض او الدفع الى زيادة اصول المقيمين ولما كان مقتضى مبدأ القيد المزدوج ان يكون لكل قيد فى جانب ما فى ميزان المدفوعات قيد مقابل له بقيمته فى الجانب الاخر من الميزان فان مؤدى هذا ان يتم قيد الزيادة فى الاصول او النقص فى الخصوم • وهو القيد المقابل فى هذه الحالة فى جانب المدين فى حساب رأس المال قصير الاجل (١).

ويتضمن حساب رأس المال قصير الاجل على البنود الاتية :ـ

---

١) راجع فى ذلك : د • احمد جامع • العلاقات الاقتصادية الدولية مرجع سابق • ص ٢١٤ ـ ٢٢٠ •

١٢) عملات ذهب :ـ

ويشمل هذا البند كل ما يملكه الافراد من نقد اجنبي وما تملكه الحكومة والبنوك الوطنية من ذهب لتسوية المعاملات مع الخـــارج حيث ان الذهب يعتبر عمله دولية تقبلها كل دوله فـي تسوية معاملاتها الاقتصاديـــة •

ويقيد زيادة رصيد المقيمين من النقد الاجنبي او من الذهـــب فـي جانب المدين • حيث ان هذا القيد يكون مقابلا لقيـــد اخر في جانب الدائن فـي ميزان المدفوعات كتصدير سلعة مــا • وتقيد زيادة رصيد غير المقيمين من النقد الوطني او من الذهـــب فـي جانب الدائن باعتباره زيادة فـي الخصوم • ويكون هــذا القيد مقابلا لقيد اخر فـي جانب المدين فـي ميزان المدفوعـــات كدفع اقساط تأمين •

١٣) حسابات مصرفيـــه :ـ

ويشمل هذا البند قيمة الودائـع التي يمتلكها المقيمون فـــي بنوك اجنبيه التي لا تزيد عن عام وكذلك قيمة الودائـع التي يمتلكهـا غير المقيمين فـي البنوك الوطنية، وتقيـد الزيادة في قيمة الودائـــع التي يمتلكـها المقيمـين فـي البنوك الاجنبيه فـي جانب المديـــن وذلك كمقابل لقيد فـي جانب الدائن فـي ميزان المدفوعات مثـــل قيام الطائرات الوطنية بنقل ركاب غير مقيمين • كذلك تقيد الزيادة فـــي قيمة الودائع التي يمتلكها غير المقيمين في البنوك الوطنية في جانب الدائـــن

وذلك كمقابل لقيد في جانب المدين في ميزان المدفوعات مثل قيام المقيمين بسياحة أو بالدراسة في الخارج ٠

١٤) اذونات الخزانه :-

وهي عبارة عن سندات حكومية تتميز باجلها القصير وسيولتها اى قابليتها للتحويل بسهوله الى نقد عن طريق بيعها في الاسواق او خصمها لدى البنك بسعر ثابت نسبيا ٠

تقيد قيمة الزيادة فيما يملكه المقيمين من اذونات الخزانة الاجنبية في جانب المدين،وتقيد قيمة النقص فيما يملكه غير المقيمين من اذونات الخزانه الوطنية في جانب المدين ايضا اما قيمة الزيادة في اذونات الخزانه الوطنيه التى يملكها غير المقيمين فتقيد في جانب الدائن ٠ وتقيد قيمة النقص في اذونات الخزانه الاجنبيه التى يملكها المقيمون في هذا الجانب ايضا ٠

١٥) القروض قصيره الاجل :-

وهي عبارة عن السلفيات التى منحها المقيمون لغير المقيمين او تلك التى حصل عليها المقيمون من الخارج والتى لا يزيد اجلها عن عام واحد ٠

وتقيد قيمة ما يمنحه المقيمون لغير المقيمين من قروض قصيره الاجل في جانب المدين باعتبارها زيادة في الاصول ٠ أما قيمة

ما يمنحه غير المقيمين للمقيمين من هذه القروض فانها تقيد في جانب الدائن اعتبارها زيادة في الخصوم •

١٦) اوراق وحقوق تجاريه :-

يشمل هذا البند الحقوق والديون الناشئة عن عمليات تجارية لم تتصف بالنهائية ،مثل المبالغ المستحقة كثمن لسلع سلمت ولم تدفع قيمتها بعد والمبالغ التى دفعت كثمن لسلع لم تسلم بعد كما يشمل الاوراق التجارية من كمبيالات وسندات اذنية •

وتقيد الزيادة في قيمة الاوراق التجارية التى يسحبها مقيمون على غير مقيمين في جانب المدين باعتبارها زيادة في الاصول، اما النقص في قيمه هذه الاوراق والحقوق التجارية فانها تقيد في جانب الدائن باعتبارها نقصا في الاصول،وتقيد الزيادة في قيمة الاوراق التجارية التى يسحبها غير مقيمين على مقيمين في جانب الدائن باعتبارها زيادة في الخصوم اما النقص في قيمه هذه الاوراق والحقوق فتقيد في جانب المدين •

ونظرا لان ميزان المدفوعات يخضع لمبدأ القيد المزدوج، بمعنى ان كل قيد بقيمه ما في احد جانبى ميزان المدفوعات يقابله قيد بالقيمة نفسها في الجانب الاخر، فانه ينتج عن ذلك منطقيا

ان يتوازن ميزان المدفوعات توازنا محاسبيا •

ومتى وجد اختلاف بين جانب الدائن وجانب المدين معنى ذلك ان هناك سهو او خطأ •

<u>١٧) السهو والخطأ :-</u>

وهذا البند يمكن من خلاله تصحيح ميزان المدفوعات والقيمة التى تقيد فى بند السهو والخطأ تعادل الفرق بين القيمة الكليه لجانب الدائن والقيمه الكليه لجانب المدين فى ميزان المدفوعات •

ومما هو جدير بالذكر • ان كل ما يقيد فى احد جانبى ميزان المدفوعات لدوله ما لابد وان يقيد بذاته فى الميزان الخاص بدوله أخرى ولكن فى الجانب الاخر من ميزانها •

وذلك نظرا لان المبادلات الاقتصاديه تتم ما بين الدول •

وعلى سبيل المثال فان ما تصدره الدوله أ الى الدوله (ب) يقيد فى جانب الدائن من ميزان المدفوعات الدول (أ) وفى نفس الوقت يعبر عما تستورده الدوله (ب) من الدوله (أ) ويقيد بالتالى فى جانب المدين من ميزان مدفوعاتها • كذلك فان ماتدفعه الدوله (ب) الى الدوله (أ) من نقدها الوطنى يقيد فى

جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدوله (ب) باعتباره زيادة الخصوم وانما يعتبر نفسه هو ما تحصل عليه الدوله (أ) من نقد اجنبي من الدوله (ب) وبالتالي يقيد في جانب المدين في ميزان مدفوعاتها باعتباره زيادة في الاصول (١).

وبعد هذا العرض لميزان المدفوعات تجدر الاشارة الى ان بيانات ميزان مدفوعات اى بلد لها دلالاتها التى تعبر عن الاحوال الاقتصاديه للبلد ، هذا وان كانت تلك الدلالات تتوقف على المدى الزمنى الذى تغطيه دراسه بيانات الميزان . ولذلك يعتبر ميزان المدفوعات أحد المؤشرات التى توضح الاوضاع الاقتصادية السائدة داخل كل دوله.

---

١) د. أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، مرجع سابق ص ١٩٦ ، ص ٢٢٢ .

الفصل الثانى

تسوية المدفوعات الدوليــة

(الصرف الأجنبـى)

ان حجر الزاويه فى اتمام وتسويه المبادلات الاقتصادية بيــن كافة دول العالم ، هى النقود حيث تعتبر النقود وسيله للتـداول وتبادل السلع بين الدول المختلفة ، ونظرا لان مصدرى كل دولــه يرغبــون فى الحصول على ثمن السلعة التى يصدرونها فى شـكل نقود هم الوطنيــة ، وكذلك المستورد فى دوله أخرى يرغــب فى دفع ثمن هذه السلعة فى شكل نقده الوطنى ، فـان الحاجة تدعو الى القيام بما يعرف بعملية مبادله بين الوحـدات النقديه الوطنيه والوحدات النقدية الاجنبيه ، وتعرف نسبه التبـادل بين عمله دوله ما وعمله دوله أخرى بسعر الصـرف ٠

سعر الصـرف

يمكن تعريف سعر الصرف بأنه ثمن عملة دوله ما تقـوم فــى شكل عمله دولة اخرى ، او نسبة مبادلة عمله دوله ما بعمله دولــه أخرى، فسعر صرف الجنيه المصرى بدلاله الدولار الامريكى مثلا هــو عدد الدولارات التى تتبادل مع كل جنيه مصرى ٠

فسعر الصرف لا يعدو ان يكون ثمن ، ولكنه ثمن ذو طبيعة خاصة،وبالتالي يتحدد سعر الصرف كأى سعر اخر بمجموعين من العوامل عوامل الطلب وعوامل العرض • فمن حيث الطلب على العملة الاجنبية لا تطلب لذاتها وانما لما تتمتع به داخل حدود بلدها من قوة شرائية فأى مصرى لايطلب الدولار لحد ذاته وانما من اجل استيراد سلع وخدمات من امريكا او لوفاء ايه التزامات أخرى مع العالم الخارجي كما ان اى اجنبي لايطلب الجنيه المصرى لذاته وانما من اجل استيراد سلع وخدمات من مصر او الوفاء بالتزامات في مصر •

ويقابل عمليه الطلب على العملات الاجنبية أو الوطنية عملية عكسية وهى عرض العملات الاجنبية او العملة الوطنية،فالمستوردون الاجانب يعرضون عملتهم ويطلبون الجنيه المصرى لدفع ثمن الواردات المصرية،وكذلك المستوردون المصريون يعرضون الجنيه المصرى مقابل العملات الاجنبية لدفع ثمن الواردات من الخارج •

فاذا كان الجنيه المصرى يتبادل مع $\frac{1}{2}$ ٢ دولار،ففى هذه الحالة يقال ان سعر الصرف هو ١ جنيه مصرى = $\frac{1}{2}$٢ دولار امريكى •

ويمكن ان يقال ايضا ان ١ دولار = ٤٠ قرشا مصريا •

وبطبيعة الحال فان النتيجة واحدة فى الحالتين ، وسعر الصرف عرضه للتقلب والارتفاع والانخفاض ، ولكن درجة هذا التقلب تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع .

سوق الصرف الاجنبى

يمكن تعريف سوق الصرف الاجنبى بأنه ذلك السوق الذى تتلاقى فيه طلب وعرض العملات المختلفة ، وتتم مبادلة العملات المختلفة بعضها ببعض على اساس سعر الصرف السائد . ففى سوق الصرف المصرى يتم التلاقى بين طلب المقيمين فى مصر للدولار وغيره من العملات الاجنبية ، سدادا لقيمة وارداتهم من الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الاجنبية ، وبين عرض غير المقيمين للدولار وغيره من العملات الاجنبية سدادا لقيمة وارداتهم من مصر ، اى سدادا لقيمة صادرات مصر الى الولايات وغيرها من البلاد الاجنبية .

ويتميز سوق الصرف عن اسواق السلع الحقيقية بالعلاقة التبادليه بين طلب وعرض العملات المختلفة . فالطلب على الصرف الاجنبى يثير فى ذات الوقت عرض الصرف الوطنى ، فطلب المقيمين فى مصر للدولار الامريكى يتضمن عرضهم للجنيهات المصريه . وبالمثل

فان عرض الامريكيين للدولار يتضمن بالضرورة طلبهم للجنيهات المصرية •

وتتم عمليات الصرف فى سوق الصرف الاجنبى الذى يتكون من البنوك المتخصصه فى التجارة الخارجية واقسام النقد الاجنبى فى البنوك التجارية العادية • يوجد الى جانب هذا فى بعض البلاد الصيارفة الافراد المتخصصون فى القيام بعمليات النقد الاجنبى •

نظم الصرف

ان الصرف الاجنبى لايخضع لتنظيم واحد فى جميع دول العالم فقد عرف العالم نظما متعدده للصرف • وتختلف النظم الخاصة بسوق الصرف من وقت لاخر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة • كما تختلف نظم الصرف فيما يتعلق بالعوامل المحددة بطلب وعرض الصرف الاجنبى من نظام صرف الى نظام صرف اخر

وتنقسم نظم الصرف عموما الى ثلاثه نظم اساسية

١) نظام ثبات سعر الصرف
٢) نظام حرية سعر الصرف
٣) نظام الرقابة على الصرف
وسوف نتناول هذه النظم فى مباحث ثلاثة •

* المبحث الاول *

* نظام ثبات الصرف :

لقد ساد هذا النظام فى ظل قاعدة الذهب فى اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين • ويتميز تطبيق قاعدة الذهب بثبات اسعار الصرف ما بين الدول التى تطبقها • وتأخذ الدول بنظام الذهب اذا وجد تنظيم يربط بين وحدة النقد الوطنى ووزن معين من الذهب بحيث يوجد سعر ثابت للذهب بالنقد الوطنى • (١)
ويعرف سعر الصرف فى هذه الحاله بحد التعادل الذهبى اشارة الى أن السعر الذى ينفق وقيمة كل من العملتين بالذهب •

---

croome henir : introduction t0 money,
univerity paperbacks, london, I972. p.pI57- I66.
- day , A.c.L: Outline of monetary economic, at the
Clarendon press, oxford , I958 .P.P 438- 44I

ويقتضى قيام قاعدة الذهب الدوليه توافر شروط ثلاثة :

أ - ان يحدد كل من البلاد اطراف القاعده قيمة عملته بوزن معين من الذهب .

ب - للافراد مطلق الحرية فى استبدال العمله بالذهب طبقا للمعدل الثابت المحدد بوزن وحدة العمله بالذهب .

جـ - حرية تصدير واستيراد الذهب .

ويمكننا توضيح كيف يتحقق ثبات سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب ، لو افترضنا أن الجنيه المصرى = ٢ جرام ذهب ، والدولار الأمريكى = ١ جرام ذهب وأن كل من الدولتين مصر والولايات المتحدة تتبعان قاعدة الذهب . ففى هذه الحاله فأن قيمة الذهب الذى يحتوى عليه الجنيه تعادل تماما قيمة الذهب الذى يحتوى عليه دولاران ، وبالتالى يكون سعر الصرف بين العملتين :

١ جنيه = ٢ دولار

ويطلق على سعر الصرف فى هذه الحاله حد التعادل الذهبى اشارة الى أنه السعر الذى يتفق وقيمة كل من العملتين بالذهب .

ويلاحظ فى ظل هذا النظام قابلية العمله الوطنية للصرف بالذهب والعكس ، فضلا عن حرية تصدير الذهب واستيراده ، يضمنا ن ثبات سعر الصرف عند حد التعادل الذهبى ، وذلك بغض النظر عن تغيرات طلب وعرض الصرف الأجنبى .

فاذا افترضنا أن حد التعادل الذهبى هو ١جنيه= ٢ دولار وأن

تكلفة نقل جرام واحد ذهب من مصر الى الولايات المتحدة او بالعكس هى سنت واحد . ومع هذه الافتراضات فان زيادة الكمية المطلوبة من الدولار فى سوق الصرف المصرى عن الكمية المعروضة منه ، يؤدى وفقا للقواعد العامة الى ارتفاع سعر صرف الدولار ويصل مثلا الى ١ جنيه = ٥ر١ دولار ، الا أنه فى ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفع سعر صرف الدولار ، لان المصرى لن يقبل هذا السعر المرتفع للدولار ، وسيعمد فى هذه الحالة الى تحويل الجنيهات المصرية التى معه الى ذهب فى مصر ويقوم بشحنه الى الولايات المتحدة الأمريكية ويستبدل به دولارات هناك ، وسيحصل فى مقابل " ٢ " جرام من الذهب (جنية مصرى واحد) يشحنها على دولارين فى الولايات المتحده بالاضافة الى نفقات النقل " ٢ " سنت ، ويكون سعر الصرف فى هذه الحاله " ١ " جنية = ٩٨ر١ دولار

وهذا المعدل يكون الحد الأدنى لسعر صرف الجنية الذى يقبلة المصرى ، لانة عن هذا السعر يتساوى لدية أن يدفع جنيها واحدا فى مقابل ٩٨ر١ دولار أو أن يحول الجنية الى ٢ جرام من الذهب فى مصر ويشحنها الى الولايات المتحده ويتكلف فى ذلك ٢ سنت ويأخذ فى مقابلها ٢ دولار مما يعنى أن سعر صرف الجنية بالنسبة لة هو ايضا ١ جنية = ٩٨ر١ دولار .

وبطبيعة الحال فأن المصرى سيقبل أى سعر صرف للجنية أكبر من ١ جنية = ٩٨ر١ دولار مثل ١ جنية = ٩٩ر١ دولار ، لان مثل هذا السعر افيد له من شحن الذهب الى الولايات المتحده وتحمل نفقات

الشحن • ولكن المصرى سيرفض أى سعر صرف للجنية أقل من ١ جنية = ١٫٩٨ دولار ، لأنه سيكون من مصلحته فى هذه الحاله تحويل جنيهاته الى ذهب فى مصر وشحنه الى الولايات المتحده ، وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيه الى دولارات وفقا لسعر صرف ١ جنية = ١٫٩٨ دولار ، ويطلق على مثل هذا السعر حد خروج الذهب ، أى الحد الذى أن وصل سعر الصرف فى انخفاضه اليه فأن الذهب يخرج من الدولة •

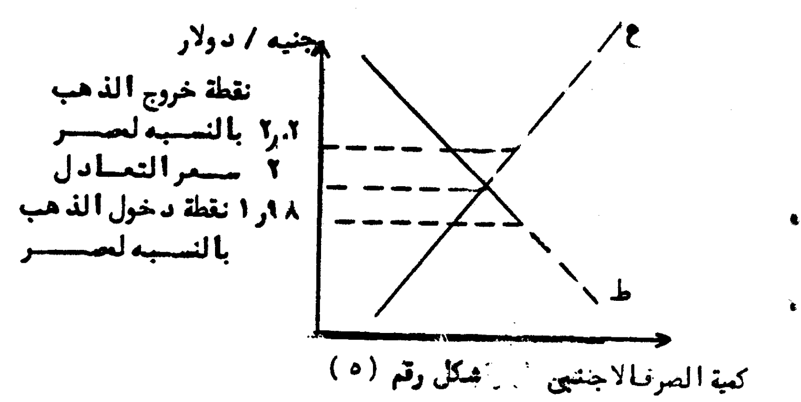
وفى الحاله العكسية أى عند زيادة الكمية المطلوبة من الجنية عن الكمية المعروضة منه فأنه يؤدى وفقا للقواعد العامة الى ارتفاع سعر صرف الجنية المصرى ويصل مثلا الى جنية =٢٫٥ دولار ، الا أنه فى ظل نظام قاعدة الذهب لن يرتفع سعر صرف الجنية المصرى ، لأنه الشخص الامريكى لن يقبل هذا السعر المرتفع للجنية ، وسيعمد فى هذه الحاله الى تحويل الدولارات التى معه الى ذهب فى امريكا ويقوم بشحنها الى مصر ويستبدل بها جنيهات مصرية ، وسيحصل فى مقابل ٢ جرام من الذهب (٢ دولار) يشحنها على جنية واحد فى مصر بالاضافة الى نفقات النقل ٢ سنت ، ويكون سعر الصرف فى هذه الحاله ١ جنية = ٢٫٢ دولار •

وهذا المعدل يكون الحد الاقصى لسعر صرف الجنية المصرى الذى يقبلة الامريكى لان عند هذا السعر يتساوى لدية أن يدفع ٢٫٢ دولار لكل جنية أو أن يحول ٢ دولار الى ٢ جرام ذهب فى الولايات المتحده يشحنها الى مصر ويتكلف فى ذلك ٢ سنت ويأخذ

فى مقابلها جنيها واحدا ، مما يعنى أن سعر صرف الجنيه بالنسبه له هو ايضا ١ جنيه = ٢,٢ دولار ، وبالطبع فان الامريكى سيقبل أيضا أى سعر لصرف للجنيه أقل من ١ جنيه = ٢,٢ دولار مثل ١ جنيه = ٢,١ دولار ، لان هذا السعر أصلح له من شحن الذهب الى مصر وتحمل تكاليف الشحن ، ولكن الامريكى سيرفض أى سعر صرف للجنيه اكبر من ١ جنيه = ٢,٢ دولار ، لأنه سيكون من مصلحته فى هذه الحاله تحويل دولاراته فى الولايات المتحده الى ذهب وشحنها الى مصر وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيها الى جنيهات وفقا لسعر صرف ١ جنيه = ٢,٢ دولار .

ويطلق على مثل هذا السعر حد دخول الذهب ، أى الحد الذى وصل سعر الصرف فى ارتفاعه فان الذهب يدخل الى الدوله .

مما سبق يتضح أن نفقات نقل الذهب هى التى تحدد الحد الأدنى والحد الأعلى لسعر الصرف ، والحد الأدنى هو الحد الذى لو قل عنه سعر الصرف للجأ المستوردين فى الدول الى تصدير الذهب (١,٩٨ دولار للجنيه المصرى) والحد الأعلى هو الحد الذى لو فراد عنه سعر الصرف للجأ المستوردون فى الخارج الى تصدير الذهب (٢,٠٢ دولار للجنيه) ، ويسمى الحد الأدنى نقطة خروج الذهب ، ويسمى الحد الأعلى نقطة دخول الذهب ، ويمكن توضيح ذلك بيانيا .



شكل رقم (٥)

ويوضح الشكل رقم (٥) المعدل القانوني للصرف (١ جنيه = ٢ دولار) الذى يتأرجح حوله سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب على كل عمله ، كما يوضح الحد الأدنى والحد الأعلى لسعر الصرف الذى يمكن أن يسود فى السوق وهكذا يمكن أن نصل الى أن سعر الصرف فى ظل قاعدة الذهب هو سعر ثابت الى حد كبير جدا ، لكنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية فى الحدود ضيقة جدا ، هى حد دخول الذهب الى الدوله وخروجه منها .

المبحث الثاني

نظام حرية الصرف

وقد ساد نظام حرية الصرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل الى ذهب في بعض الدول الأوربية في الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الأولى والعودة الى العمل بقاعدة الذهب في منتصف العشرينات ، واثناء الحرب العالمية الأولى وفي اعقابها انتقل عدد كبير من الدول من العمل بقاعدة الذهب الى قاعدة العملات الورقية المستقلة (الالزامية) [١] • وهذا الانتقال يعني استرداد سعر الصرف حريته في التغير تبعا لتغيرات الطلب والعرض •

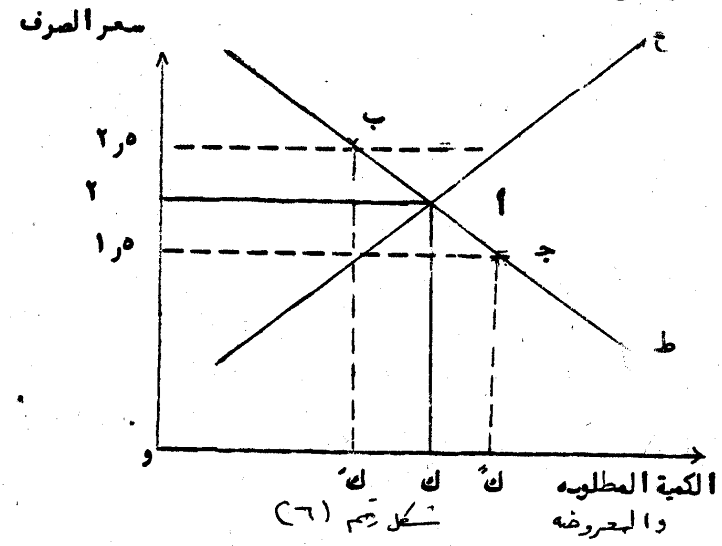
تحديد سعر الصرف الحر

يتحدد سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف الحر وفقا للقواعد التي يتحدد بها سعر أي سلعة ، أي وفقا لتفاعل قوى العرض وقوى الطلب وهما عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين بالدولة وطلبها من المقيمين بالخارج • ويعرف سعر الصرف هنا بسعر التعادل أو التوازن ، وهو السعر الذي يتحقق عندما تتعادل الكمية المعروضة

١- Haberier Gottfried : "Currency ConvertabiLity- in foreign trade and finance (Allen, William R. and Allen, Clark lee, eds.) The Macimllan, New York, 1958, pp. 442-443.

من العملة الوطنيه بالكميه المطلوبه منها .

ويمكننا هنا أن نستعين بالرسم البيانى بنفس الشكل المعروف فى تحديد سلعة ما .



شكل رقم (٦)

ونفترض مثلا أن هناك دولتين هما مصر والولايات المتحدة ، وعملتين هى الجنيه المصرى والدولار ، ويبين هذا الشكل منحنى العرض والطلب على الجنيه المصرى ، حيث نرصد على المحور الافقى الكمية المطلوبه والمعروضه من الجنيه المصرى ، وعلى المحور الرأسى سعر الصرف ، أى سعر صرف الجنيه المصرى بالدولارات .

ويعبر منحنى الطلب عن الكميه التى يطلبها الأمريكيون من الجنيه عند أسعار الصرف المختلفه مقوما بالدولار ، ويعبر منحنى

العرض عن الكمية التى يعرضها المصريون من الجنيه عند أسعار الصرف المختلفة للجنيه مقوما بالولار .

ويلاحظ فى هذا الشكل أنه عند سعر صرف مرتفع نسبيا للجنيه (٥ر٢ دولار) فان طلب الأمريكيون على الجنيه سوف ينخفض وتصبح (و ك) . وتشير ذلك ان السلع والخدمات المصريه تصبح غير جذابه بالنسبه للامريكين وبالتالى يقل طلبهم على الجنيه المصرى عن الكميه المعروضه . مما يؤدى الى انخفاض سعر صرف الجنيه الى (٢ دولار) ويلاحظ ايضا أنه عند سعر صرف منخفض نسبيا للجنيه (٥ر١ دولار) فأن طلب الأمريكيون على الجنيه سوف يزداد ويصبح (و ك) . وتفسير ذلك ان السلع والخدمات المصريه اصبحت اكثر جاذبيه للأمريكيون . وبالتالى يزداد طلبهم على الجنيه المصرى عن الكميه المعروضه منه . مما يؤدى الى زيادة سعر صرف الجنيه مرة أخرى الى (٢ دولار) أى أن هناك سعر واحد فقط يمكن أن يستقر عند سعر الصرف بين كل من الجنيه والدولار فى ظل نظام حرية الصرف وهو ذلك السعر الذى تتعادل عنده الكميه المطلوبه من الجنيه المصرى مع الكميه المعروضه منه . وذلك عند سعر (جنيه واحد = ٢ دولار) . ويسمى هذا السعر سعر التوازن . وعند الكميه (و ك) وتسمى هذه الكميه بكمية التوازن . وهنا يتحدد سعر الصرف التوازنى تماما كما يتحدد السعر التوازنى للسلعة فى السوق .

نظرية تعادل القـوة الشـرائيه •

لقد تعرضت أسواق الصرف لتقلبات عنيفه على اثر قيام الحـرب العالمية الأولى وانتقال اغلب دول العالم الى اتباع قاعدة العمـلات الورقيه المستقله (نظام حرية الصرف) • وقد عرفت عملات الـدول المختلفه خلال هذه الفترة تغيرات عنيفه • وكان من الضرورى معرفـة المعيار الذى يتم على أساسه تحديد قيمة كل عمله فى تبادلها بالعملات الأخـرى •

وظهرت عدة محاولات لمعرفة ذلك المعيار • الا أن ابرز هـذه المحاولات هى نظرية تعادل القوة الشرائيه التى جاء بها الاقتصـادى السـويدى جوسـتاف كاسـل • واوضح فى نظريته كيفية تحديد سـعر الصرف ما بين عملات الدول المختلفه التى تعرضت لموجـات مـن التضخم خاصة فى فترة الحرب العالمية الأولـى وما بعدها •

ولقد أقـام جوسـتاف كاسـل [١] نظريته على أساس أنـه اذا كانت قيمة عملات الدول فيما بين بعضها البعض تتحدد فى ظـل قاعدة الذهب بما تساويه كل عمله من ذهـب • فانه فى ظل نظام حريـة

---

١ - Cassel : La monnaie et la change opres 1914, P. 168.

Cite par Barre : Economie politique, tome II.P.592.

الصرف ، يتحدد سعر الصرف التوازنى مابين عملتى دولتين على اساس تعادل القوة الشرائيه لعمله كل دوله فى سوقها الداخليه أى بالعلاقه بين مستويات الأسعار فى البلاد المختلفة .

وتبسيطا لدراسة نظرية تعادل القوة الشرائيه ، سوف نفرق بين نظرية تعادل القوة الشرائيه فى صورها المطلقه وصورها المقارنه .

الصورة المطلقه للنظرية

من المسلم به ان العملات المختلفه لاتطلب لذاتها ولكن لما لها من قوه شرائيه داخل بلادها ، فانه يترتب على هذا أن يتم تحديد معدل التبادل بين هاتين العملتين ، أى سعر الصرف بينهما على اساس تعادل القوة الشرائيه لعملة كل دولة فى سوقها الداخليه مع قوتها الشرائيه فى سوق الدولة الاخرى وذلك بعد تحويلها الى عملة هذه الدولة الأخر وفقا لسعر الصرف المذكور . وهذا يعنى أن معدل التبادل بين عملتى دولتين لا بد وأن يكون هو نفسه معدل نقود الدوله الأولى اللازمة لشراء كمية معينه من السلع والخدمات فيها الى مقدار نقود الدوله الثانية اللازمة لشراء هذه الكميه نفسها من السلع والخدمات (١) .

---

١ — راجع الدكتور أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدوليه ، مرجع سابق ، ص ١٦٨ — ١٧٠

ولايضاح ذلك نفترض أنه من الممكن شراء كمية معينة من السلع والخدمات في داخل الولايات المتحدة بمبلغ ٢٠٠ دولار ، وأنه من الممكن أن نشترى الكمية نفسها من السلع والخدمات داخل مصر بمبلغ ١٠٠ جنيها مصريا ومعنى ذلك أن القوة الشرائيه للدولار

الأمريكي تعادل نصف القوة الشرائيه للجنيه المصرى ، وعلى ذلك فإن سعر صرف التوازن الذى يتفق والعلاقه بين القوة الشرائيه للدولار في الولايات المتحده والقوة الشرائيه للجنيه في مصر هو ١ ج = ٢ دولار وهكذا فإن سعر الصرف على هذا النحو ، فإنه يحقق التوازن في العلاقات التجاريه للبلدين ، أى يحقق التوازن بين الكميات المطلوبه والكميات المعروضه من الدولار ، وبين الكميات المطلوبه والكميات المعروضه من الجنيه المصرى ، وبالتالى فإن سعر الصرف الذى يعكس القوة الشرائيه النسبيه لعملتين معينتين في ظل نظام حرية الصرف يعتبر هو سعر صرف التوازن الذى يميل سعر الصرف الفعلي الى الاتجاه اليه والاستقرار عنده ، وذلك في حالة ثبات القوة الشرائيه لهاتين العملتين .

وبناء على ذلك فإن أى سعر صرف اقل من سعر التوازن لايمكن أن يستمر في السوق ، فلو تغير سعر الصرف وأصبح (١ جنيه = ٥ر١ دولار) فإن الجنيه المصرى سيكون مخفضا في سعره بالنسبه للدولار ، وتكون أثمان السلع الأمريكية أكثر ارتفاعا من اثمان السلع المصريه المماثله لها تماما ، ومن ثم يزيد طلب الأمريكين

على السلع المصريه ويقل طلب المصريين على السلع الأمريكية ، وزيادة عرض الدولار عن طلبة ، ونقص عرض الجنية عن طلبه ، مما يؤدى الى أرتفاع سعر الجنية المصرى مرة آخرى فى أتجاه معدل التوازن أى ١ جنية = ٢ دولار

وبالمثل فان أى سعر صرف أعلى من سعر التوازن لايمكن أيضا أن يستمر فى السوق ، فلو تغير سعر الصرف وأصبح (١ جنية = ٣ دولار) فان الجنية المصرى يكون مغالى فى سعرة بالنسبة للدولار ، وتكون اثمان السلع المصرية أكثر ارتفاعا من اثمان السلع الأمريكية المماثله لها تماما ، ومن ثم يزيد طلب المصريين على السلع الامريكية ونقص طلب الامريكيين على السلع المصرية ، أى زيادة عرض الجنية عن طلبة ، ونقص عرض الدولار عن طلبة ، مما يؤدى الى انخفاض سعر الجنية المصرى مرة آخرى فى أتجاه معدل التوازن أى ١ جنية = ٢ دولار .

ويتضح مما سبق أن نظرية تعادل القوه الشرائية فى صورتها المطلقة توضح أن هناك سعر صرف مابين عملة دولتين يعتبر هو المعدل الطبيعى والعادى ، أو معدل التوازن بينهما ، يتأرجح سعر الصرف الواقعى حوله ويميل الى الاتجاه اليه والاستقرار عنده ، ويسمى سعر الصرف المذكور بمعدل القوه الشرائية .

الصورة المقارنة للنظرية

تذهب نظرية تعادل القوه الشرائية فى صورتها المقارنة الى كيفية تحديد مقدار التغير فى سعر الصرف التوازنى من فتره الى آخرى

بمعنى أن أى تغير فى مستوى أسعار دوله ما بالنسبة لمستوى الاسعار فى العالم الخارجى ، أى أن تغير القوه الشرائية للعمله الوطنية فى داخل بلدها بالنسبة للقوى الشرائية للعملات الاجنبية فى داخل بلدها ، لابد وأن يودى الى تغير سعر صرف التوازن ، وأن سعر صرف التوازن يتغير بمقدار يتناسب مع ماحدث من تغير فى القوه الشرائية للعملتين كل فى بلدها .

وعلى سبيل المثال لو تغيرت القوه الشرائية للجنية بالانخفاض بدرجة أكبر مما انخفضت بة القوه الشرائية للدولار ما بين فترتين فلابد وأن ينخفض سعر صرف الجنية فى الفترة اللاحقه عنها فى فترة الاساس والعكس صحيح بمعنى أن لو تغيرت القوه الشرائية للجنية بالارتفاع بدرجة أكبر مما ارتفعت بة القوه الشرائية للدولار ، فلابد وأن يرتفع سعر الجنية فى الفتره اللاحقة عنه فى فترة الأساس .

وهناك صيغة بسيطة تمكننا من تحديد مستوى سعر صرف التوازن بين عملت دولتين فى فترة لاحقة بالمقارنه بسعر صرف التوازن الذى ساد فى فترة الأساس وذلك أخذا فى الاعتبار ماحدث من تغير فى القوه الشرائية لكل من هاتين العملتين مابين الفترتين المذكورتين .

وتأخذ الصيغة الشكل التالى بافتراض أن العملتين محل البحث هما الجنية والدولار .

$$\text{سعر صرف التوازن الحالى للجنية} = \text{سعر صرف التوازن فى فترة الاساس} \times \frac{\text{الرقم القياسى الحالى للاسعار فى الولايات المتحده}}{\text{الرقم القياسى الحالى للاسعار فى مصر}}$$

تطبيقا لذلك ، نفترض أن سعر صرف الجنية فى فتره الاساس هـــــو اجنية = ٢ دولار ، وكان الرقم القياسى للاسعار فى كل من مصـــــر والولايات المتحده فى فتره الأساس هو ١٠٠ ، وأن الرقم القياســـى الحالى للاسعار فى مصر هو ١٥٠ مما يعنى ارتفاع مستوى الأسعـــــار فى مصر ما بين فتره الاساس والفترة الحالية بمقدار ٥٠٪ ، وكان الرقم القياسى الحالى للاسعار فى الولايات المتحده كما هو ١٠٠ لم يتغـير فانه يمكن معرفة سعر صرف التوازن الحالى للجنية بتطبيق المعــادله السابقة ·

سعر صرف التوازن للجنيه = ٢ × $\frac{١٠٠}{١٥٠}$ = $\frac{١}{٣}$ ١

مما سبق يتضح أن سعر الصرف الاجنبى يتغير طرديا مع تغير مستوى الاسعار فى الاقتصاد الوطنى ، أى أن قيمة العمله الوطنية تتغـــير عكسيا مع تغير مستوى الاسعار فى الاقتصاد الوطنى ·

تقييم نظرية تعادل القوه الشرائية

هناك العديـد من الانتقادات وجهت الى نظرية تعادل القوه الشرائية وتتمثل هذه الانتقادات فيما يلى :—

اولا :— أن مستوى الأسعار ليس هو المؤثر الوحيد فى تحديد سعـــر الصرف ، اذ يتوقف تحديد هذا السعر على عوامل هامه آخرى ، مثل مستوى الدخل القومى واذواق المستهلكين ، ومن ثم فان الاعتماد على التغير فى المستوى العام للاسعار فحسب فى تحديد سعر الصرف التوازنى قـد يؤدى فى بعض الحالات الى نتائج غير سليمه · فقـــد

يرتفع مستوى الأسعار فى بلد ما بالمقارنة بسنه الأساس ، ومع ذلك لايقتضى الأمر تخفيض قيمة العمله الوطنية . فاذا اقترن الأرتفاع فى مستوى الأسعار فى هذه البلد بتحويل فى اذواق المستهلكين أدى إلى انصرافهم عن السلع الأجنبية ، الأمر الذى يؤدى الى الغاء الأرتفاع فى سعر الصرف (وانخفاض قيمة العملة الوطنية) . نتيجة لأرتفاع الأسعار الوطنية .

ثانيا من الصعوبة بمكان أختيار فترة الأساس المناسبه ومعرفة سعر الصرف التوازنى بين علاقة دولتين التى يمكن أن نقارن بينهما وبين سعر الصرف فى فترة لاحقه .

ثالثا هناك صعوبات فنية فى الوصول الى ارقام قياسية قادرة على التعبير عن تغير القوه الشرائية تعبيرا يعتمد به فى هذا المجال ، يمكن بالرغم من هذا اعتبار الرقم القياسى لاسعار التجزئة هو انسب الارقام القياسية والتى يمكن أن يعتمد بها فى هذا المجال .

رابعا يأخذ على نظرية تعادل القوه الشرائية انها اغفلت فى بحثها لقوى التوازن ، تأثير حركات رؤوس الأموال الدولية على تحديد سعر الصرف . فالنظرية تفترض أن الطلب وعرضه انما يتولدان عن التجاره الدوليه فحسب ... ولم تضع فى الاعتبار أثر انتقالات رؤوس الأموال على مستوى سعر الصرف .

ورغم كل هذه الأنتقادات التى وجهت لنظرية تعادل القوه الشرائية فأنه لايمكن اعتبارها عديمة الفائده .. بل هى على العكس

نظرية صحيحة ، مع بعض التحفظات ، وتظهر أهمية النظرية فــى اعقاب الفترات ذات التقلبات الكبيره فى القوى الشرائية للنقــــود ، اذ توضح هذه النظرية وجوب تخفيض سعر صرف عمله الدوله التــى ارتفعت بها الاسعار بنسبة أكبر من الدوله الاخرى ، والا ستكون منتجاتها أغلى نسبيا من منتجات الدوله الاخرى مما يهدد قدرتها على التصدير ومنافسة الدول الاخرى فى الاسواق العالمية •

كما أن النظرية تركز النظر على أحدى العلاقات الهامه التى يجب عدم أهمالها عند أقدام السلطات النقدية على تحديد سعر التوازن للصرف •

المبحث الثالث :

نظام الرقابه على الصرف

يختلف نظام الرقابه على الصرف عن النظامين سالفي الذكـــر فيما يتضمن من تدخل السلطات النقديه في سوق الصرف • ففـي ظل نظام الرقابه على الصرف ستيطر السلطات النقديه على موارد البــلاد من العملات الاجنبيه ، كما تتولـى توزيع هذه الموارد وفقا لاولويات معينه •

وفي ظل نظام الرقابه على الصرف لاتحدد سعر الصرف نتيجـــه لتلاقي قوى عرض العمله الوطنيه بواسطه المقيمين في الدوله وقوى طلبها بواسطه المقيمين في الخارج كما هو الحال في ظل نظام حريه الصرف ، بل أن الطلب الفعلي على الصرف الاجنبي انما يحصر بواسطة الدولـة في حدود الكميه المعروضه من هذا الصرف وذلك على اساس سعر معين للصرف تحدده الدوله بنفسها اداريـا •

وقـد انتشر العمل بالرقـابه علـى الصرف (١) في الفتره السابقـه علـى قيام الحرب العالميه الثانيه ، واستمر العمل بها خلال مدة الحرب ، وتذهب كافه الدوله نحو اتباع نظام الرقـابـه علـــى الصرف وذلك فيمـا عـدا الدول الراسماليه المتقدمـه وبعض الدول المتخلفه والغنيه في الوقت نفسه المرتبطه اقتصادياتها بها ارتباطـــا

Ellis, Howard , Exchange contral and discrimin-atien, the American Econamic review, val xxvil, decenber I947, p.p 877- 888

وثيقا مثل الدول العربيه المنتجه للبترول ، وكان السبب الاصيل في الاخذ بنظام الرقابه على الصرف،ماعرفته اسعار الصرف في ظل نظام العملات الورقيه المستقله من تقلبات عنيفه مع تعذر ، اوعدم ملاءمه العودة الى قاعدة الذهب، ومن ثم كانت الرقابه على الصرف السبيل الوحيد امام السلطات النقديه للمحافظه على ثبات سعر الصرف عند مستوى ملائم .

ويتمثل جوهر نظام الرقابه على الصرف في احتكار الدوله بواسطه جهاز خاص تنشئه لهذا الغرض يطلق عليه اسم ادارة النقد ، شراء وبيع العملات الاجنبية ، بمعنى ان الدوله تحظر على الافراد التعامل في العملات الاجنبيه وقصره على الدوله . ويتحقيق التوازن في سوق الصرف عن طريق قيام الدوله بنفسها بتحديد السعر وتقترب هذه الطريقه في تنظيم سوق الصرف من اسلوب التسعير الجبرى ، وتقوم الدوله بتوزيع الكميه التي تحصل عليها من الصرف الاجنبي على مختلف طالبيه وليس امام من يرغب في الحصول على النقد الاجنبي او بيعه الا التوجه الى الجهه التي انشاتها الدوله لهذا الغرض وذلك وفقا للسعر والشروط التي تحددها . (١)

بالاضافه الى هذا فان الدول التي تقرر الاخذ بنظام الرقابة على الصرف، فانها تقوم بعدد من الاجراءات ، واهم هذا الاجراءات :

Swidrowski, joseph "le contral des changes dansle mondes" Problemes economiques, 27 decembre 1972, no I302 PP 2I- 27

١ـ أجبار المقيمين في الدوله على بيع ما يمتلكونه من نقد اجنبي الى السلطات النقديه ، كذا عرض مالديهم من قيم منقوله كالاسهم والسندات التي تدر دخلا بالنقد الاجنبي ضمانا لتحصيل ماتدره مستقبلا .

٢ـ حظر تصدير واستيراد العمله الوطنيه ، وذلك للقضاء على السوق السوداء لها في الخارج لمالها من قوه شرائيه في السوق الوطنيه فاذا منع استيرادها تقضى على مالها من قوه شرائيه وانصرف الخارج عنها .

٣ـ حظر تصدير روءس الاموال من الدوله بكافة اشكالها بما في ذلك القيم المنقوله والمعادن النفيسه والسلع صغيره الحجم ذات القيمه المرتفعه كالمجوهرات ، حيث ان السماح بذلك هو بمثابه السماح بتهريب رأس المال وهو ما يتعارض مع الرقابه على الصرف

٤ـ انشاء جهاز يقوم بالرقابه على عمليات التجاره الخارجيه ، لضمان قيام المصدرين بادخال قيمه صادراتهم بالنقد الاجنبي وبيعها لادارة النقد وعدم قيامهم ببخس قيمة هذه الصادرات والاحتفاظ بالفرق بين قيمتها الحقيقيه والقيمه المعلنه في الخارج مما يعتبر تصديرا لراسمال وكذلك لضمان عدم قيام المستوردين بالمغالاه في قيمه

واردتهم والحصول على كميات من النقد الاجنبى اكبر من الكمية اللازمه لسداد قيمة هذه الواردات ، فالرقابه على الصادرات تعتبر من اهم الاجراءات التى تقوم بها الدوله التى تطبق نظام الرقابه على الصرف ٠

٥ــ تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين الى الخارج بتحويلة الى نقد اجنبى ٠

٦ــ تجميد حقوق غير المقيمين بها ويتخذ ذلك صوره فتح حساب خاص بالبنك المركزى أو البنوك التجاريه ، ولا يحوز اصحاب هذه المبالغ تحويلها الى الخارج ، أى فى شكل عملات دولهم ، وان كان يجوز لهم عادة استخدامها كلها اونسبه منها فى وجوه معينه مثل التوظيف فى السياحه داخل الدوله اوالتوظيف فى سندات حكوميه طويله الاجل او كثمن للصادرات من بعض السلع المعينه التى تجد الدوله صعوبه فى تصريفها فى السوق العالميه ٠ كما يستطيع الوطنى المدين للخارج بالسداد فيه بالعمله الوطنيه وفاء للديون المدين بها سواء اتخذت صورة ديون تجاريه اوفوائد وارباح اوسندات اواقساط قروض ، ويعتبر هذا الدفع بمثابه وفاء بالنسبه للوطنى المدين ٠

ويلاحظ أن الدول تلجاء ايضا الى هذا التجميد فى اوقات الحروب وذلك بالنسبه الى حقوق غير المقيمين من مواطن الدول الاعداء ، وقد اتبعت المانيا نظام الحسابات المجمده اعتبارا من عام ١٩٣١ ٠

يتضح مما سبق انه بمقتضى نظام الرقابه على الصرف تحل الاجراءات الاداريه ، مثل اللوائح والتصاريح والقوانين ، محل السوق فى تخصيص النقد الاجنبى بحيث تتساوى الكميه المطلوبه منه مع الكميه المتاحه عند سعر الصرف الذى تحدده السلطات النقديه .

ومما هو جدير بالذكر أن اتباع نظام الرقابه على الصرف غالبا ما يترتب عليه وجود اكثر من سوق واحد وبالتالى اكثر من سعر واحد للصرف الاجنبى ، فوجود حدود على الكميه التى يمكن لاى شخص الحصول عليها لاى غرض بالسعر الرسمى (الذى يقل عن سعر التوازن بالضروره) ، وتقييد حريه الافراد فى التعامل فى النقد الاجنبى يؤدى الى ظهور مايسمى السوق السوداء (١) ويكون سعر الصرف فى السوق السوداء اعلى من سعر الصرف التوازنى . والسبب فى هذا هو ان المتعامل فى السوق السوداء معرض للعقوبه ، اذا ما اكتشف امرة ، سواء بالحبس اوبالغرامه او بهما معا حسب مقتضى الحال . وهذا الاعتبار يدفع سعر الصرف فى المعاملات غير القانونيه (معاملات السوق السوداء) الى اعلى من السعر التوازنى والفرق بين سعر الصرف التوزنى وسعر صرف السوق السوداء يمثل تأمين ضد المخاطره التى يتحملها البائع فى السوق السوداء اذا ما اكتشف امرة . (٢)

١ ـ المقصود بالسوق السوداء أن المعاملات فى هذه السوق تجرى فى الظلام أى من وراء ظهر السلطات النقديه ، بعبارة أخرى السوق السوداء تمثل مجموع المعاملات غير القانونية التى تجرى بالنسبه لأى سلع او خدمه

٢ ـ دكتور جوده عبد الخالق ، الاقتصاد الدولى ، دار النهضه العربيه ، الطبعه الثالثه سنة ١٩٨٦ ، ص ١٢٠ ـ ١٢٦ .

وبالاضافه الى ذلك قد تلجاء السلطات النقديه الى رفع سعر الصرف بالنسبه لبعض انواع المعاملات للحد من الطلب على النقد الاجنبى من ناحيه ، ولتشجيع زيادة الكميه المعروضه منه من ناحيه أخرى ، وهذا مايعرف باسم السوق الموازيه فى مصر . تلك السوق التى يسود فيها سعر للصرف يسمى السعر التشجيعى ، وهواعلى من السعر الرسمى ولكن اقل من السعر التوازنى . وهذا مايعنى أن الرقابه على الصرف تمتيز وسيله فعاله للتحكم فى التجاره الخارجيه ، فاذا اريد تشجيع استراد سلعه معينه ، باعتبارها سلعه ضروريه ، تخصص لمستورديها الاعتمادات المطلوبه من النقد الاجنبى ، واذا روئى الحد من استيراد سلعه معينه ، لسبب اولاخر [illegible] الاعتمادات لمستورديها اوخصصاعتمادات قليله . ولايقف الامر عند تحديد كميه النقد الاجنبى التى تخصص لاستعمال [illegible] ، بل غالبا مايقترن هذا باتباع اسعار صرف متعدده للتميز بين الاستعمالات المختلفه للنقد الاجنبى . فقد تخصص اعتمادات النقد الاجنبى اللازم لاستيراد السلع الضروريه بسعر منخفض [illegible] بالنسبه للنقد الاجنبى اللازم لاستراد القمح فى مصر لهذا كانت تحصل وزارة التموين على المخصصات منه لهذا الغرض بالسعر الرسمى (١) اما السلع الاقل أهميه فيخصص لها كميات من النقد الاجنبى بسعر صرف مرتفع نسبيا ، كذلك اذا اريد تشجيع الصادرات من سلع معينه فان

---

١ ـ كان هذا الوضع سائدا فى مصر قبل توحيد سعر الصرف فى ١٩٧٦ .

سلطه الرقابه على النقد تقوم بشراء الصرف الاجنبى من مصدرى هذه هذه السلع بسعر صرف اعلى ، كأن تشترى الدولار المتحصل من تصدير المنسوجات بسعر اعلى من الدولار المتحصل من تصدير القطن مثلا .

وقد اتبعت المانيا النازيه نظام تعدد اسعار الصرف حيث بلغت هذه الاسعار حوالى ثلاثين سعرا مختلفا يتراوح الانخفاض فيها عن سعر الصرف الرسمى مابين ٢٠ ٪ و ٧٠ ٪ . وقد كان سعر المارك السياحى مثلا اقل من سعر المارك الرسمى بـ ٧٠ ٪ (١) .

أهداف الرقابه على الصرف .

تهدف الدول من تطبيق نظام الرقابه على الصرف تحقيق أهداف متعدده ، تتمثل فيما يلى :ـ

اولا :ـ يهدف نظام الرقابه بصفه اساسيه الى المحافظه على قيمه العمله الوطنيه امام عملات الدول الاخرى ، وذلك عندما تخش الدوله من انهيار قيمه عملتها . ويتم ذلك من خلال تقنين الكميه المحدده المعروضه من النقد الاجنبى مابين مصادر الطلب المختلفه عليها مما يسمح بالابقاء على سعر صرف مرتفع للعمله الوطنيه . وتعتمد الدوله فى مواجهه هذا السعر المرتفع للعمله الوطنيه على أحتكارها لبيع النقد الاجنبى من اجل تحقيق التوازن فى مدفوعاتها الخارجيه

---

١ ـ د / أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدوليه ، مرجع سابق ص ١٨٧ .

وذلك بدلا من ترك هذا التوازن يتحقق عن طريق انخفاض كبير في سعر صرف العملة الوطنية ، اذا ماترك تحديده لقوى الطلب على العملة الوطنية وعرضها في سوق الصرف الاجنبي .

ثانيا — يهدف نظام الرقابة على الصرف الى تحقيق الاستغلال الامثل للنقد الاجنبي ويتم ذلك عن طريق توجيه النقد الاجنبي نحو استيراد السلع الضرورية ، وتفادي تبديد النقد الاجنبي بتقييد الواردات غير الضرورية. ويرجع ذلك الى ان الحكومة في ظل هذا النظام بوسعها تحديد السلع التي يتم استيرادها من خلال الترخيص باستيراد السلع الاساسية فقط ، وهكذا تحقق الدولة الاستخدام الامثل للنقد الاجنبي .

ثالثا — تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، سواء كان هذا الاختلال راجعا الى الميزان التجاري اوميزان رأس المال ، ويتم ذلك عن طريق مكافحة الحركات المفاجئة لرؤوس الاموال لان رفض السلطات النقدية في الدولة ان تبيع النقد الاجنبي لهذا الغرض انما يعني سير الطريقة القانونية الوحيدة التي تتمكن بواسطتها رؤوس الاموال من الخروج من الدولة . وتجد الدول المختلفة في الرقابة على الصرف الاداة المناسبة لمكافحة خروج رؤوس الاموال المتوافرة فيها بندرة نسبية. وذلك بعدم اعطاء مالكيها فرصة لاستثمارها في خارج الدولة .

رابعا : يهدف هذا النظام أيضا الى عزل الاقتصاد القومى عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسه العماله الكامله فى الداخل مع المحافظه على التوازن الخارجى . فيمكن للدولــه من القيام بالمشروعات العامــه ، وتشجيع الائتمان ورفع مستوى الاجور مما يؤدى الى زيادة الدخل القومى كما أن الرقابه على الصرف تمكن من الحد بين الواردات وعدم السماح لها بزيادة الدخل القومى مما تؤدى اليه من عجز فى ميزان المدفوعات او تدهور فى قيمة العمله الوطنيه بالاسواق العالمية ، الا أن عزل الاقتصاد القومى عن اقتصاديات الدول الاخرى من شأنــه أن يقضى على فوائد تقسيم العمل والمزايا النسبيه التى يمكن ان تتحقق من التبادل التجارى .

خامسا ــ يحقق نظام الرقابــه على الصرف أهداف ماليه تتمثــل فى الحصول على ايرادات لخزانه الدولــه ، فالفرق بين سعر شراء النقد الاجنبى وسعر بيعه هو فرق ايجابى ، ويذهب الى خزانة الدوله كايراد لها ، وهذا الهدف يساعد كثير من الدول على سداد القروض الدوليه وفوائدها واقساطها .

سادسا ــ يحقق نظام الرقابه على الصرف اهداف سياسيه ، حيث يمكن للدول المتبعه ذلك النظام التميز فى المعامله مابين مختلف الدول وذلك وفقا للاتجاه السياسى للدولــه ، فيمكن العمل على تشجيع

التجاره مع دوله معينه ،وضع المعامله مع دولـه اخرى ،وقد استخدمت المانيا الرقابـة على الصرف من اجل ربط اقتصاديات دول اوربـــــا الوسطـى بالاقتصاد الالماني • •

الفصل الثالث

توازن ميزان المدفوعات

تناولنا فى فصل سابق تعريف ميزان المدفوعات ، وأنواع المعاملات الاقتصادية التى تقيد به ، وكذلك طريقة القيد فى الميزان ، وأوضحنا أن الطريقة المتبعه فى القيد فى ميزان المدفوعات هى طريقة القيد المزدوج ، ولذلك لابد أن تتعادل قيمة الجانب الدائن مع قيمة الجانب المدين ، وهذا هو التعادل أو التكافؤ الحسابى للميزان ، وهذا التعادل الحسابى للميزان لايعبر عن المركز الاقتصادى للدولة ، فقد يكون هناك تعادل حسابى فى ميزان مدفوعات دوله ما ، وفى نفس الوقت يكون هذا الميزان فى حالة اختلال اقتصادى .

بناء على ذلك لايقصد بتوازن ميزان المدفوعات مجرد التعادل الحسابى أى تعادل الجانب الدائن والجانب المدين فى هذا الميزان ، فهذا التعادل هو نتيجة منطقيه لاتباع القيد المزدوج فى تسجيل العمليات . وانما يعنى التوازن حالة تكافؤ فى ظلها الايرادات التى تحصل عليها الدوله من صادرتها من السلع والخدمات والتحويلات الرأسماليه طويلة الأجل الى الداخل مع المدفوعات الناشئه عن وارداتها من السلع والخدمات والتحولات الرأسماليه طويلة الأجل الى الخارج .

ويمكن توضيح الفرق بين كل من التعادل الحسابى والتوازن الاقتصادى ، بالتميزبين نوعين من العمليات التى تقيد فى ميزان

المدفوعات حسب الهدف من اجرائها .

النـوع الأول هو عمليات مستقلة :

وهى تلك التى تجرى لذاتها بغض النظر عن الوضـع الاجمالى للميزان وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو مـن اشباع لمن يقوم بها مثال ذلك تصدير السلع أو استيرادها وتقديم الخدمات أو الحصول عليها . وتلقى استثمارات أجنبيه أو القيام بها . فهذه العمليات كلها تتحـقق دون نظر الى حالة أو وضع ميزان المدفوعات .

النوع الثانى هو عمليات موازنة :

وهى التى لاتجرى لذاتها وانما تجرى بالنظر الى حالة أو وضع ميزان المدفوعات . ومثال ذلك استيراد الذهب أو تصديره . فهذه العمليات لم تكن تتم لو لم تكـن هناك عمليات مستقله سبق القيام بها . وهى لا تتحقق الا من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائيه أو مستقله -

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على عمليات المستقله وحدها . فيكون ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما تتساوى المدفوعات المستقله فى جانب الدائـن وجانب المدين . ويكون الميزان مختلا فى حالة عدم تعادل هاتيـن القيمتين . ولاختلال الميزان صورتان اما فائض أو عجـز . ويكـون

الميزان فى حالة فائض عندما تزيد قيمة جانب الدائن عن جانب المدين فى العمليات المستقله ، ويكون الميزان فى حالة عجز عندما تزيد قيمة جانب المدين فى هذه العمليات عن قيمة الدائن .

وتتمثل العمليات المستقله فى ميزان المدفوعات فى حساب العمليات الجاريه وفى حساب رأس المال طويل الأجل ، أما العمليات الموازنه فانها تتحقق بصفه عامه فى حساب رأس المال قصير الأجل .

وتعتمد الدول بصفه عامه فى سد عجز فى ميزان مدفوعاتها على الايرادات الاستثنائيه مثل الاقتراض من الخارج أو السحب مما تملكه من أرصده ذهبيه وعملات أجنبيه . ومثل هذا الدفع لايمكن أن يستمر لسنوات طويله ، فاذا استطاعت دولة ما خلال فتره معينه أن تواجه العجز فى ميزان مدفوعاتها عن طريق تصدير الذهب ، واستخدام رصيده من العملات الأجنبيه أو الاقتراض من الخارج ، فانها قد لاتستطيع ذلك فى المستقبل فاستمرار العجز يؤدى الى استنفاذ أرصدة البلد من الذهب والعملات الأجنبيه ، ومثل هذا الوضع لايمكن أن يوصف بالتوازن .

وفى الحاله العكسية أى فى حالة وجود فائض فى ميزان مدفوعات دولة ما ، وهو ما يعرف (الاختلال بالفائض) ، فأنه يتم تسوية المركز الاقتصادى الخارجى للبلد فى هذه الحاله عن طريق تراكم الأرصده من الذهب والعملات الأجنبيه أو زيادة دائنة الدوله لدول العالم ، ومثل هذا الوضع أيضا لايمكن أن يوصف بالتوازن ، حيث أن استمرار تراكم العملات الأجنبيه والذهب ، يمثل ركود لجزء من

موارده الاقتصادية .

ولقد أرجع الاقتصاديون التقليديون امكانية تصحيح الاختلال في موازين المدفوعات الى مايحدثه الاختلال من تغيرات في المستويات العامه للأسعار في البلاد اطراف التبادل الدولى ، ومايتنج عن ذلك من تغير في حجم الصادرات والواردات ، وبالتالى التوازن في ميزان المدفوعات ، وقد قدم التقليديون أفكارهم في فترة سيادة قاعدة الذهب ، وينطبق التحليل التقليدى لقوى تحقيق التوازن في ظل قاعدة الذهب على نظام سعر الصرف المتغير ، حيث أن تغيرات أسعار الصرف في ظل نظام سعر الصرف المتغير لابد وأن تعكس نفسها على أسعار السلع الوطنيه مقدرة بالعملات الأجنبية وعلى أسعار السلع الأجنبيه مقدرة بالعملة الوطنيه . ، ومن هنا يكون لتغير سعر الصرف في ظل نظام سعر الصرف المتغير اثره على حجم الصادرات والواردات ، وبالتالى على تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات . وهكذا يعتبر تحليل قوى التوازن في ظل نظام سعر الصرف المتغير امتداد للتحليل التقليدى في ظل قاعدة الذهب الدولية (١).

---

١ — راجع أحمد الغندور ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٧٠ ، ص ١٩٤ — ١٩٥

تصحيح الاختلال فى ظل نظام سعر الصرف الثابت :

سبق أن عرفنا أن نظام سعر الصرف الثابت قوامة اتباع قاعدة الذهب ، وأن حد دخول الذهب الى الدولة أو خروجة منها يعمل على ثبات سعر الصرف السائد بها .

فاذا حدث عجز فى ميزان المدفوعات بحيث زادت الكميات المطلوبه من العملات الأجنبيه عن الكميات المعروضه منها عند حد تصدير الذهب فان تصدير الذهب يتكفل بسداد الفجوه بين الكميات المطلوبه والمعروضه بحيث لا ترتفع سعر الصرف الى مابعد حد تصدير الذهب ، ويحدث العكس اذا حقق البلد فائضا فى ميزان المدفوعات بحيث قلت الكميات المطلوبة عن الكميات المعروضه عن حد استيراد الذهب ، فان استيراد الذهب يتكفل بسد الفجوه بين الكميات المطلوبه والمعروضه بحيث لا ينخفض سعر الصرف عن حد استيراد الذهب .

الا أن خروج الذهب من بلد العجز الى بلد الفائض لا يمكن أن يستمر لفترة طويله لأنه يمثل استنزاف بلد العجز من الذهب .

ونظرا لأن الدول التى تتبع قاعدة الذهب تعمل على ربط قيمة عملتها بوزن معين من الذهب ، كما يجب أن تكون النقود مغطاه بالذهب . يوضح الاقتصاديون التقليديون بناء على ذلك ، أنه اذا حدث اختلال فى ميزان المدفوعات الدوليه بين بلدين بحيث أصبح احدهما فى حالة عجز وأصبح الآخر فى حالة فائض ، ترتب

على ذلك خروج الذهب من بلد العجز الى بلد الفائض ، وبالتالى يؤدى الى نقص الأرصدة الذهبيه لبلد العجز وزيادتها فى بلد الفائض ، مما يدفع السلطات النقدية (البنك المركزى) الى أن تتخذ من الاجراءات ما يؤدى الى نقص كمية النقود داخل الدوله حتى تتناسب مع كمية الذهب بعد نقصه وعلى العكس فان زيادة الأرصدة الذهبية لبلد الفائض نتيجة لدخول الذهب ، يدفع السلطات النقديه فيها الى أن تتخذ من الاجراءات ما يؤدى الى زيادة كمية النقود فيها داخل الدول حتى تتناسب مع كمية الذهب بعد زيادته، وأدوات السياسه النقديه التى تستخدمها السلطات النقدية للتحكم فى كمية النقود سواء بالزياده أو النقصان تتمثل فى تغيير سعر أعادة الخصم ومباشرة عمليات السوق المفتوحة .

طبقا لنظرية كمية النقود فان المستوى العام للاسعار يرتبط طرديا بكمية النقود المتداوله ، وبالتالى فان نقص كمية النقود المتداوله فى بلد العجز على أثر خروج الذهب يؤدى الى انخفاض مستوى الأسعار كما أن زيادة كمية النقود المتداوله فى بلد الفائض على أثر دخول الذهب يؤدى الى ارتفاع مستوى الأسعار . وهكذا فان انخفاض المستوى العام للأسعار فى بلد العجز وارتفاعه فى بلد الفائض يؤدى الى زيادة الطلب على الصادرات والى نقص الطلب على الواردات فى بلد العجز ، اما فى بلد الفائض ، يؤدى الى زيادة الطلب على الواردات ونقص الطلب على الصادرات ، الأمر الذى يؤدى بكل من بلد العجز والفائض الى التوازن .

تصحيح الاختلال في ظل نظام سعر الصرف المتغير :

لا يختلف نظام سعر الصرف المتغير عن نظام ثبات سعر الصرف في كيفية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات • ففي كل من النظامين يؤدي حدوث الاختلال الى تغير أسعار السلع في كل من البلدين ومن ثم تغير في أسعار الصرف فيما بينهما الأمر الذي يدفع بالميزان في طريق التوازن •

كما أن التغير في أسعار الصرف ما بين بلدين يؤدي الى تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، ولتوضيح ذلك نفترض أنه عند سعر صرف معين كان ميزان المدفوعات لدولة ما في حالة عجز ، بمعنى أن الكميات المطلوبه من العملات الأجنبيه أكثر من الكميات المعروضه منها ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض قيمة العمله الوطنيه (ارتفاع سعر الصرف للعملات الأجنبيه) مما يؤدي الى زيادة حجم وقيمة الصادرات ، انخفاض حجم وقيمة الواردات ، مما يدفع بالميزان في طريق التوازن •

وفي الحاله العكسيه ، أي أنه عند سعر صرف معين كان ميزان المدفوعات لدولة ما في حالة فائض ، بمعنى أن الكميات المطلوبه من العملات الوطنيه أكبر من الكميات المعروضه منها ، الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة العمله الوطنيه (انخفاض سعر صرف العملات الأجنبيه) مما يؤدي الى نقص حجم الصادرات ، وزيادة حجم وقيمة الواردات ، مما يدفع بالميزان في طريق التوازن •

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أنه يشترط لنجاح التخفيض فى معالجة العجز فى ميزان المدفوعات أن تتمتع عرض الصادرات وعرض الواردات فى هذه الدولة بمرونه لانهائيه .. بعبارة أخرى أن يكون مجموع مرونة الطلب على الواردات ومرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد صحيح .

أنواع اختلال ميزان المدفوعات :

يتجه الاقتصاديون الى التميز بين أنواع الاختلال المختلفة التى تمر بها موازين مدفوعات الدول . ويلاحظ أن لكل مرحله من مراحل النمو الاقتصادى تتميز بصورة خاصه لميزان المدفوعات . وهكذا يمكننا التميز بين أنواع الاختلال التالية :

١ — الاختلال العارض

وهذا الاختلال كما يدل اسمه لايعبر عن الوضع الاقتصادى للدوله ولايتمتع بصفة الدوام . بل هو اختلال يحدث لأسباب طارئه . ومثال ذلك متى كانت الدوله تعتمد على تصدير سلعة زراعيه مثل القطن واصيبت مثل هذه السلعه بآفه ادت الى نقص كميتها وبالتالى نقص ما يمكن أن يصدر منها . الأمر الذى ينعكس فى شكل اختلال ميزان المدفوعات . وهذا الاختلال لا يتصف بالدوام . لان الدوله سرعان ما تستطيع أن تتغلب عليه فى السنوات المقبله دون حاجه الى اتباع سياسات اقتصاديه معينه .

٢ ـ الاختلال الموسمى

يظهر ايضا هذا الاختلال فى الدول التى تعتمد على تصدير السلع الزراعية ، فاذا قامت هذه الدوله التى تعتمد على الزراعة باستيراد سلع والات ومعدات من دوله أخرى ، فى بداية العام وتعهدت بسداد قيمة هذه الواردات عن طريق تصدير جزء من المحاصلات الزراعية ، التى تحصد فى نهاية العام • فمن الطبيعى أن يكون هناك خلل فى ميزان المدفوعات فى الفترة مابين استيراد الالات والمعدات وتصدير المحاصلات الزراعية ، ولذلك يسمى هذا النوع بالاختلال الموسمى وهذا النوع من الخلل ايضا لايتمتع بالثبات ، ومثل هذه الاختلالات الموسميه تتعادل خلال العام ولاتحتاج الى اتباع سياسات اقتصادية معينه • وهذا النوع من الاختلال يتوقف على المدة التى يتم النظر الى ميزان المدفوعات خلالها فكلما قصرت هذه المدة كلما كان احتمال اكتشاف هذا الاختلال أكبر •

٣ ـ الاختلال الدورى

تعانى الدول الرأسماليه بتقلبات دوريه بين الرخاء والكساد، وكل فترة من هذه الفترات لها تأثيرها على ميزان المدفوعات ، فيكون أحيانا فى حالة فائض واحيانا فى حالة عجز •

ويلاحظ هنا أن الدول التى تمر بمرحلة رخاء دون باقى الدول الاخرى ، فان هذا الرخاء يتمثل فى ارتفاع الدخل القومى فى

هذه البلد وبالتالى زيادة الواردات عن الصادرات ، مما يؤدى الى حدوث عجز فى ميزان مدفوعات هذه الدوله .

وايضا اذا كانت هذه الدوله تمر بمرحلة كساد دون باقى الدول الأخرى ، فأن هذا الكساد يتمثل فى انخفاض الدخل القومى فى هذه البلد وبالتالى نقص الواردات عن الصادرات ، مما يؤدى الى حدوث فائض فى ميزان مدفوعات هذه الدوله .

ولهذا يسمى الاختلال الذى تمر به الدول الرأسمالية بالاختلال الدورى ، نظرا لحدوثه بصفة مستمره ودوريا .

ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادى

تمر الدول النامية بمراحل مختلفة من النمو الاقتصادى ، وكل مرحله من هذه المراحل يقابلها تغير فى هيكل الاقتصاد والدخل القومى ، الأمر الذى ينعكس على ميزان مدفوعات هذه الدوله ، وهكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادى صورة خاصه لميزان المدفوعات الدولية (١) .

ويذهب الاقتصاديون الى التميز بين المراحل الأربعة التالية :

١ ـ مرحلة المقترض الحديث

وهذه المرحلة تمثل حالة الدول النامية فى بداية تطورها ، حيث

---

١ ـ راجع دكتور / أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدوليـــه ، مرجع سـابق ، ص ٢٣٠ ، ٢٣٢

يعانى اقتصادها القومى من عجز شديد ، وعدم القدرة على اشباع احتياجاته بنفسه ، وعدم كفاية المدخرات المحلية بها لتغطيـــة حاجة الاستثمارات ولذلك تلجأ الى الاقتراض من الخارج ، فتزيـد واردات هذه الدولة عن صادرتها ويتحقق عجز فى ميزان مدفوعاتها ، كذلك تكون الدولة فى هذه المرحلة مضطرة لسداد فوائد القــروض ومن ثم يتحقق عجز ايضا فى بند دخل الاستثمارات .

٢ـ مرحلة المقترض البالغ

تتميز هذه المرحلة بتقدم الاقتصاد القومى خطوه الى الامام ، حيث تزداد الطاقة الانتاجية للدولة محققة فائض يمكن تصديرة الى الخارج ،

وتبدأ الدولة بتصدير سلع بقيمة أكبر من قيمة ماتستورده منها ، الأمر الذى يظهر وجود فائض فى ميزانها التجارى . ولكن نظرا لما تلتزم بة الدولة من سداد قيمة القروض التى حصلت عليها وما ترتب عليها من فوائد وارباح ، وهى مبالغ لايكفى لســداد ها مايتحقق من فائض فى ميزانها التجارى ، لذلك تضطر الى الاقتراض لتغطية الفرق وسداد التزاماتها .

٣ـ مرحلة المقرض الحديث

تتميز هذه المرحلة بتقدم الاقتصاد القومى خطوة آخرى الـــى الامام ، ويكون الاقتصاد القومى قد بلغ مرحلة من النمو تمكن فيهـا من زيادة الطاقة الانتاجية بدرجة تسمح بسداد احتياجاته ووجود فائض يمكن تصديرة للخارج ، وتزيد قيمة الصادرات عن الواردات ،

ويتحقق فائض في ميزانها التجارى • وفى هذه المرحله يكفى هذا الفائض لسداد ما عليها من قروض وأرباح وفوائد مستحقه للخارج بل ويتبقى جزء من هذا الفائض يمكن الدوله من البدء فى اقراض الدول الأخرى • وفى هذه المرحله نجد أنه بينما لايزال الاقتصاد القومى مدينا للخارج فانه أصبح مقرضا له •

٤ - مرحلة المقرض البالغ

يتميز الاقتصاد القومى للدوله فى هذه المرحله ببلوغه درجه من التقدم ، تتمثل فى زيادة عائد استثمارتها فى الخارج ، ومن ثم يتحقق فائض فى بند دخل الاستثمارات ويسمح هذا الفائض للاقتصاد القومى بأن يستورد بقيمه اكبر من القيمة التى يصدر بها مما يعنى تحقق عجز فى ميزان التجارة المنظوره ، الا أن مقدار فائض بند دخل الاستثمارات يزيد عن مقدار العجز ، وبالتالى تتمكن الدوله من الاستمرار فى اقراض الدول الاخرى •

وقد مرت بريطانيا بهذه المرحله فى الفتره مابين السبعينات من القرن الماضى والثلاثينات من القرن الحالى .

يلاحظ هنا أن هذه المراحل ليست مراحل حتميه يجب أن تمر بها موازين مدفوعات الدول المختلفه فى طريقها الى التقدم ولكنها توضح الاتجاه العام لدورة موازين المدفوعات (١) •

١ - راجع د / أحمد جامع ، العلاقات الاقتصادية الدوليه ، مرجع سابق ، ص ٢٣٠

الى التقدم ، ولكنها توضح الاتجاه العام لدورة موازين المدفوعات . (١)

الباب الثالث

التعاون الاقتصادى الدولى

لقد كانت للحرب العالمية الثانية تأثيرا كبيرا على مختلف دول العالم ، ودعت الى لفت الانظار نحو ضرورة اقامة تعاون وتضامن فيما بين الدول المختلفه فى الشئون الاقتصادية ٠ وتعتبر اتفاقية المعونة المتبادله [1] بين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة التى تم توقيعها فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٤٢ هى القوة الدافعة وراء هذه الجهود ، وقوام هذه الاتفاقيه هو تخفيف مديونية بريطانيا تجاه الولايات المتحده الأمريكية ، تلك المديونية التى نشأت بسبب القروض التى حصلت عليها بريطانيا أثناء فترة الحرب العالمية الثانية ، مقابل أن تتعهد بريطانيا باتباع سياسات معينه بالتعاون مع الولايات المتحدة بعد الحرب ٠ وتهدف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك أن تحصل على تعهد بريطانيا بالكف عن اجراءات تقيد التجارة الخارجية التى تمارسها فى شكل تمييز دول الكومنولث البريطانيه على حساب تجارة الدول الأخرى ٠ وتهدف بريطانيا من جهة أخرى تعهد الولايات المتحده بالعمل على تنمية الأنتاج والنهوض بمستوى التوظيف المتبادل وتبادل استهلاك السلع ٠

---

(١) اتفاقية المعونة المتبادلة (Mutual Aid agreement) تعتبر حجر الزاوية فى انشاء نظام تعاون اقتصادى بين الدول المختلفة ٠

وكان هناك اتفاق عام على ضرورة تحقيق الاستقرار النسبى لاسعار الصرف ومراعاة المصلحة العامة للاقتصاد الدولى ، كما يجب الا تتكرر على وجه الخصوص موجة التنافس التى سادت العالم وأدت الى تخفيضات متتالية فى اسعار الصرف ، واقترنت باتباع سياسات تجارية عدوانية أدت فى النهاية الى انكماش حجم التجارة الدولية .

وقد ترتب على توقيع المعونة المتبادلة بين الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا ظهور اراء ودراسات عديدة استهدفت تحديد الصورة المناسبة لتنفيذ ماجاء بها خاصا بالتعاون الدولى فى المجال الاقتصادى بعد الحرب .

وكان أهم هذه الدراسات تلك التى قدمها هارى وا[illegible] الولايات المتحدة الأمريكية وجون كينز فى انجلترا ، وتقدم كل منهما بخطة هدفها تحقيق التعاون الاقتصادى الدولى وفق المبادىء العامة التى تضمنتها اتفاقية المعونة .. ، حيث اقترح كينز انشاء مشروع اطلق علية (الاتحاد الدولى للمقاصه) وعرف باسم مشروع كينز ، كما قدم وايت اقتراحا فى نفس الوقت تقريبا يتضمن انشاء مشروع اطلق علية [illegible] وعرف باسم مشروع وايت ، الا أن المشروعين قد تلاقيا فى نقاط كثيرة منها ضرورة توفير الرقابة على تقلبات اسعار الصرف بواسطة هيئة دولية تملك من السلطات والارصدة الاحتياطية ما تستطيع بة تحقيق الاستقرار لاسعار الصرف ، كما أنه من الضرورى وضع سلطات رقابية واشرافية فى يد الهيئة الدولية لتقابل بها تصرفات الدول الاعضاء التى قد تهدد التوازن الدولى .

وتقدم وايت فى عام ١٩٤٣ بمشروع جديد يتضمن انشاء بنك دولى

للتنمية والتعمير ، وفى عام ١٩٤٤ اتفق الطرفان على انشاء صندوق نقد دولى ، وفى مايو سنة ١٩٤٤ وجهت الخزانة الأمريكية الدعوة الى "٤٤" دولة لحضور مؤتمر يعقد فى بريتون وودز بالولايات المتحدة الأمريكية لمناقشة انشاء صندوق نقد دولى وبنك دولى للتعمير والتنميه ، وأقرت الدول المجتمعة وعددها "٢٨" دولة الاتفاقية التى اطلق عليها بريتون وودز بانشاء صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنميه .

وكان الهدف من الاتفاقية هو ملء الفراغ الذى نشأ بتصدع قاعدة الذهب بعد قيام الحرب العالمية الاولى وفشل كل الجهود للرجوع اليها بعد ذلك ، كما أن الاتفاقية ظهرت كرد فعل للفوضى النقديه والتقلبات العنيفة فى اسعار الصرف والرقابة على الصرف التى شاع استخدامها فى فترة ما بين الحربين فى معظم دول العالم .

كما أن هذه الاتفاقية جاءت لتعبر عن مصالح القوه الأقتصاديـة الدولية الجديده للولايات المتحده وطموحاتها فى حرية التجارة وازدهار الأستثمار الدولى .

وقد تضمنت الاتفاقية عددا من المبادىء الأساسية التى وافقت الدول الاعضاء على اتباعها ، وتتمثل أهم مبادىء الأتفاقية فيما يلى :—

١— أن تغييرات اسعار الصرف يعتبر من الشئون الدولية ، وبالتالى لايمكن تركه للادارة المنفردة للدول ، فانفراد كل دولة بعلاج مشكلة ميزان المدفوعات فيها يدفعها الى أتباع سلسلة من الأجراءات تؤثر بالضرورة على غيرها من الدول ، وان توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتحقق على حساب موازين مدفوعات دول آخرى ، ولا يعنى هذا

بالضرورة ثبات اسعار الصرف بل على الأقل ضمان حد أدنى من الاستقرار لها ، فذلك أمر حيوى لاستمرار ونمو التبادل الدولى .

٢ـ ضرورة توفير حد أدنى من السيوله الدولية ، فى جهاز دولى معين ، لتقديم يد المعونة لاية دوله تتعرض لعجز موقت فى ميزان المدفوعات ، بدلا من أن تضطر من وقت الى أخر الى أن تعبث بالاستقرار القائم فى الاقتصاد الداخلى .

٣ـ العمل على تحقيق الرفاهيه الأقتصادية والتعاون الدولى عن طريق تشجيع سياسة حريه التجارة والتبادل الدولى .

٤ـ معالجة المشاكل النقدية فى ضوء تحقيق الأهداف الأقتصادية المتمثلة فى حرية التجارة الدولية والتوظيف الكامل ، ويتم ذلك من خلال وجود جهاز دولى ذى أهداف محددة تشارك فى عضوية كل الدول .

٥ـ ضرورة انشاء بنك دولى لدعم الأستثمارات الدولية من أجل تحقيق التنمية بعد الحرب العالمية .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهدت عدد من المنظمات والهيئات الأقليمية التى تهدف الى تحقيق أغراض فى محيط أعضائها لاتختلف عما تعمل المنظمات العالمية على تحقيقه على أساس عالمى .

ونذكر أهمها :ـ

- مجلس المعونة الأقتصادية المتبادلة (الكوميكون) سنة ١٩٤٩ .
- الجماعة الاقتصادية أو السوق الأوربية المشتركة سنة ١٩٥٧ .
- منطقة التجارة الحرة الاوربية سنة ١٩٦٠ .

- السوق المشتركة لشرق افريقيا سنة ١٩٦١ .
- منظمة التعاون الاقتصادى والتنميه سنة ١٩٦١ .
- المجلس الاقتصادى لجامعة الدول العربية (السوق العربية المشتركة) سنة ١٩٦٤ .
- السوق المشتركة لأمريكا اللاتينيه .

ولا يتسع المقام هنا لدراسة كافة هذه المنظمات ، ورأينا أن نكتفى بدراسة صندوق النقد الدولى ، حيث يمثل المنظمه الاساسيه التى تعمل على تحقيق التعاون النقدى العالمى والقضاء على قيود الصرف التى تعترض أسباب التجارة والمدفوعات فيما بين بلدان العالم المختلفة .

صندوق النقد الدولى

كان صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للانشاء والتعمير ثمره اتفاقيه بريتون وودز التى عقدت سنة ١٩٤٤ بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا ومجموعة أخرى من الدول ، وصندوق النقد الدولى مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة تهدف الى تحقيق التعاون الدولى فى الشئون الاقتصادية والنقدية الدولية .

وقد بدأ الصندوق نشاطه بالفعل فى مارس ١٩٤٧ ، وتزايد عدد أعضائه من ٢٨ دوله الى ١٤٨ دوله عضو فى عام ١٩٨٥ (١).

---

١ - أنظر التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى ، سنة 1985 ، ص ٦٦ .

أهداف الصندوق :

نصت المادة الأولى من اتفاقية انشاء صندوق النقد الدولي على أن أهداف الصندوق ما يلي :

١ - تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق ايجاد مؤسسة دائمة يجرى في اطارها التشاور اللازم في حل مشاكل العالم النقدية .

٢ - تيسير التوسع وزيادة حجم التجارة الدوليه والمساهمه بذلك في تحقيق وحفظ مستويات عالية من العماله والدخل القومى وفي تنمية الموارد الانتاجيه لجميع الأعضاء باعتبارها أهم أهداف السياسة الاقتصادية .

٣ - تحقيق ثبات أسعار الصرف والمحافظة على أوضاع صرفية منظمه بين الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسى في الصرف .

٤ - أنشاء نظم متعددة الأطراف في المدفوعات الدولية الخاصة بالمعاملات الجاريه بين الأعضاء ، والعمل على التخلص من قيود الصرف التي تعترض تقدم التجارة الدولية .

٥ - تقديم يد العون للدول الأعضاء بوضع الموارد الماليه للصندوق تحت تصرفهم بضمانات مناسبة ، لمواجهة ما يطرأ من اختلال على موازين المدفوعات لدى الدول الأعضاء بما يجنبها الاضطرار لاجراءات تضر بالاستقرار الداخلي أو بمستوى الدخل والتشغيل .

٦ - العمل طبقا لما تقدم على تقصير أو الاختلال في موازين المدفوعات للدول الأعضاء والتقليل من حدته .

رأس مال الصندوق

تساهم الدول أعضاء صندوق النقد الدولي في تكوين الموارد المالية له ، حيث تقوم كل دوله عضو بتقديم حصه أي مبلغ محدد تساهمه في تكوين موارد الصندوق النقديه ، ولم يتعرض الاتفاق الخاص بانشاء الصندوق للقواعد التي يتم بمقتضاها تحديد حصة كل دوله ، وانما يؤخذ في الاعتبار عند تحديد الحصه مركز الدوله في الاقتصاد العالمي ومدى مساهمتها في التجارة الدوليه وحجم انتاجها القومي .

وتتكون الحصه التي تلتزم كل دوله بسدادها للصندوق ونقسا لما قضت به الاتفاقيه عند صدورها ، من جزئين ، جزء من الذهب أو الدولار الأمريكي بنسبة ٢٥٪ من مقدار حصة الدوله ، أو ١٠٪ من رصيده من الذهب والدولار وقت العمل بالاتفاق أيهما أقل ، والجزء الباقي يسدد بالعملة الوطنية للدولة العضو .

ويلاحظ أن هذه الحصص ليست ثابته وانما يعاد تقديرها كل فترة محددة حددها اتفاقية الصندوق بخمسة سنوات ويشترط أن توافق الدوله على تعديل حصتها انفاذ هذا التعديل .

ويشكل حجم الحصه الخاص بكل دوله أهميه من ناحيتين ، الاولى هي أن حجم الحصه يحدد تقريبا عدد الأصوات التي يحظى بها المدير التنفيذي الذي يمثل الدوله في ادارة أحوال الصندوق ، فعلى سبيل المثال يصل عدد الأصوات التي يسيطر عليها المدير التنفيذي الذي يمثل الولايات المتحده في الصندوق ١٩ر١٩٪ من أجمالي

الأصوات ، فى حين أن المدير التنفيذى لبريطانيا يسيطر على ٦ر٨٨٪ وقد أعطى هذا الوضع للدوليين دورا مؤثرا فى ادارة أعمال الصندوق . أما الناحيه الثانيه فتتمثل فى أن حجم حصة كل دولـه فى الصندوق يحدد بدوره اجمالى مايمكن للدوله أن تسحبه من موارد الصندوق .

حقـوق الدول الأعضاء

أولا — السحب من موارد الصندوق

تتمتع كل دوله عضو فى استخدام موارد الصندوق ، وهو مايعرف بحق السحب ، الا أنه يلاحظ أن حق السحب ليس مقيد بموافقة الصندوق فحسب ، ولكنه فضلا عن ذلك محدود سواء من حيث مايستطيع العضو أن يحصل عليه من موارد ماليه أو من ناحية الفترة التى يستطيع العضو أن يحتفظ فيها بهذه الموارد الماليه .

وطبقا لنظام الصندوق ، يتمثل حق السحب فى السماح للدوله العضو التى تتعرض لعجز مؤقت فى ميزان مدفوعاتها أن تشترى من الصندوق العملات الأجنبيه التى تحتاج اليها وتدفع له مقابلها عملتها الوطنيه . ويشترط نظام الصندوق لكى تتمتع الدوله العضو بحق السحب توافر الشروط الآتيه :

١ ـ أن يكون الغرض من السحب هو مواجهة عجز مؤقت في ميزان مدفوعات الدولة العضو ، فلا يجوز أن يكون السحب بغرض في استيراد معدات حربية أو تعمير ما خربته الحرب مثلا .

٢ ـ لا يجوز للدولة العضو أن تقوم بشراء عملات أجنبية من الصندوق في مقابل عملات العضو بما يجاوز ٢٥٪ من حصيلة العضو في الصندوق خلال "١٢" شهرا ، أي للعضو الحق في شراء عملات أجنبية سنويا في حدود ٢٥٪ من حصته ، وإلا يؤدي السحب عموما الى زيادة ما يحوزه الصندوق من متراكم علمه العضو عن ٢٠٠٪ من قيم حصته . بعبارة أخرى يتوقف الصندوق عن بيع عملات أجنبية للعضو مقابل عملة الوطنية اذا زاد ما يملكه الصندوق من هذه العملة عن ضعف حصة العضو .

٣ ـ يجب الا يكون العضو قد سبق أن ادخل تعديلات على سعر الصرف الرسمي لم يوافق عليها الصندوق .

٤ ـ تتحمل الدولة الساحبة عمولة على ما سحبته تتراوح بين (٥ر٠٪ ١٪) بالاضافة الى فائدة تصاعدية تتوقف على مقدار المبالغ المسحوبة ومدتها ، حيث تزيد بزيادة المدة المطلوب عنها القرض وتتراوح بين ٢٪ ، ٥٪ سنويا (١) .

---

١ ـ ويذهب صندوق النقد الدولي بتحديد مدة السحب عادتا بفترة تتراوح من ٣ : ٥ سنوات حتى يستطيع أن يحقق أهدافه في علاج الاختلال المؤقت لموازين مدفوعات اكبر عدد ممكن من الاعضاء .

٥ — يجب أن تعمل الدولة الساحبة على اعادة شراء عملتها التى باعتها للصندوق مقابل الدفع بالذهب أو بعملات قابلـــــه للتحويل الى ذهب طالما أمكنها ذلك .

٦ — وأخيرا يكون للصندوق حق التأكد من أن العملة المطلوبـــه ستستخدم وفق أغراضة وأهمها معالجة عجز موقت فى ميزان المدفوعات .

ونخلص مما سبق أن نظام صندوق النقد الدولى لايخول الدول الأعضاء حق السحب تلقائيا على مواردة ، حيث يخضع حـــق العضو فى استخدام هذه الموارد للسلطة التقديرية للصندوق .
وقد عمد الصندوق فى عام ١٩٥٢ فى بلوره القواعد التى تعامل وفقا لها طلبات السحب ووضع مواردة فى متناول أعضائة .
تميز تلك القواعد بين حق السحب التلقائى فى حدود الشريحة الذهبية أى الجانب الذى سدده العضو من حصتة الذهبية اما خارج هذه الشريحة فيمكن للدول الأعضاء أن تطمئن الى قبول الصندوق لطلبات السحب التى تؤدى الـــى زيادة ارصدتة من عملة العضو الى ما يزيد عن ١٠٠٪ مـــن حصتة دون أن تتجاوز بذلك ١٢٥٪ منها (١) وذلـــك بشـــرط قيام العضو ببذل الجهود المناسبه لحل مشاكله .

---

(١) — ويعرف ذلك بالسحب فى حدود الشريحة الأئتمانيه الأولى

أما السحب فيما يجاوز ذلك فيخضع لمعايير أشد يفرضها الصندوق بحكم سلطته كتقديم خطه مقبوله لاعادة التوازن الخارجي لاقتصاد البلد ، والتي يطمئن معها الى مقدرة الدوله على الوفاء بما تم سحبه — ولا يوافق الصندوق على الانتقال من شريحة لأخرى الا بعد أن يقوم العضو بتنفيذ اجراء الصندوق من تدابير معينه في سياسته الماليه والنقدية •

ثانيا : الائتمان الاحتياطي

الائتمان الاحتياطي نظام استخدمه الصندوق عام ١٩٥٢ ، بمقتضاه يمكن للدوله العضو الحصول على ائتمان لمدة محدده هي سنة عادة •• وذلك دون الخضوع للسلطه التقديريه للصندوق• ولا يتقاضى الصندوق على ذلك سوى عموله بسيطه (٢٥ر%) اذا زاد مبلغ الائتمان عن قيمة الشريحة الذهبيه ، ويهدف هذا النظام الى مساعدة الدول الأعضاء ازاء ما يتعرض له بعضهم من ظروف طارئه فيمكنهم مواجهتها بالاستفاده من تلك الترتيبات السريعة ذات التكلفه الضئيله ، وقد أفادت انجلترا وفرنسا بشكل ضخم من هذا النظام حيث انهما حصلا عام ٦٢/ ١٩٦٣ على ٦٣% من هذه القروض •

ثالثا : التمويل الموازن

التمويل الموازن نظام استحدثه الصندوق عام ١٩٦٣ لصالح الدول المنتجه للمواد الأوليه لمواجهة الانخفاض الطارئ لحصيلة

الصادرات ، بمقتضى هذا النظام يسمح للدوله العضو أن تسحب على موارد الصندوق فى حدود ٢٥٪ من حصته ، ثم رفع هذا الحد عام ١٩٦٦ الى ٥٠٪ من الحصه ، هذا بشرط الا يتجاوز السحب فى المعتاد ٢٥٪ من الحصه خلال السنه الواحده . ويشترك الصندوق مع الدوله العضو فى بحث تطور الصادرات فى الأجل الطويل وما يتوقع لها فى المستقبل حتى يقرر ما اذا كان الانخفاض فى حصيلتها يعتبر وفقا لشروط النظام من باب الأجل القصير أم لا .

رابعا : حقوق السحب الخاصه

وهى نوع من التسهيلات الائتمانيه أنشأها صندوق النقد الدولى عام ١٩٦٩ لتوفير السيوله الدوليه اللازمة لسداد الالتزامات الدولية . ويتم توزيع حقوق السحب الخاصه بين الدول الأعضاء على أساس حصصهم فى الصندوق .

بمقتضى نظام حقوق السحب الخاصه تستطيع الدول الأعضاء أن تحصل على حاجتها من العملات القابله للتحويل ... . ومن هنا تستمد حقوق السحب الخاصه (هى نقد ائتمانى) قيمتها من مجرد الالتزام من جانب الدول الأعضاء بقبولها فى أى وقت ومن أية دوله بالشروط وبالاوضاع التى حددتها لوائح الصندوق وفى حدود الكميات التى يتفق عليها مسبقا ، ان تحول الى الدوله المعنيه ما يعادل قيمتها من العملات القابله للتحويل .

وفى عام ١٩٧٨ تم تعديل لوائح الصندوق ، وأصبح من حق

كل دولة أن تستخدم كل ارصدتها من حقوق السحب الخاصه الى أبعد حد اذا اضطرت لذلك فى حالة العجز فى ميزان المدفوعات ولكنه مطالبه بأن تحفظ دائما برصيد ١٥ ٪ من متوسط أى خمس سنوات من مخصصاتها التراكميه من هذه الحقوق ، كذلك فان أى دوله لاتلتزم بقبول حقوق السحب الخاصه مقابل عملتها اذا وصل رصيدها منها الى ٢٠ ٪ من قيمة مخصصاتها من هذه الحقوق .

وبذلك يساهم انشاء حقوق السحب الخاصه فى التأثير على حجم الاحتياطيات الدولية و توفير السيوله ، دون أن تكون ... للتأثير بأحوال موازين مدفوعات الدول خاصه العملات ... يه أو التأثير بكميات الذهب ، وهى بذلك وسيله مرنه لتوفير الحجم الملائم من الاموال الدوليه السائله بما يتفق مع حاجات التعامل فضلا عن تميزها بإمكانية توزيعها ولو نظريا توزيعا رشيداً يتمشى مع احتياجات الدول المختلفة .

خامسا : المساعدات الفنيه

يسمح للدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى طلب المساعدة فى شتى الميادين الاقتصادية كالتطورات النقديه والماليه والقيود على المدفوعات ، ونظم الرقابه على الصرف ونظم المالية العامه - حيث يتميز الصندوق بالمامه بالأوضاع الاقتصادية فى كثير من البلدان المتشابهه فى مشاكلها ، مما يجعله اكثر خبره ودرايه فى اسداء النصح والارشاد والتوجيهات المثمرة فى كافة المجالات الاقتصادية .

التزامات الدوله العضو

أولا- من الاهداف الرئيسيه التى انشأ من أجلها صندوق النقد الدولى تثبيت اسعار الصرف فيما بين الدول الاعضاء ، ويتم ذلك من خلال التزام الدوله العضو بتحديد سعر صرف عملتها بالاتفاق مع الصندوق على أساس الذهب أو الدولار الأمريكى ، كما لا يجوز للدوله أن تعدل من قيمة عملتها الا لغرض علاج اختلال هيكلى أو اساسى فى ميزان مدفوعاتها ، مثل الانخفاض العام المستمر فى الطلب الخارجى على السلع التى تعودت الدوله على تصديرها ، او ارتفاع الاسعار المحليه بسبب التضخم ، وقد تضمنت أحكام الصندوق الشروط الاتيه ، يجب على الدوله اتباعها اذا رغبت فى خفض قيمة عملتها (١) :

١ ـ اذا كان التغير فى سعر الصرف الرسمى فى حدود ١٠٪ فان الدوله تستطيع القيام به ، بشرط اخطار الصندوق ، الذى له حق الاعتراض فى هذه الحاله .

٢ ـ فى حالة رغبة الدوله فى تعديل قيمة عملتها بأكثر من ١٠٪ ولغاية ٢٠٪ من قيمتها ، يجب عليها اخطار الصندوق مقدما ، ويجب على الصندوق ابداء الموافقه أو رفضها خلال ٧٢ ساعة من وصول الاقتراح اليه .

---

١ ـ دكتور حافظ منصور ، اقتصاديات التجارة الدوليه ، مرجع سابق ، ص ٢٢٨

٣ - وفى حالة زيادة نسبة التعديل المقترح عن ٢٠٪ فلا يلتـــزم الصندوق بابداء رأيه بالموافقه أو الرفض خلال فترة معينـــة ، بل يعطى الصندوق فرصة أطـول .

ثـانيا - تلتزم الدول الأعضاء وفقا لأحكام الصندوق بعدم فـــرض أى رقابه على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجاريه بدون الحصول على موافقة الصندوق مقدما ، والمدفوعات الجاريه تشمل المدفوعات التى لايكون الغرض منها تحويل رأس المال ، فتشمل خدمة القروض والمدفوعات المتعلقه بالتجارة الخارجيه .

والهدف من هذا الالتزام هو القضاء على قيود الصرف التـــى تعترض زيادة حجم التجارة الدوليه .

ثـالثـا - تلتزم الدول الأعضاء بتقديم صوره كامله عن الأوضـــاع الاقتصادية بها ، مثل حجم أرصدتها الذهبيه والعمـــــلات الأجنبيـــه ووضع ميزان مدفوعاتها ، والدخل القومى والتجـــارة الخارجيه ، حتى يستطيع الصندوق أن يكون فكره شامله عـــن التطور الاقتصادى داخل الدول الأعضاء ، وتمكنه من مساعدة هذه الدول وبالتالى تحقيق أهـدافه .